الدَّرسُ النَّحوِيُّ والصَّرفِيُّ عند علماءِ العقيدةِ

الإمام أبو منصور البغدادي (ت ٤٢٩هـ) أنموذجًا

إعداد

د. أحمد رجب أبو سالم

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية

(الدرس النحوي والصرفي عند علماء العقيدة؛ الإمام أبو منصور البغدادي- ت٤٢٩هـ - أنموذجا)

أحمد رجب أبو سالم
قسم اللغويات بكلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية.
البريد الإلكتروني:Ahmedabosalem.lan@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول البحث دراسة فكرة طريفة جديدة تتمثل في تأصيل علاقة علم النحو بعلم العقيدة من خلال تراث إمام من أئمة الأشاعرة والنحو؛ وهو الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأشعري(ت٤٢٩هـ)، وقد قسمتُ البحث إلى تمهيد وفصلين وخاتمة.

تناولتُ في التمهيد الحديث عن الإمام عبد القاهر بن طاهر كشخصية علمية، ثم بينتُ مذهبه النحوي، وموقفه من أدلة الصناعة النحوية، وعلاقة علم النحو بعلم العقيدة من خلال تراثه.

ثم تناولت في الفصل الأول: دراسة آرائه النحوية، ثم في الفصل الثاني: دراسة آرائه الصرفية، ثم خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

(النحو والعقيدة–أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي–الدرس النحوي والصرفي)

○○○

Al-Dars Al-Nahwee wa Al-Sarfee End Olamaa Al-Aqeedah (The grammatical and morphological lesson among the scholars of the faith); by Imam Abu Mansour Al-Baghdadi, died in 429 AH - paradigm)

Prepared by Ahmed Ragab Abu Salem -
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Menoufia Branch, Al-Azhar University.
Email: as_81_r@yahoo.com

Research Summary:

The research deals with studying a new idea of establishing the origin of the relationship between grammar and the science of belief through the heritage of one of the Ash'ari and grammatical imams. He is the Imam Abu Mansour Abd Al-Qaher bin Taher Al-Baghdadi (died in 429 AH). I divided my research into a preface, two chapters and a conclusion.

In the preface, I discussed Imam Abd Al-Qaher bin Taher as a scholarly figure; then, I explained his grammatical belief, his opinions about the evidences of the grammatical industry, and the relationship between grammar and science of faith through his heritage.

In the first chapter, I discussed a study of his grammatical opinions. In the second chapter, i discussed a study of his morphological opinions. In the conclusion, i discussed the most important findings and recommendations.

key words:

(Grammar and faith - Abu Mansour Abd Al-Qaher Bin Taher Al-Baghdadi - Grammar and Morphological Lesson)

***

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

حمدًا لمن وهبَ مَنْ شاءَ من عبادِهِ أنواعَ العطايا، وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمدٍ المخصوصِ بأكمل المزايا، وعلى آلهِ وأصحابه وسائرِ الأحباب، وعلى مَن تَبِعَهُم إلى يوم المحشرِ والمآب.

وبعد:

فللنحو العربيّ علاقةٌ وثيقةٌ بعِلْم العقيدة؛ لأنَّ النحو هو العلمُ المستطيل(١)، فكلُّ العلوم مفتقرةٌ إليه، كما قرَّر ياقوتُ بقوله(٢):«وَحَسْبُكَ شَرَفُ هَذَا العِلْمِ، أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ على الإِطْلاقِ مُفْتَقِرٌ إلى مَعْرِفَتِه، مُحتاجٌ إلى استعمَالِهِ فِي مُحاوَرَتِه، وَصَاحبُهُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إلى غَيْرِه، وَغَيْرُ مُحتاجٍ إلى الاعْتِضَادِ وَالاعْتِمَادِ عَلَى سِوَاه».

وقد ظهرتْ هذه العلاقة الوطيدة بين العِلْمَين منذ النشأة، فقد نشأ علم النحو ليحفظَ اللسانَ العربي من اللحن الذي تسرَّب إليه إثرَ اختلاط العربِ بالأعاجم؛ خشية أن يمتد هذا اللحن إلى مصدر العقيدة الأول: القرآن الكريم، ولم يسلمْ من وصُول اللحن إليه وقتئذ، فقد رُوري أن أحدهم قرأ قولَهُ ﷻ: ﴿أن الله برئ من المشركين ورسولِهِ﴾-بالكسر-(٣)، وأعظم بلحنٍ ينشأ عن تغييرِ حركةِ حرفٍ يكاد يُخرجُ المرءَ من المِلّة.

---

(١) كما أثر ذلك عن أبي العباس ثعلب. ينظر: إنباه الرواة١/٣٩٧، وبغية الوعاة١/١٧٩.

(٢) معجم الأدباء١/٣٢.

(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص١٦٦، وإنباه الرواة١/١٤٠.

ويزيد في قُرْب العلاقة بينهما وامتزاجهما أنَّ كثيرًا من النُّحاة كانوا من المشتغلين بعلم الكلام، ابتداءً بالخليل(١)، ومُرورًا بالأخفش ، والفارسي، والرماني، وابن جني، والزمخشري، وغيرهم، وكانوا على مذهب الاعتزال، وأثرُ ذلك ظاهرٌ في مؤلفاتهم، وقد ألَّف فيهم محمد بن إسحاق كتابًا بعنوان: «نحاة المعتزلة»(٢).

وقد أدرك علماء هذا الفن أيضا هذه العلاقة بينهما، فعقد ابن جنيّ بابًا في خصائصه(٣) بعنوان: «باب فيما يؤمّنهُ علمُ العربية من الاعتقادات الدينية»، وصدره بقوله: «اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاعَ به ليس إلى غاية، ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ضلَّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواهُ واستخف حِلْمه ضعفُهُ في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها».

وقال الفيومي أيضًا(٤): «ولخفاءِ الفرقِ في مواضعَ من كلامِ العرب انتحلَ أهلُ البِدَع مذاهبَ لجهلهم باللغة العربية».

ولمَّا كانَ الإمام أبو منصور البغدادي الأشعريّ إمامًا مقدَّمًا في النحو والعقيدة، وقد مزجَ بينهما في تُراثِه الذي وصل إلينا:(عيار النظر في علم الجدل، وأصول الدين، وتفسير الأسماء والصفات(٥)، والناسخ والمنسوخ،

(١) في التنبيه على حدوث التصحيف ص١٢٠: «..وأما علم الكلام والجدل فله فيه كتاب».

(٢) هو أكبر كتاب حوى فوائد نحوية؛ لأمرين: أنه أكبر كتبه المطبوعة، وأنه قد خصَّ جانبًا للنحويين فيه، وصرح ذلك في مقدمته بقوله: « هذَا كتابٌ جمَعْتُ فيهِ بين: طُرُقِ المتكلّمين ، ومَذَاهِبِ النَّحويّين، وَلَطَائِفِ أَهْلِ الإشارَةِ والعِبَارةِ فِي تفسيرِ أسماءِ الله...».

(٣) ٣/٢٤٥.

(٤) المصباح المنير ٢/٦٦٥.

(٥) المصباح المنير ٢/٦٦٥.

والفرق بين الفرق)، أردت إبراز جهوده النحوية والصرفية من خلال مصنفاته العقدية؛ ليظهر أثر الدرس النحو والصرفي عند أهل العقيدة، ولينضافَ إلى النحويين شخصية نحوية جديدة، لم تشتهر بهذا قبل هذا البحث، وليكون هذا البحث مرآة لمن ينتهج نهجه في إبراز الجهود النحوية والصرفية لشخصية عقدية أخرى.

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد، وفصلين، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

أما التمهيد فقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياته ومنزلته العلمية.

المبحث الثاني: مذهب أبي منصور البغدادي النحوي.

المبحث الثالث: موقف أبي منصور البغدادي من أدلة الصناعة.

المبحث الرابع: علاقة علم العقيدة بعلم النحو وأثر ذلك عند أبي منصور البغدادي.

وأما الفصل الأول: فقد خصصته لدراسة آرائه النحوية، مرتبة وفق الألفية.

وأما الفصل الثاني: فقد خصصته لدراسة آرائه الصرفية.

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج، ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

أحمد رجب أبو سالم

تمهيد

أبو منصور البغدادي (ت٤٢٩هـ)- دراسة شخصية علمية

ويشتمل الحديث فيه على أربعة مباحث:

- **المبحث الأول: حياته ومنزلته العلمية**
- **المبحث الثاني: مذهب أبي منصور البغدادي النحوي**
- **المبحث الثالث: موقف أبي منصور البغدادي من أدلة الصناعة**
- **المبحث الرابع: علاقة علم العقيدة بعلم النحو**

المبحث الأول

حياته ومنزلته العلمية(١)

(١) **من مظان ترجمته:** يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي٤/٤٧٧، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني ص١٩٤، وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي١/٢٢٧، والمنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لإبراهيم الصريفيني ص٣٩٤، وتبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٢٥٤، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح١/٧٣، وإنباه الرواة للقفطي٢/١٨٥، ووفيات الأعيان لابن خلكان٣/٢٠٣، وتاريخ الإسلام للذهبي٢٩/١٩٤، ٢٦٥، وسير أعلام النبلاء للذهبي١٧/٥٧٢، وتذكرة الحفاظ للذهبي٣/١١٠٠، والمعين في طبقات المحدثين له أيضا ص١٢٦، والوافي بالوفيات للصفدي١٩/٣١، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ١/٧٠٠، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي٥/١٣٦، وطبقات الشافعيين لابن كثير ص٣٩٣، والبداية والنهاية لابن كثير١٢/٤٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة١/٢١١، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي٣/٥٢، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن ص٨٥، وتلخيص أخبار النحويين لابن مكتوم لوحة ١١١، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي الدمشقي٣/٢٩٤، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ٦/٤٠٦، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر لابن بامخرمة الحضرمي٣/٣٧٣، وبغية الوعاة للسيوطي٢/١٠٥، وطبقات الشافعية لابن هداية الحسني ص١٣٩، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص١٨٠، ومفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده٢/٢٩٥، وسلم الوصول لحاجي خليفة٢/٢٩٢، وكشف الظنون لحاجي خليفة١/٢٥٤، ٣٣٥، ٣٩٨، ٤٤١، ٤٦٢، ٢/١٣٩، ١٢٧٤، ١٩٧٠، وهدية العارفين لإسماعيل باشا١/٦٠٦، والأعلام، للزركلي ٤/٤٨، ومعجم المؤلفين لكحالة٥/٣٠٩، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة والمنشورة، ويضاف إلى ذلك ما أفرده العلماء في ترجمته، ومن ذلك ترجمة الذهبي له، وقد أشار إلى ذلك في نهاية ترجمته في (تاريخ الإسلام٢٩/٢٦٥)، بقوله: «وقد أفردت له ترجمةً، ووقع لي من عواليه».

- **اسمه ونسبه:**

اتفقت كتب التراجم على أن اسمه:أبو منصور البغدادي بن مُحَمَّد التَّمِيمِي(١)، الأُسْتَاذ أَبُو مَنْصُور البَغْدَادِيّ، ثمَّ النَّيْسَابُورِي، الشَّافعي(٢).

❍❍❍

- **مولده ونشأته:**

قد أغفلت كتب التراجم التَّأريخ لمولد الإمام أبي منصور البغدادي، لكنها ذكرت أنه ولد ببغداد، ونشأ بها، وسافر مع والده أَبِي عبدِ الله طَاهِرِ بنِ مُحَمَّدٍ البَغدَادِيّ التَّاجِرِ، وَكَانَ ذَا مَالٍ وَثَرْوَةٍ وَمُرُوءَةٍ إلى خراسان (٣)، فاشتهر اسمه وَبعُدَ صيتهُ فيها، وَحمل عَنهُ الْعلم أَكثر أهل خُرَاسَان(٤)، ثم وَرَدَ نَيْسَابُورَ مَعَ أَبِيهِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى أَهْلِ العِلْمِ وَالحَدِيثِ(٥)، واستقر بها، ثم فارقها على أثر فتنة التركمال(٦).

ولكن يمكن تحديد سنة مولده –ظنًّا– بأنه ولد قبل منتصف القرن الرابع الهجري؛ لأن شيخه أبا عمرو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري أول شيوخه وفاةً، وقد توفي سنة (٣٦٠هـ) .

وقد نشأ الإمام في بيئةٍ علمية، فقد كان أبوه من المحدثين (٧)، وكان أخوه أيضا عالما من العلماء، يقول أبو إسحاق الشيرازي(٨):«وكان لأبي

(١) نسبةً لتميم بن مُرّ. ينظر: الأنساب٤٧٨/١، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي ص٣١.
(٢) المنتخب من كتاب السياق ص٣١٥، وسلم الوصول٢٩٢/٢.
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٢/١٩، وتاريخ الإسلام١٩٤/٢٩، وفوات الوفيات٧٠٠/١.
(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى١٣٦/٥.
(٥) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية٥٥٥/٢، وإنباه الرواة١٨٥/٢.
(٦) ينظر: الأعلام للزركلي٤٨/٤، ومعجم المؤلفين٣٠٧/٥.
(٧) في العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص٢٤٤: «والد الأستاذ أبي منصور أبو منصور البغدادي. روى عنه الحاكم وأثنى عليه، مات سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة». وينظر: طبقات الشافعية الكبرى٣٠٤/٣.
(٨) طبقات الفقهاء ص٢٢٧.

منصور هذا أخ يقال له: أبو القاسم عبد الله، كان إماما ذا علوم متعددة، وجاه عريض، ومال كثير، وسخاء واسع، نزل بلخ ودرس بنظاميتها، ومات بها».

ooo

- **شيوخه:**

تلقى الإمام أبو منصور البغدادي العلم على كوكبة من منارات عصره، من العلماء النبلاء، وقد أكثر في الأخذ عن المشايخ؛ نظرًا لتعدد مواهبه واختلاف مشاربه في تحصيل أكثر من علمٍ، يقول الصريفيني(١):«وَكان كثيرَ الحديثِ كثيرَ الشُّيوخِ»، ومن أبرز هؤلاء العلماء الذين أثَّروا في مسيرته العلمية وبناء شخصيته مَن يأتي:

– أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري(ت٣٦٠هـ)(٢).

قال ابن عساكر(٣):«روى عنه الحاكم أبو عبد الله الحافظ ... وأبو منصور البغدادي ».

– حامد بن موسى الأبْزاري (ت٣٦٤هـ).

قال ياقوت(٤): «أبزار –بفتح الهمزة وسكون الباء وزاي وألف وراء– قرية بينها وبين نيسابور فرسخان، نَسبوا إليها قوما من أهل العلم منهم:حامد بن موسى الأبزاري... عنه الحاكم أبو عبد الله ...وأبو منصور البغدادي».

– أبو سعيد إسماعيل بن أحمد الخَلّالي الجرجاني (٣٦٤هـ).

قال البيهقي (٥): « أخبرنا أبو منصور البغدادي الفقيه، ثنا أبو سعيد إسماعيل بن أحمد الخلالي الجرجاني..».

---

(١) المنتخب من كتاب السياق ص٣٩٤.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام١٩/٢٦٥، وسير أعلام النبلاء١٧/٥٧٢، وطبقات الشافعية الكبرى٥/١٣٧.

(٣) تاريخ دمشق٦/٢٧٢.

(٤) معجم البلدان١/٧٢.

(٥) المدخل إلى السنن الكبرى١/٢٤٢.

– إسماعيل بن نُجَيد بن أحمد بن يوسف بن خالد، أبو عمرو السلمي النيسابوري الصوفي(٣٦٥هـ). قال السبكي (١): «سمع أَبَا عَمْرو بن نُجَيد».

– أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ).

قال ابن عساكر(٢): «حدث عن الإسماعيلي، وأبي أحمد بن عدي».

– أبو سهل محمد بن سليمان الصعلوكي النيسابوري (ت٣٦٩هـ).

قال في أصول الدين(٣): «وهو اختيار شيخنا أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكى».

– أبو سهل بشر بن أحمد الإسفراييني الدِّهقان(ت٣٧٠هـ).

قال الذهبي(٤):«حدث عن...وبشر بن أحمد وطبقتهم». وغيرهم كثير.

❍❍❍

- **<u>تلاميذه:</u>**

خلَفَ الإمامُ أبو منصور البغدادي أستاذه أَبا إسحاق الإسفرايِنِيّ، فجلس للتدريس مكانه، يقول الصريفيني(٥) :«وكان قد دَرَسَ على الإِمَامِ أَبِي إِسحاق الإسفرايِنِيّ، وَأُقْعِدَ بَعْدَهُ لِلإملاءِ في مَشْيَخَةِ عَقِيلٍ مَكَانَهُ، فَأَمْلَى سِنِينَ وَاخْتَلَفَ إليه الأَئِمَّةُ فَقَرَؤُوا عليه»، ومِن أبرز من تلمذوا له من النبلاء من يأتي:

– نصر بن أحمد بن عبد الملك (ت٤١٥هـ).

قال أبو جعفر الضبي (٦):«سمع أبا منصور البغدادي الفقيه النيسابوري وغيره».

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى١٣٦/٥، وينظر: تاريخ الإسلام٣٣٦/٢٦.

(٢) تبيين كذب المفتري ص٢٥٤، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى١٣٧/٥.

(٣) ص٢٥٣.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء٥٧٢/١٧.

(٥) المنتخب من كتاب السياق ص٣٩٤. وينظر: تبيين كذب المفتري ص٢٥٤.

(٦) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ص٤٧٦.

– أبو الفتح ناصر بن الحسين العمري المروزي ثم النيسابوري (ت٤٤٤هـ).

قال ابن قاضي شهبة(١):«أخذ عنه ناصر العمري، وأبو القاسم القشيري».

– أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ). قال الذهبي (٢): «حدَّث عنه أبو بكر البيهقي».

– أَبُو القاسِم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت٤٦٥هـ).

قال الذهبي(٣) :« روى عنه أبو بكر البيهقي...وأبو القاسم عبد الكريم القشيري».

– علي بن أحمد به محمد بن علي أبو الحسن الواحدي النيسابوري (٤٦٨ هـ).

قال في التفسير البسيط(٤) :«يدل على صحة هذا ما أخبرنا الإمام أبو منصور البغدادي التميمي بقراءتي عليه».

– عبد الكريم بن أحمد بن طاهر بن أحمد بن إبراهيم القاضي أبو سعد الطبري التيمي بالوزان(٤٦٩هـ).

قال السبكي(٥):«سمع القفال المروزي والأستاذ أبا إسحاق الإسفرايني... والأستاذ أبا منصور البغدادي وغيرهم».

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١.

(٢) سير أعلام النبلاء١٧/٥٧٢، وروى عنه البيهقي في:الزهد الكبيرص٢٧٣، ودلائل النبوة٦/١٩٠، والبعث والنشور ص٧٦، والأسماء والصفات١/٢٩، ٥٩٦، والاعتقاد ص٣٣٦، والقضاء والقدر ص١٧٧، وغيرها.

(٣) تاريخ الإسلام١٩/٢٦٥، وينظر: سير أعلام النبلاء١٧/٥٧٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١.

(٤)٢٤/٥٩.وينظر: التفسير الوسيط١/٥٤، ٦٢، ٤٢١، ٢/٥٠٣، ٣/١٧٢.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى٥/١٥١-١٥٢.

– أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني(ت٤٧١هـ)، صهر أبي منصور البغدادي(١).

– الفضل بن محمد الفارمذي، الشيخ الإمام أبو علي الطوسي (ت٤٧٧هـ).

قال الصريفيني(٢):«سمع بنيسابور عن الأستاذ أبي منصور البغدادي».

– علي بن إسماعيل بن أبي أحمد محمد بن أحمد بن محمد الطوسي الشعري(ت٤٧٨هـ).

قال الصريفيني(٣):«سمع من أبي حسان والنصروي، وأبي منصور البغدادي وغيرهم». وغيرهم كثير.

OOO

- **<u>مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:</u>**

لمكانة الإمام أبو منصور البغدادي السامية، ومنزلته الرفيعة العالية بين العلماء لهجت ألسنة العلماء بالثناء عليه، وحُقَّ لهم هذا الثناء العطر، لأنه متعدد الثقافات، موفور الملكات، ضرب بسهمٍ صائبٍ في معارف شتَّى، ومن هذه الثناءات:

– قول الصريفيني(٤):«الأستَاذُ الكاملُ ذُو الفُنون، الفَقِيهُ الأُصُولِيُّ، الأَديبُ الشَّاعر النَّحْوِيُّ المَاهِرُ فِي عِلمِ الحِسَابِ العَارفُ بِالعَرُوض....صَنَّفَ فِي العُلومِ، وَأَرْبَى عَلَى أَقْرَانِه فِي الفُنون».

(١) ينظر: المنتخب من كتاب السياق ص ٢٧٢، وسير أعلام النبلاء١٨/٤٠١، وطبقات الشافعية الكبرى٥/١١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة١/٢٦٤، وسلم الوصول٢/١٦٨.

(٢) المنتخب من كتاب السياق ص٤٥٢-٤٥٣.

(٣) المنتخب من كتاب السياق ص٤٢٨.وينظر: الطبقات الكبرى٤/١١٣.

(٤) المنتخب من كتاب السياق ص٣٩٤.

-وقول أبي المظفر الإسفرايني(١):«ولو لم يكن لأهل السنة والجماعة من مصنف لهم في جميع العلوم على الخصوص والعموم إلا من كان فرد زمانه وواحد أقرانه في معارفه وعلومه وكثرة الغرر من تصانيفه، وهو الإمام أبو منصور البغدادي بن محمد البغدادي التميمي -قدس الله روحه-، وما من علم من العلوم إلا وله فيه تصانيف».

-وقول التاج السبكي أيضا(٢):«إمام عظيم القدر، جليل المحل، كثير العلم، حَبْر لا يُسَاجَل في الفقه وأصوله، والفرائض والحساب، وعلم الكلام، اشتهر اسمه، وبَعُدَ صيته، وحمل عنه العلم أكثر أهل خراسان».

هذا جانِبٌ من ثَنَاءِ العلماء على الأستاذ أبي منصور البغدادي، يَنْجَلِي من خلاله رِفْعَة مكانته، وَسُموّ منزلته بين علماء عَصْرِه.

❍❍❍

- **<u>صفاته وأخلاقه:</u>**

تميزت شخصية الأستاذ أبي منصور البغدادي بصفات حميدة، وأخلاق مجيدة؛ ومنها:

- السخاء وطيب القلب، يقول الصريفيني(٣):«وَكَانَ سَخِيَّ النَّفْسِ طَيِّبَ الْقَلْبِ حَسَنَ الأَخْلاقِ».

- زهده في الدنيا، يقول السيوطي(٤):«وَكَانَ ذَا ثروة، فأنفق مَاله على العلم حَتَّى افتقر، وَلم يكسبْ بِعِلْمِهِ مَالا».

- مشاركته في التأليف في أكثر من فنٍّ وعلمٍ، الفقه وأصوله، والفرائض والحساب، وعلم الكلام، وعلم النحو، وغيرها، حتى صار من أئمة هذه العلوم

(١) التبصير في الدين ص١٩٤.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى١٣٦/٥.
(٣) المنتخب من كتاب السياق ص٣١٥.
(٤) بغية الوعاة١٠٥/٢.

والفنون، يقول الصريفيني(١): «صَنَّفَ فِي العُلُومِ وَأَرْبَى عَلَى أَقْرَانِهِ فِي الفُنُونِ، ودَرَسَ فِي سَبعَة عَشَرَ نَوْعًا مِنَ الفُنُون».

– حدَّته في الرد على مخالفيه، ولهذا قال عنه الفخر الرازي (٢):«كان يسير فِي الرَّد على المُخَالفين سير الآجَال فِي الآمال».

❍❍❍

- **مذهبه الفقهي والعقدي:**

–**أما مذهبه الفقهي:** فكان الأستاذ أبو منصور البغدادي شافعي المذهب، يقول ابن الصلاح(٣): «كان كشيخه الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في نصرة طريقة الفقهاء، والشافعي في أصول الفقه في الأغلب، وهما من المتكلمين الناصرين لقول الشافعي...»، ويقرر ذلك أيضًا أن مؤلفي كتب طبقات الشافعية ذكروه في كتبهم؛ كالسُّبكي، وابن قاضي شهبه، وغيرهم.

–**أما مذهبه العقدي:** فكان أحد أئمة الأشاعرة في نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس، يقول السبكي(٤): «ومن الأشاعرة الشيخ أبو العباس القلانسي، ومن محققيهم: الأستاذ أبو منصور البغدادي، والأستاذ أبو القاسم القشيري».

❍❍❍

- **شعره:**

أُثِر عن الإمام عبد القاهر أنه كان يقرض الشعر، وأن له كثيرا من الأشعار، فقال الصفدي واليافعي(٥):«وله أشعار»، وقال كحالة أيضًا (٦): «وله أشعار كثيرة»، غير أنه كان ينزع في شعره منزع الفقهاء، وقد فطن لذلك

(١) المنتخب من كتاب السياق ص٣١٥.
(٢) الرياض المونقة في آراء أهل العلم ص١٨٠.
(٣) طبقات الفقهاء الشافعية٢/٥٥٣.
(٤) طبقات الشافعية الكبرى١/١٣٠.
(٥) الوافي بالوفيات١٩/٣٢، ومرآة الجنان٣/٥٢.
(٦) معجم المؤلفين٥/٣٠٩.

عصريّه الثعالبي، وأشار إلى ذلك بقوله(١): «وله شعر يحذو في أكثره حذو منصور الفقيه البصري»، ومما روى العلماء له من أشعار ما يأتي:

– قوله(٢): [الكامل]

اصْـبِرْ عَلَـى مُـرِّ القَضَـا ∴ إِنْ كُنْـتَ تَعْبُـدُ مَـنْ قَضَـى

لَا تَعْتَـرِضْ فِيمَـا قَضَـى ∴ واشْـكُرْ لَعَلَّـكَ تُرْتَضَـى

– وقوله أيضًا(٣): [من المتقارب]

ألا لا تَلُمْنِـي علـى بَـذْلِ مَـالِي ∴ فَصَـونِيَ عِرْضِـي بمَـالِي جَمَـالِي

وصَونِي لمالي بِعِرْضِـي فسَادٌ ∴ لِـدِينِي وعِرْضِـي وَجَـاهِي وَمَـالِي

وغير ذلك الكثير، بالإضافة إلى أشعاره في مخالفيه من بعض الفرق؛ كالمعتزلة، والرافضة، والخوارج التي ذكرها في بعض كتبه(٤).

❍❍❍

- **<u>وفاته:</u>**

اتفق جُلُّ المترجمين للإمام أبي منصور البغدادي أنه توفي سنة تسع وَعشْرين وَأَرْبَعمِائَة بأسفريين بعد خروجه من نيسابور فِي فتْنَة التركمان بعد رحلة طويلة حافلة بالعطاء في خدمة العلم والدين.

يقول السبكي(٥): «قال أبو علي الحسن بن نصر المرندي الفقيه، وحدثني أبو عبد الله محمد بن عبد الله الفقيه قال:لما حصل أبو منصور بأسفرايين ابتهج الناس بمقدمه إلى الحد الذي لا يوصف، فلم يبق بها إلا يسيرًا

(١) يتيمة الدهر ٤/٤٧٧.

(٢) ينظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ص١٢٧٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/١٣٩، وقدِّم فيه الثاني على الأول.

(٣) ينظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ص١٤٣٩، والتحبير في المعجم الكبير ٢/١٢٠.

(٤) ينظرها في: الفرق بين الفرق ص٢٩، ٣٠، ٥٤، ٧٢، ١٠٠، ، والملل والنحل ص٨٥-٨٦.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى٥/١٣٨-١٣٩. وينظر: وفيات الأعيان٦/٣٩٤، وتذكرة الحفاظ ٣/١١٠٠.

حتى مات، واتفق أهل العلم على دفنه إلى جانب الأستاذ أبي إسحاق، فقبراهما متجاوران تجاور تلاصق، كأنهما نجمان جمعهما مطلع وكوكبان ضمهما برج مرتفع، مات سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ووقع في تاريخ ابن النجار سنة سبع وعشرين(١)، وهو تصحيف من الناسخ أو وهم من المصنف».

❍❍❍

- **آثاره:**

خلَّف الإمام أبو منصور البغدادي للمكتبة العربية كتبًا في غاية النفاسة في مختلف العلوم والفنون؛ إذ قد رزقه الله موهبة التأليف، وبركة الوقت، لذا استحقت نعتَ السبكي لها بقوله(٢):«وجميع تصانيفه بالغة في الحسن أقصى الغايات»، ووصفَ تلميذه أبي المظفر الإسفراييني لأسلوبه فيها بقوله(٣):«...مع حسن عبارته، وعذوبة بيانه، ولطافة كلامه في جميع كتبه»، ودونك حصرًا لها وفق الترتيب الهجائي:

– إبطال القول بالتولُّد(٤). وذُكر باسم (التولد) في (عيار النظر)(٥) .

– أجوبة مسائل الجاجرمِيّين، أشار إليه أبو الحسن السمهودي بقوله(٦): «وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي في(أجوبة مسائل الجاجرميين): قال

(١) كذا وقع في المنتخب من كتاب السياق ص٣٩٤، وأظنه وهمًا من الناسخ ؛ لأن الكتب التي نقلت عنه ترجمته ورد في نقلها أنه توفي سنة تسعٍ وعشرين وأربعمائة، وكما في:بغية الوعاة ١٠٥/٢وغيرها.وقال طاش كبرى زاده أيضا: «وقيل: سنة سبع وعشرين، وهو تصحيف» مفتاح السعادة٢٩٥/٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى١٤٠/٥.

(٣) التبصير في الدين ص١٩٤.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى١٤٠/٥، والوافي بالوفيات٣٣/١٩، وهدية العارفين٦٠٦/١.

(٥) ص١٨٠.

(٦) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى١٨٠/٤. وذكره السيوطي أيضا في: الحاوي في الفتاوي١٨٠/٢.

المتكلمون المحققون من أصحابنا: إن نبينا محمداﷺ حي بعد وفاته، يُسَرّ بطاعات أمته، وإن الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- لا يبلون».

- أحكام الوطء التَّام، وهو المعروف بالتقاء الختانين(١)، قال السبكي(٢): «فِي أَرْبَعَة أَجزَاء».

- أصول الدين، وقد طبع بمدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - ١٩٢٨م، وطبع بعنوان (أصول الإيمان) بتحقيق/ابراهيم محمد رمضان، في دار ومكتبة الهلال-٢٠٠٣م.

- الإيضاح عن أصول صناعة المساح - في الهندسة، نشر في طهران سنة١٣٤٧هـ(٣).

- الإيمان وأصوله(٤). ولعله هو الذي أشار إليه بقوله(٥) :«وقد استقصينا هذه المسألة في كتاب مفرد في الإيمان».

- بلوغ المدى في أصول الهدى(٦).

- تأويل متشابه الأخبار والآيات(٧).

- التحصيل في أصول الفقه(٨).

---

(١) ينظر: هدية العارفين١/٦٠٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠.

(٣) ينظر: معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم٣/١٨٣٧.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، والوافي بالوفيات١٩/٣٣، وذكره حاجي خليفة باسم (الإيمان وأصوله) في كشف الظنون٢/١٤٠١.

(٥) أصول الدين ص٢٥١. وأشار إليه أيضا في ص٢٧٠.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، والوافي بالوفيات١٩/٣٣، وهدية العارفين١/٦٠٦.

(٧) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، وهدية العارفين١/٦٠٦، والأعلام للزركلي٤/٤٨.

(٨) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، والوافي بالوفيات١٩/٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١.

– تفسير الأسماء والصفات، وطبع بتحقيقي في/دار الضياء بالكويت بمشاركة مركز تحقيق النصوص في جامعة الأزهر، في ثلاثة أسفار–ط١–٢٠٢١م.

– تفسير القرآن(١)، ومنه نسخة خطية–المجلد الأول، في (٢٥٣) لوحة – في مكتبة معهد البيروني للدراسات الشرقية، برقم (٣١١٦)(٢).

– تفضيل الفقير الصابر على الغنى الشاكر(٣).

– التكملة في الحساب، وطبع بتحقيق/أحمد سليم سعيدان بمعهد المخطوطات–١٩٨٥م.

– الحرب على ابن حرب، أشار إليه بقوله(٤): «..لابنِ حَرْب كتاب فى بَيَان ضلالاته، وَقد نقضنا عَلَيْهِ وسمينا نقضنا عَلَيْهِ بِكِتَاب: الحرب على ابن حَرْب، وَفِيه نقض أصوله وفصوله بِحَمْد الله».

– دلائل النبوة، أشار إليه بقوله(٥): «والكلمة في هذا الباب قد استقصيناها في كتاب (دلائل النبوة)».

– الدّور والوصايا، نعته ابن الصلاح بقوله(٦): «يزِيد على ثَلَاث مائة بابٍ»، وذكره ابن قاضي شهبة(٧) بـ(الدوريات فِي جَمِيع أَبْوَاب الفِقه)، ونعته بقوله: «وَهُوَ تصنيف غَرِيب».

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١.

(٢) ينظر: المنتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند ص٤٢.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، والوافي بالوفيات١٩/٣٣، والعقد المذهب ص٨٥.

(٤) الفرق بين الفرق ص١٥٥.

(٥) أصول الدين ص١٥٨.

(٦) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية ٢/٥٥٣.

(٧) ينظر: طبقات الشافعية له١/٢١١.

– الرؤية، أشار إليه بقوله (١):«وَقد استقصينا مسَائِل الرُّؤْيَة في كتاب مفرد».

– السماع (٢)، نقل عنه الإدفوي بقوله(٣) (..واختاره من الشافعية الأستاذ أبو منصور التميمي البغدادي، وصنف فيه كتابا مفردًا).

– شرح حديث: «افتراق أمتي على إحدى وسبعين فرقة»(٤).

– شرح مِفتَاح ابن القَاص(٥)، قال السبكي(٦): «وَهُوَ الَّذِي نقل عَنهُ الرَّافِعِيّ فِي آخر بَاب الرّجْعَة وَغَيره».

–عقود الحدود، ذكره في (عيار النظر)(٧) .

– العماد في مواريث العباد(٨).

– عيار النظر في علم الجدل، طبع بتحقيق: أحمد محمد عروبي، في دار أسفار بالكويت–ط١– ٢٠١٩م.

– المفاخر فِي الأوَائِل والأواخر(٩).

– الفرق بين الفرق، طبع في دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٩٧٧م.

---

(١) الفرق بين الفرق ص٣٢٤.

(٢) كشف الظنون٢/١٠٠١.

(٣) الإمتاع بأحكام السماع لوحة(١٨)–نسخة مكتبة كوبرلي بتركيا رقم (٢٥٧). وذكر أيضا في: نيل الأوطار٨/٢٦٥، وإتحاف السادة المتقين٦/٤٥٨، ٨/٥٦٠.

(٤) ينظر: هدية العارفين١/٦٠٦، وكشف الظنون٢/١٠٣٩.

(٥) ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص٨٥، وكشف الظنون٢/١٧٦٩، وهدية العارفين١/٦٠٦.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠.

(٧) ص ٣٣٩.

(٨) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١، وهدية العارفين١/٦٠٦.

(٩) ينظر: الوافي بالوفيات١٩/٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١، وفوات الوفيات١/٧٠٢.

– فضائح الكرامية(١).

– فضائح المعتزلة(٢)، وأحال عليه أيضا في (عيار النظر)(٣) ، وأشار إليه أيضا بعنوان آخر بقوله (٤): « كَمَا بَيناهُ فى كتاب (فضائح القَدَرِيَّة)».

– كتاب القدريات، أشار إليه الشيرازي بقوله(٥) :«...وكتاب القدريات للأستاذ أبي منصور البغدادي».

كتاب الصفات(٦).

– الكفاية لما استدركته عائشة على الصحابة، أشار إليه الزركشي بقوله(٧):«روى أبو منصور البغدادي في كفايته» .

– الكلام في (العرش)، أشار إليه بقوله(٨):«وأراد بالعرش: الملك. وقد استقصينا هذه المسألة في كتاب مفرد».

– الكلام في الوعد والوعيد(٩).

– المحصول من الأصول، ذكره في (عيار النظر)(١٠) بقوله: «وقد استقصينا دلائل وقوع العلم بتواتر الأخبار في مسائل كتاب (المحصول من الأصول)».

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، والوافي بالوفيات١٩/٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه١/٢١١..

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، وفوات الوفيات١/٧٠٢، وسلم الوصول ٢/٢٩٢.

(٣) ص٢٥١.

(٤) الفرق بين الفرق ص١٦٧.

(٥) طبقات الفقهاء ص٢٨٦.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى٥/١٤٠، والوافي بالوفيات١٩/٣٣، والأعلام للزركلي٤/٤٨.

(٧) الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة ص٨٥.

(٨) أصول الدين ص٧٨.

(٩) الوافي بالوفيات١٩/٣٣، وهدية العارفين١/٦٠٦، ومعجم المؤلفين٥/٣٠٩.

(١٠) ص٢٧٥.

– مشارق النور ومدارك السرور في الكلام(١).

– المقالات، نقل منه ابن حجر بقوله(٢): «قال أبو منصور البغدادي في (المقالات)... ».

– معنى لفظتي:(التصوف والصوفي(٣) .

– الملل والنحل، وقد طبع في دار المشرق بيروت–بتحقيق د/ألبير نصري–١٩٨٦م.

– مناقب الإمام الشافعي(٤) .

– الناسخ والمنسوخ، طبع بتحقيق د/حلمي كامل أسعد عبد الهادي في دار العدوي–عمان، الأردن.

– نفي خلق القرآن(٥) .

– نقض مَا عمله أَبُو عبد الله الجِرجَانِيّ في ترجيح مذهب أبي حنيفة (٦)، أشار إليه ابن الصلاح بقوله(٧): «وله كتاب في (نقض ما عمله أبو عبد الله الجرجاني في ترجيح مذهب أبي حنيفة)، وكل واحد منهما لم يخل كلامه عن ادعاء ما ليس له والتشنيع بما لم يؤته مع وهم كثير أتياه والله أعلم ....».

---

(١) ينظر: هدية العارفين ٦٠٦/١، وإيضاح المكنون ٤٨٥/٤.

(٢) فتح الباري ٢٨٥/١٢. ونقل عن ابن حجر في: نيل الأوطار ٣٤٢/٧.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٠/٥.

(٤) ينظر: هدية العارفين ٦٠٦/١، وكشف الظنون ١٨٣٩/٢.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٠/٥، والوافي بالوفيات ٣٣/١٩، وفوات الوفيات ٧٠٢/١.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٠/٥.وذكر أيضا باسم الرد على الجرجاني. ينظر: كشف الظنون ٣٩٨/١، ١٠٤٦/٢، ١٢٤٤، ١٣٨٤، وأبجد العلوم ٣٩٨/٢.

(٧) طبقات الفقهاء الشافعية ٥٥٤/٢.

– هيئة العالم، أشار إليه بقوله(١) :«وقد استقصينا هذه المسألة وأشكالها في كتابنا الذي سمَّيناه: كتاب(هيئة العالم)»....وغيرها.

❍❍❍

(١) أصول الدين ص٦٥.

المبحث الثاني

مذهب أبي منصور البغدادي النحوي

يتضح مذهب العالم النحوي من خلال بيان آرائه في مصنفاته، وكذلك مصطلحاته التي استعملها فيها، فلكل أهل فنٍّ مصطلحاتهم الخاصة بهم، ودونك إطلالةً يتجلى في ضوئها ذلك:

- **أولا: الآراء:**

المتأمل فيما أورده البحث من آراءٍ نحوية وصرفية لأبي منصور البغدادي يتبين له أنه قد خلط بين النزعتين: البصرية والكوفية؛ فقد جنح إلى مذهب البصريين –وذلك في أغلب آرائه–، ومال إلى مذهب الكوفيين تارة، وانفرد ببعض الآراء تارة أخرى.

فمن الآراء التي رجح فيها مرتأى البصريين ما يأتي:

–عدم تجويزه وقوع الفعل الماضي حالا بدون (قد)، حيث قال(١): «وكلُّ مَا يكونُ صفةً للنَّكرةِ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ حالًا للمعرفَة، إلَّا الفِعلُ الماضِي؛ فإنَّهُ لَا يكونُ حالًا».

– ذهب إلى أن فعل الأمر مبني على السكون، حيث قال(٢): «..والمبني منها نوعان ؛ أحدهما: مبني على السكون، وهي جميع أمثلة الأمر.. ».

– ذهب إلى أن لفظ (الاسم) مشتق من السُّمُو وهو العُلُوّ، فقال(٣) : «الاسم مأخوذ من (سِمْو، وسُمْو)، على وزن: عِلْو وعُلْو، حِنْو وحُنْو».

– ذهب إلى أنه لا يجوز وصف النكرة بالمعرفة، فقال(٤) : «...ولَا تُوصفُ النَّكِراتُ بالمعارِفِ...».

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٢٥٢.

(٢) السابق١/٢٤٢.

(٣) السابق١/١٣٢.

(٤) السابق١/٢٥٤.

– أجاز التعجب من الفعل الثلاثي المزيد الذي على وزن (أفعل(١) ، فقال(٢): «إنَّ التَّعجُّبَ لَا يدخلُ فِي الأفعالِ كلِّهَا، بل يكونُ ببعضِهَا دونَ بعضٍ، والأفعالُ الَّتِي يكونُ بهَا التَّعجُّبُ إنَّمَا هيَ: (فَعَل) –بفتحِ الفاءِ والعين– ، وَ(فَعِل) –بفتحِ الفاءِ، وكسرِ العين– ، وَ(فَعُل) –بفتحِ الفاءِ وضمِّ العين–، كلُّ ذلِكَ إذَا لمْ يكنْ لوْنًا ولا خِلْقَةً، علَى هذَا قياسُ التَّعجُّبِ فِي الأكثَرِ. ثُمَّ قدْ يدخلُ التَّعجُّبُ علَى(أَفْعَل) –أيضًا–؛ لأنَّهُم قد قالُوا: مَا أعطَاهُ للمالِ!، ومَا أولَاهُ للمعروفِ! ، ومَا أكرمَهُ لِي! ، وليسَ ذلكَ بمطّردٍ فِي (أفعَلَ)، ولَا يكونُ فِي شيءٍ منَ الأفعالِ سِوَى ذلِكَ، إلَّا أنْ يقالَ في شاذٍّ لَا يُقَاسُ عليهِ، كقولِهِمْ فِي المجنونِ: مَا أجنَّهُ!، ولم يقولُوا فِي المضروبِ: مَا أضرَبَهُ، وقالُوا: مَا أعمَى قلبَهُ!؛ لأنَّ عمَى القلبِ حُمْقٌ، ولم يقولُوا: مَا أعْمَى عينَهُ، ولَا مَا أصمَّهُ!؛ لأنَّ الصَّمَمَ وعمَى العينِ خِلْقةٌ».

– ذهب إلى أن (الواو) للجمع المطلق، وليس فيها دلالة على الترتيب، فقال(٣): «واو العطف، يعطف بها الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، والجملة على الجملة، وتشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى.....وليس في الواو دلالة على الترتيب، كما ظنه المتفقهة في آية الوضوء، ووجوب الترتيب في الوضوء بدلالة سوى الواو».

– ذهب إلى أن (ثم) حرف عطف يشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة، فقال(٤):«ثم: حرف، يعطف به الاسم على الاسم، والفعل على الفعل،

---

(١) السابق ١/٥١٧–٥١٨.

(٢) في الارتشاف ٤/٢٠٧٩: «هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه».وينظر: المقتضب ٤/١٧٨، والأصول ١/١٠٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٧٤، والبديع لابن الأثير ١/٥٠٠، واللباب للعكبري ١/٢٠٠، والتذييل والتكميل ١٠/٢٤٠.

(٣) عيار النظر ص٣٨٣. ينظر: الجنى الداني ص١٥٨.

(٤) السابق ص٣٨٤. وينظر الجنى ص٤٢٦.

ويشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى، ويُوجب تراخي الثاني عن الأول».

– ذهب إلى أن (الفاء) تفيد الترتيب والتعقيب، فقال(١): «حرف الفاء: يعطف بها الفعل على الفعل، والاسم على الاسم، والجملة على الجملة، وتُشرّك بين المعطوف والمعطوف عليه، في الإعراب والمعنى، كما ذكرناه في الواو، غير أنها توجب ترتيبا وتعقيبا، كقولك: قام زيد فبكر، يقتضي أن قيام بكر عَقيب قيام زيد...».

– أجاز العطف على الجوار في النعت؛ لأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله مباشرة، فهو أشد مجاورة له، فأجاز عطف قوله ﴿المتين﴾ في قراءة من خفضه(٢) نعتا لـ﴿القوة﴾؛ فقال (٣): « قالَ اللهُ ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾(٤)، وقد قُرِيَء هذَا برفعِ النُّونِ وكسرِهَا؛ فمَن رفعَ النُّونَ جعلَ «المتينَ» نعتًا للهِ ﷻ؛ كأنَّهُ قالَ: إنَّ اللهَ هوَ الرَّزَّاقُ ذُو القوَّةِ المتينُ، أيْ: هوَ المتينُ. ومَن كسرَ النُّونَ جعلَ المتينَ نعتًا للقوَّةِ؛ لأنَّهَا مصدرٌ، وتَذْكِيْرُ المصدرِ جائزٌ وإنْ كانتْ فيهِ الهاءُ كالموعظةِ (٥)».

---

(١) السابق ص٣٩١. وينظر الجنى ص٦١.

(٢) سورة الذاريات من الآية:٥٨، وهي قراءة يحيى بن وثاب، والأعمش، وقتادة، وأبي العالية.
ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٤٦، وإعراب النحاس٤/٢٥٢، والمحتسب٢/٢٨٩، وإعراب القراءات الشواذ٢/٥١٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٤٩، والبحر المحيط٨/١٤١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٤٩٤.

(٣) تفسير الأسماء والصفات٢/٥١٩. وينظر: الكتاب١/٦٧، ٤٣٦، والمقتضب٤/٧٣، والارتشاف٤/١٩١٢.

(٤) سورة الذاريات من الآية:٥٨.

(٥) أي: لأن تأنيث القوة كتأنيث الموعظة، تأنيث غير حقيقي . قال ابن جني: يحتمل أمرين:أحدهما:أن يكون وصفًا للقوة، فذكَّره على معنى الحبل...والآخر:أن يكون أراد الرفع وصفًا للرزَّاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة ؛ لجوارها إياه، على قولهم:هذا حجر ضب خرب..»المحتسب٢/٢٨٩. وينظر: معاني الفراء٣/٩٠، والدر المصون٤/٢١١.

وقال أيضا في جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وَهُوَ الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف؛ فالرؤوس ممسوحة، والأرجل مغسولة(١): «...﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾(٢): فإن من رأى المسح عليهما استدل بقراءة من خفض الأرجل بالعطف على الرؤوس(٣)، ومن أوجب غسلهما استدل بقراءة من نصب الأرجل بالعطف على الوجوه والأيدي، وتأول قراءة من خفضها على معنى خفضه لها من أجل قرب الجوار».

وقال في موضع آخر(٤): «..وكسرها يحتمل العطف على الرؤوس، ويحتمل أن يكون ذلك لقرب الجوار، كقولهم: جُحرُ ضبٍّ خربٍ-بكسر خرب لمجاورة ضب».

– ذهب إلى أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل (مفاعيل)، ولا زيادتها في مماثل (مفاعل) إلا في الضرورة، فقال(٥):«يقالُ للَّذِي يفتحُ بهِ المِغْلَقُ: مِفْتَحٌ ومِفْتاحٌ، فإذَا قيلَ: مفتحٌ فجمعُهُ: مَفَاتِحُ، مثلُ: درْهَمٍ ودراهِم، وإذَا قيلَ: مفتاحٌ فجمعُهُ: مفاتِيحُ، مثلُ: قِرطاسٌ وقرَاطِيسُ».

– ذهب إلى أن وزن (سيد، وميت): «فَيْعِل»، فقال(٦): « ...قولُهُم: سَيِّدٌ وميّتٌ ، وهمَا فِي الأصْلِ: سَيْوِدٌ، وَمَيْوِتٌ، منَ السُّؤْدد والمَوْت، فاجتمعَتِ الياءُ والواوُ، والأولَى منهُمَا ساكنةٌ، فقلبَتِ الواوُ ياءً، وأدغمَتِ الياءُ فِي الياءِ، فقيلَ: سيِّدٌ وميّتٌ...»...وغير ذلك.

---

(١) عيار النظر ص٦٨٣.

(٢) سورة المائدة من الآية:٦.

(٣) فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو ﴿ وأرجلِكم﴾ خفضا، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى ﴿وأرجلَكم﴾ نصبا. ينظر: السبعة ص٢٤٢، ومعاني القراءات١/٣٢٦.

(٤) عيار النظر ص٧٦٣.

(٥) تفسير الأسماء والصفات٣/٣٢١. وينظر: الارتشاف١/٤٦٥، ومنهج الكوفيين في الصرف٢/٥٦٥.

(٦) تفسير الأسماء والصفات٢/٧٤-٧٥. وينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٧٩٥.

ومن الآراء التي رجح فيها مرتأى الكوفيين ما يأتي:

– صحح مذهب الأخفش والكوفيين في زيادة وزن (فُعْلَل) في أوزان الأسماء الرباعية الصحيحة، حيث قال(١): « أمَّا السَّادسُ المختلَفُ فيهِ فهوَ (فُعْلَل) –بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ، وفتحِ اللَّامِ الأولَى–، ومثالُهُ: جُخْدَب، حكاهُ أبو الحسنِ الأخفشُ وَحْدَهُ، وخالَفَهُ الباقُونَ منَ النَّحويينَ، فَرَوُوهُ بضمِّ الدَّالِ: جُخْدُب. وقد قالَ غيرُهُم: بُرْقَع وبُرْقُع، وطُحْلَب وطُحْلُب، وجُؤْذَر وجُؤْذُر –بالفتحِ والضمِّ–، وفي ذلكَ دلالةٌ على صحَّةِ قولِ الأخفشِ».

– أجاز الوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق، حيث قال(٢): «فإن قيل: الله ﷻ عدل، فمعناه أنه العادل، وأقيم المصدر مُقام الاسم...».

وقال أيضا(٣): «..والعدل في الأصل مصدر، أقيم المصدر مقام الاسم، فقيل للعادل عن الباطل الى الحق: عَدْلٌ».

– أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل)، فقال بصدد قوله ﷻ (٤):﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٥):« معناه: بل يزيدون. وقيل معناه: ويزيدون»...وغير ذلك.

– زاد التعظيم غرضًا من أغراض التصغير، بينما اقتصر البصريون على التقليل، فقال(٦): «والتصغير يكون تحقيرا ويكون تعظيمًا؛ كقول الحُبَاب بن المُنذر: (أنا جُذَيلها المحكَّك، وعذيقها المُرجَّب)».

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/١٧٨–١٧٩.

(٢) تفسير الأسماء والصفات٢/٣٦٤.

(٣) أصول الدين ص١٣١.

(٤) سورة الصافات من الآية:١٤٧.

(٥) عيار النظر ص٣٨٦–٣٨٧.وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٣٩١.

(٦) تفسير الأسماء والصفات١/١٨٩. وينظر: منهج الكوفيين في الصرف٢/٥٨٢.

ومن الآراء التي مال فيها للاستقلالية ما يأتي:

– ذهب إلى أن أَوَّلُ علَى وزنِ (فَعْلَلُ)، وهمزتُهَا الأولى التي في مقابل الفاء أصلية، وقد استوفيت دراسة هذه المسألة فيما يأتي.

❍❍❍

- **ثانيا: المصطلح:**

تُعدُّ المصطلحات وسيلة هامة لفهم العلوم، فهي تعني وجود عُرف لغوي خاص بين أرباب العلم ودارسيه يختلف عن العرف اللغوي العام(١).

فكان لا بُدَّ للنحو – بصيرورته صناعة– من مصطلحات تكون أعلامًا على موضوعات ومعانٍ يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارسون من أهلها(٢).

وقد أشار أبو منصور البغدادي إلى ذلك بقوله(٣): «كل نوع من العلم مختص بأدلة مخصوصة، كما يختص أهله بعبارات، وأسماء وألقاب، يستعملونها فيما بينهم...وكاستعمال النحويين في علمي النحو والتصريف لفظ الإعراب والرفع، والنصب والخفض والجزم، والقلب والإبدال، وما جرى مجرى ذلك».

لهذا آثرتُ تجلية هذا الجانب عند صاحبنا أبي منصور البغدادي.

والمتأمل لبعض المصطلحات التي وردت في كتب أبي منصور البغدادي يدرك أنه تابع البصريين على اصطلاحاتهم تارة، وتابع الكوفيين على اصطلاحاتهم تارة، ومزج بين المصطلحين تارة أخرى.

---

(١) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٥.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ص٣٧٦.

(٣) عيار النظر ص٢٧٩.

فمن المصطلحات التي تابع فيها البصريين:

– التمييز، حيث قال(١): «وقوله ﷻ (٢): ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، أي: عظمت كلمة الكفر كلمةً، نصبَها على التمييز»، وهو مصطلح بصري يقابله (التفسير)عند الكوفيين(٣).

– الصَّرف، حيث قال(٤): «ليس في أسماء الله ﷻ اسمٌ داخل في باب ما لا ينصرف». والصرف ومشتقاته عند البصريين يقابل الإجراء ومشتقاته عند الكوفيين(٥).

– العطف، حيث قال(٦): «حرف (أم):هو حرف عطف»، وهو مصطلح بصري، يقابله (النسق) عند الكوفيين(٧).

–(لا) النافية للجنس، حيث قال(٨): «وإذا نفيت به اسما نكرة، وبنيته على الفتح فهو نفي للجنس، نحو: لا رجلَ عندك»، وهو مصطلح بصري، يقابله (لا التبرئة) عند الكوفيين(٩).وغير ذلك.

---

(١) تفسير الأسماء والصفات٢/٥٤٤.

(٢) سورة الكهف من الآية:٥.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٢٩، والمصطلح النحوي ص١٦٥، ودراسة في النحو الكوفي ص٢٢٦.

(٤) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٩.

(٥) ينظر: مصطلح النحو الكوفي ص٩٨، والمصطلح النحوي ص١٦٦.

(٦) عيار النظر ص٣٨٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٧٤، والمساعد ٢/٤٤١، ومصطلحات النحو الكوفي ص٧٧.

(٨) عيار النظر ص٣٨٩.

(٩) ينظر: المصطلح النحوي ص١٧٢، ومصطلحات النحو الكوفي ص١٥٨، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص٢١.

ومن المصطلحات التي تابع فيها الكوفيين:

– الاستثناء المنقطع(١)، حيث قال:«...وبه قال النحويون غير أنهم سمّوه استثناءً منقطعًا، وقالوا إذ قالوا: ما جاءني أحد إلا حمارًا ...»، وهذ المصطلح أول من أطلقه الفراء وأراد به ما يكون به المستثنى ليس من جنس المستثنى منه(٢).

– الإضمار بمعنى الحذف، حيث قال(٣): «لأن آية الإحصار(٤) لا بد فيها من إضمارٍ؛ وهو: إذا حلَّ». ومنه قوله أيضا(٥): «ونصب قوله ﴿وشركاءكم﴾ على معنيين؛ أحدهما: على إضمار فعل، وادعوا شركاءكم»، وهو مصطلح كوفي أكثر الفراء من استعماله(٦).

– الصلة، حيث قال(٧): «وقد تكون (ما) صلة وتأكيدًا، مثل: عمَّا قليل...»، وقال أيضا(٨): «ويكون أيضا صلة، كقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ

(١) عيار النظر ص٤٢٢.

(٢) ينظر: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين مع دراسة وتحقيق بعض المصطلحات المشتركة بين المدرستين ص١٧١– ضمن ملحق ع٢٤ لحولية مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية.وينظر: معاني الفراء ١٦٦/١، ٢٩٣، ٤٧٩، ٣٠/٢، ٤٨، ٣١٣، ٤٢/٣، ٢٥٨، ٢٥٩، والزاهر لابن الأنباري٣٩٣/٢، والأضداد له أيضا ص١٢٩.

(٣) عيار النظر ص٧٤١-٧٤٢.

(٤) أي في قوله ﷻ: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ﴾ [البقرة:١٩٥].

(٥) تفسير الأسماء والصفات٦٨٣/١. وينظر أيضا١٢٢/٢.

(٦) ينظر: معاني الفراء٣٥٩/١، ٣٢٣/٢، ومجالس ثعلب٦٠/١، ٥٨٥/٢، ومصطلحات النحو الكوفي ص١٤١.

(٧) عيار النظر ص٣٨٧.

(٨) السابق ص٣٨٩.

ٱلۡكِتَٰبِ ﴾(١)، أي: ليعلم»، والصلة مصطلح كوفي يقابل (الزائد) عند البصريين(٢)، ومصطلح الكوفيين أكثر تأدُّبًا واحترامًا وبخاصة مع القرآن الكريم.

– الفعل الراهن، حيث قال(٣): « الفعل لا يصح إضافته ولا دخول حرف الجر عليه، ولا يدل على معنى مفرد، وانما يدل علي معنى وزمان: ماض، أو مستقبل ، أو راهن».

– المَكْنِي، حيث قال(٤): « وقالَ آخرون: أصلُهُ (هُو)، الَّذِي هُوَ للإشارَةِ إلَى المكنِيّ ، فأدخلُوا عليهِ لامَ الملكِ فصارَ (لَهُ)»، والمكني مصطلح كوفي يقابله الضمير عند البصريين(٥).

– النعت، حيث قال(٦): «اعْلَمْ أنَّ «الحُسْنَى» نَعْتٌ لأسماءِ اللهِ ﷻ ...﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰ ﴾(٧)، فَنَعَتَ «الآياتِ» بـ «الكُبْرَى»؛ لأنَّ

(١) سورة الحديد من الآية:٢٩.
(٢) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٣٩، ومدرسة الكوفة ص٣٨٨.
(٣) أصول الدين ص٢١٤. والمقصود بالفعل الدائم الفعل الذي يفيد الاستمراروالدوام، سواء جاء بصيغة الماضي أو المضارع. يقول ابن سعيد المؤدب: «والماضي ثلاثة أنواع: نص، وممثل، وراهن.....والراهن: المقيم على حالة واحدة، مثل قوله –عز وجل–:﴿وكان الله على كل شيء قديرا﴾، ألا ترى أنه كان قديرا، واليوم أيضا هو قدير، وبعد اليوم قدير» دقائق التصريف ص١٨–١٩.وينظر: منهج الكوفيين في الصرف١/٧٦.
(٤) تفسير الأسماء والصفات١/٤٦٩.
(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٧/١، والمصطلح النحوي ص١٧٤، والخلاف بين النحويين ص٢٤١.
(٦) تفسير الأسماء والصفات١/٤٣٠.
(٧) سورة النجم، من الآية:١٨ .

«الآياتِ» مؤنثَةٌ و«الكُبْرَى» نعتُهَا»، وهو مصطلح كوفي، يقابله (الصفة) عند البصريين(١)...وغير ذلك.

ومن المصطلحات التي مزج فيها بين المدرستين:

– النفي والجحد، حيث قال(٢): «حرف (ما): قد يكون اسما، أو حرفا؛ فإن كان حرفا استعمل في النفي والجحد، كقولك: ما قام زيد». والجحد مصطلح كوفي، والنفي مصطلح بصري(٣).

– المستقبل والمضارع، حيث قال(٤): «جلَّ يجل– بكسر الجيم في المستقبل». وقال(٥): «حرف (لا): هو حرف عطف ينفي المضارع..».

وقال أيضا(٦): «ومنهَا: حرفُ المضارعَةِ في الأفعَالِ المستقبلَة»، والمستقبل مصطلح كوفي يقابل المضارع عند البصريين(٧). وغير ذلك.

وبعد هذا العرض يتجلى مذهب أبي منصور البغدادي النحوي؛ إذ يُمكن تصنيفه –والحال هذه– أنه من أصحاب النزعة التي اختارت وخلطت المذهبين : البصري والكوفي ؛ وهو ما اصطلح على تسميته بالمدرسة البغدادية ، مع كونه أميلَ إلى البصريين، على ما أثبته العرضُ السابق .

OOO

(١) ينظر: همع الهوامع٥/١٧١، ومصطلحات النحو الكوفي ص٢٣٠.
(٢) عيار النظر ص٣٨٧.
(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص١٤٦، والمصطلح النحوي ص١٧١.
(٤) تفسير الأسماء والصفات١/٦٩٦.
(٥) عيار النظر ص٣٨٩.
(٦) تفسير الأسماء والصفات١/١٧٠.
(٧) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٧٤.

المبحث الثالث
موقف أبي منصور البغدادي من أدلة الصناعة النحوية

برزت أدلة الصناعة النحوية:(السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)(١)، في تراث العلامة أبي منصور البغدادي، وقد ألمح إلى بعضها بقوله(٢): «وأما علم النحو فمحتاج فيه إلى البرهان؛ لتصحيح الكلمة على قانون لغة العرب، وإلى القياس لإلحاق الشيء بنظيره، والعلة بها يقع القياس، وبالدلالة تعرف العلة، والأصل فيه هو المسموع من العرب، والفرع هو المقيس على المسموع في معناه، أو في إعرابه، أو في تصريفه». ودونك نماذج من تراثه تُجلي ملامح ذلك:

- **عنايته بالسَّماع:**

اهتم العلامة أبو منصور البغدادي بالمسموع في مؤلفاته، واعتمد على مصادره المتنوعة على النحو التالي:

(أ) القرآن الكريم وقراءاته:

استشهد بالقرآن الكريم على أحكام نحوية في مواضع كثيرة من كتبه، ليس أدلّ على ذلك من الشواهد التي ساقها في نصوص المسائل المدروسة فيما يأتي، ولم يغفل القراءات بنوعيها-المتواتر والشاذ- أيضًا؛ فاستشهد بها في مواضع عديدة من كتبه، ومنها:

- قوله(٣) : «...﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾: فإن من رأى المسح عليهما استدل بقراءة من خفض الأرجل بالعطف على الرؤوس، ومن أوجب

(١) تحر تفصيل الحديث عنها في: لمع الأدلة ص٨١، والاقتراح ص٧٢، وفيض نشر الانشراح١/٢١٩.
(٢) عيار النظر ص٢٧٦-٢٧٧.
(٣) السابق ص٦٨٣.

غسلهما استدل بقراءة من نصب الأرجل بالعطف على الوجوه والأيدي، وتأول قراءة من خفضها على معنى خفضه لها من أجل قرب الجوار».

-وقوله أيضًا(١) : «وقد قرأ بعضهم في الشواذ: ﴿ملَكَ يومَ الدِّين﴾ بفتح الكاف واللام، وأضمر (الذي)، كأنه قال: الحمد لله الذي ملكَ يومَ الدين، ثم ابتدأ بالاستعانة فقال: إياك نعبد وإياك نستعين».

- وقوله في اسم «لا» النافية للجنس(٢): «بنيته على الفتح ...ويجوز فيه الرفع؛ لأنه في موضع الابتداء، قال الله تعالى(٣): ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ قرئ بالرفع والفتح » وغير ذلك كثير(٤) .

(ب) الحديث النبوي الشريف:

استشهد بالحديث الشريف(٥) في مواضع من كتبه، ومنها:

- قوله(٦): « الحمْدَ فِي اللُّغةِ بمعنَى الرِّضَا، يقالُ منهُ: حمدْتُ الشَّيءَ، إذَا رضيتُهُ، وأحمدْتُهُ؛ إذَا وجدتُهُ مَرْضِيًا، وقد جاءَ فِي الحديثِ: (أَحْمَدُ إِلَيكُمْ غَسْلَ الإِحْلِيلِ)، أيْ: أَرْضَاهُ لكُم، فأقَامَ (لَكُمْ) مُقامَ اللَّامِ الزَّائدةِ، كمَا أقامَ اللهُ

(١) تفسير الأسماء والصفات٢/٦٥٦.
(٢) عيار النظر ص٣٨٩.
(٣) سورة البقرة، من الآية:٢٥٤.
(٤) للمزيد من الشواهد في هذا الشأن ينظر: فهرس القراءات القرآنية في:تفسير الأسماء والصفات٣/٤٢٤-٤٢٦. وباب(الباب الثالث:في تفسير الآية الدالة على جواز النسخ وبيان قراءاتها ووجوهها) في: الناسخ والمنسوخ ص٥٧-٦٢.
(٥) تأمل في قضية الاستشهاد بالحديث: الاقتراح ص١٠٦، وعقود الزبرجد ٦٩/١، وفيض نشر الانشراح١/٤٤٦، وتحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب للفاسي ص٩٦، وإتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ص٧٧، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث١/٢٧، والرواية والاستشهاد باللغة د/ محمد عيد ص١٣٠، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د/خديجة الحديثي ص٢٢.
(٦) تفسير الأسماء والصفات٢/٣٣.

ﷻ اللَّامَ الزَّائِدَةَ مُقَام (إِلَى) فِي قولِهِ ﷻ (١): ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾، أيْ: إليهَا».

– وقولـه(٢): «الوجْـهُ الثَّالـثُ فِـي المحصِـي: أنْ يكـونَ مـأخوذًا مـنَ الإحصاءِ الَّذِي هوَ بمعنَى الإطاقَةِ ، وفِي الحديثِ :(اِسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا– أيْ: لَنْ تطيقُوا –وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ)».

– وقولـه أيضـا(٣): « وفِي الحديثِ أنَّـهُ:(أَتَى الحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ)، واستِلَامُ الحجَرِ افتِعَالٌ منَ السَّلامِ، وهوَ بمنزلَةِ التَّحيَّةِ». وغير ذلك.

(ج) كلام العرب:

لكـون الشـعر العربـي هـو سـجل مفـاخر العـرب، وديـوان مـآثرهم، وهـو المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد(٤)، فقد استشهد به في كتبه، ومنها:

قولـه [٥] : « فِي «بَلْـهَ» ثلاثـةُ أوجُـهٍ: علَى، وكيفَ، ودَعْ، والعربُ تنصبُ بـ(بَلْه)، وتخفضُ بهَا؛ وفِي الخفضِ بهَا وردَ قولُ الشَّاعرِ:

تَـدَعُ الجَمَـاجِمَ ضَـاحِيًا هَامَاتُهَـا ∴ بَلْـــهَ الأَكُـــفِّ كَأَنَّهَـــا لَـــمْ تُخْلَـــقِ

وقالَ الآخرُ بالنَّصبِ بهَا:

تَمْشِـي القَطُـوفُ إِذَا غَنَّـى الحُـدَاةُ بِهَـا ∴ مَشْـيَ الجَـوَادِ فَبَلْـهَ الجِلَّـةَ النُّجُبَـا».

– وقوله أيضًا في الجر بـ(لعل)(٦): « فالحُرُوفُ المختصَّةُ بالأسماءِ تدخُلُ على أسماءِ اللهِ ﷻ؛ كحروفِ الخَفْضِ، مثل.....و:

لعـــــــل اللهِ..... ∴ .....»

---

(١) سورة الزلزلة من الآية:٥.

(٢) تفسير الأسماء والصفات٢/٦٠٥.

(٣) السابق٢/٢٤٣.

(٤) ينظر: لمع الأدلة ص٨١، وفيض نشر الاقتراح١/٥٢٦.

(٥) تفسير الأسماء والصفات٣/٢٥٥-٢٥٦.

(٦) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٤.

ومما يدل أيضًا على عنايته بالاستشهاد بالشعر كثرة الشواهد الشعرية الواردة في كتبه ، كما في فهارس أشعارها.

كما استشهد ببعض أقوال العرب ولغاتها، ومن ذلك:

– قوله في «ما»(١) : «إذا دخل على المبتدأ والخبر لم يعمل فيهما في لغة بني تميم، وشبهها أهل الحجاز بـ(ليس) ونصبوا بها الخبر، إذا كان منفيا مؤخرا، كقوله تعالى: ﴿ما هذا بشرًا﴾...».

– وقوله في الحروف(٢): « ومنهَا مَا بُنِيَ علَى الضَّمَّةِ، نحوُ: مُنْذ، فِي لُغَةِ مَن جَرَّ بِهَا».

–وقوله أيضًا(٣): « الصحيح عندنا تأويل العرش في هذه الآية على معنى الملك، كأنه أراد أن الملك ما استوى لأحد غيره. وهذا التأويل مأخوذ من قول العرب: ثُلَّ عرشُ فلان، إذا ذهب مُلكه»...وغير ذلك.

- **٢– اهتمامه بالقياس وما يتصل به من عِلَّةٍ وعَامِلٍ:**

لم يُغْفِل العلامة الإمام أبو منصور البغدادي القياس في كتبه(٤)، شأنه شأن معظم النحويين في الأخذ به لأهميته، فالنحو قياس يتبع، ومن ثَمَّ اهتم به كاهتمامه بالمسموع من كلام العرب الفصحاء؛ إذ العربية مبنية عليهما، ولا غنى للنحو عن أيٍّ منهما، وإن كان القياس أكثر استعمالا في كلامهم؛ لأنه حمل الأشياء على نظائرها لضربٍ من الشَّبَه، فهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه(٥)، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) عيار النظر ص٣٨٧.

(٢) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٣.

(٣) أصول الدين ص١١٣.

(٤) تأمل تعريفه للقياس وبيان أركانه في:عيار النظر ص٣٣٢.

(٥) ينظر: لمع الأدلة ص٩٥، والإغراب ص٤٥، والاقتراح ص١٥٢، وفيض نشر الانشراح ص٢/٧٣٩.

– قوله(١): « وليس في اللغة اسم آخره حرف علة قبلها ضمة، فإن أدى إلى ذلك القياس في بعض الأسماء، رُفض القياس فيه».

– وقوله(٢): «جمع أجر: أجور، مثل:ألف وألوف، ولو قيل في جمعه: آجار، مثل: ألف وآلاف لكان قياسًا».

– وقوله(٣): «..ولا يكون في شيء من الأفعال سوى ذلك، إلا أن يقال شاذ لا يقاس عليه؛ كقولهم في المجنون: ما أجنه!».

– وقوله أيضا(٤): « يُزَادَ الحرفُ فِي الكلمَةِ الَّتِي لا يُتَكَلَّمُ بهَا إِلَّا مع الزِّيادةِ؛ نحوُ: افتَقَرَ؛ لأَنَّهُ لَا يُتَكَلَّمُ بالماضِي منْ هذَا الفِعْلِ إِلَّا علَى مِثَالِ (افْتَعَلَ)، فزيادَةُ الهمزَةِ والتَّاءِ فيهِ لازمَةٌ، وكانَ القياسُ أَنْ يُقَالَ فِي المَاضِي منهُ: فَقُرَ، أو فَقِرَ؛ لأَنَّ الاسمَ منهُ فَقِيرٌ، حتَّى كانَ يكُونُ مِثْلَ: ظَرُفَ فهُوَ ظريفٌ، أو سَلِمَ فهُوَ سَلِيمٌ، إِلَّا أَنَّهُ تُرِكَ فيهِ القِيَاسُ ولم يُنْطَقْ بالمَاضِي منهُ إِلَّا بالزِّيادةِ الَّتِي ذَكَرنَاهَا»...وغير ذلك.

و«**العلة النحوية**» لكونها أحد أركان القياس على الرأي الرَّاجح(٥)، فقد أخذ بها، وقد أشار أبو منصور إلى ذلك بقوله(٦): «أصل الآلات في علم النحو: معرفة النظائر والعلل في وجوه الكلم»، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٨.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص٨٧.

(٣) تفسير الأسماء والصفات /٥١٨.

(٤) السابق١/١٧٠-١٧١.

(٥) ينظر: لمع الأدلة ص٩٣، والاقتراح ص١٧٣، وفيض نشر الانشراح٢/٨٥٩، والفكر النحوي عند العرب ص٢١٩، وفي أصول النحو د/محمد خير الحلواني ص١٠٨، وفي أصول النحو د/محمود النحلة ص١٢٤، وما بعدها، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب١/٢٤٩، وقد فصلت فيه القول في ذلك.

(٦) عيار النظر ص١٥١.

- علة استغناء؛ كقوله(١): « وأمَّا (الآخِرُ) فهوَ مأخوذٌ منْ أخرَ يأخرُ فهوَ آخِرٌ ؛ لأنَّ هذَا الفعلَ قد أُمِيتَ فلمْ يُتَكَلَّمْ بهِ، كأنَّهُمْ استغنَوا بقولِهِم: تأخَّرَ عنْ قولِهِمْ: أخر يَأْخرُ، كمَا استغنَوا بقولِهِمْ: (افتقَرَ) عن قولِهِمْ: فَقُرَ....كمَا قالُوا: يدَعُ ويذَرُ ويتركُ ، وتركُوا فِي الماضِي:ودَعَ ووَزَرَ؛ استغناءً عنهُ بـ(تركَ).

- علة أصل ؛ كقوله(٢): «والواو الرابعة: واو القسم، وهي فيه بدل من الباء، كقولك: (الله لأفعلن)، والأصل فيه الباء؛ لدخولها على القَسَم بالاسم الظاهر وبالاسم المضمر، والواو لا يقسم بها إلا على اسم ظاهر».

- علة حمل؛ كقوله(٣): «...فإذا جاء بمعنى الواو(٤)، أو بمعنى شيء آخر، فمحمول عليه بدلالة».

- علة عدم التجاوز؛ كقولهم(٥): « فإنْ أُضِيفَ الفعلُ إلَى غيرِهِ جازَ إطلاقُهُ فِي بعضِ المواضِع؛ كقوله- تعالَى-: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾(٦)، ولكنْ لَا يتجاوزُ بهِ عمَّا ورَدَ بهِ النَّصُّ، فلَا يُقالُ منهُ: خَادَعَ الله؛ لأنَّ النَّصَّ وَرَدَ بالمضارعِ منْ هذَا الفعلِ دونَ الماضِي».

- علة استثقال؛ كقوله(٧): «اللهُ، الأصلُ فيه: الإلَهُ، ثُمَّ حَذَفَتِ العربُ منْهُ الهمزَةَ المتوسِّطَةَ استثقالًا لهَا ».

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٥٠٤-٥٠٥.
(٢) عيار النظر ص٣٨٤.
(٣) السابق ص٣٩١.
(٤) أي: ثُمَّ.
(٥) تفسير الأسماء والصفات١/١٩٧-١٩٨.
(٦) سورة البقرة من الآية: ٩.
(٧) تفسير الأسماء والصفات١/ ٤٦٤.

- علة الحمل على النظير، كقوله(١): «وواحد النصارى: نصران، مثل: ندمان وندامى».

- علة تَرْك؛ كقوله(٢): «الأصل في مهيمن: مؤيمن، وإنما تركت العرب هذه الهمزة في أكثر كلامها، وأبدلت الهاء في بعض، لأنها مستثقلة، والهاء أخف منها».

- علة حذف؛ كقوله(٣): «معنى قوله (الله أكبر): أنه أكبر من كل شيء؛ فحذفت (من) لوضوح معناها»....وغير ذلك.

وأما العاملُ النَّحْوِيُّ(٤) فقد أخذ به، فبرزَ عنده، ومن أمثلةِ ذلكَ:

- قوله(٥): « إنَّ الاسمَ المُعْرَبَ يختلِفُ آخرُهُ باختلَافِ العَوَاملِ الدَّاخلةِ عليهِ، والمَبْنِيُّ لَا يختلفُ آخرُهُ، بل يكونُ علَى وجهٍ واحدٍ فِي أحوالِ النَّصبِ والخفضِ والرَّفعِ».

- وقوله أيضا(٦): «ونُصب قوله ﷻ: ﴿وشركاءَكم﴾ على معنيين؛ أحدهما على إضمار فعلٍ؛ أي: وادعوا شركاءكم».

- وقوله في (ما) الحجازية(٧): «إذا دخل على المبتدأ والخبر لم يعمل فيهما في لغة بني تميم، وشبهها أهل الحجاز بـ(ليس) ونصبوا بها الخبر». وغير ذلك.

---

(١) السابق٣/١٠٦.

(٢) السابق٣/٧.

(٣) السابق٢/٥٤٥-٤٥٦.

(٤) تحرَّ في الحديث عنه:الخلاف بين النحويين ص١٧٩، ومقدمة د/البنا لتحقيق كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء، واعتراض النحويين للدليل العقلي ص٥٤.

(٥) الأسماء والصفات١/٢٣٧.

(٦) الأسماء والصفات١/ ٦٨٣.

(٧) عيار النظر ص٣٨٧.

- **٣- اعتداده بالإجماع:**

الإجماع أصل من أصول النحو، ومن الأدلة المعتبرة، وإن لم يرقَ إلى مرتبة السماع والقياس(١)، وقد أخذ به العلامة أبو منصور البغدادي في كتبه، ومن أمثلة ذلك:

- قوله(٢): «أجمع النحويون على أن همزة (الاسم) همزة وصل....».
- قوله(٣): «ذكر النحويون أن الاسماء ثلاثة أنواع:اسم متمكن، واسم مضمر، واسم مبهم».
- وقوله في همزة (أحد) (٤): «هي عند النحويين كلهم بدل من الواو.....».
- قوله(٥): «قال أهل اللغة والنحو: إن توابع الأسماء في الإعراب خمسة أشياء....».
- قوله(٦): «قال النحويون: إن الياء والواو إذا اجتمعتا في كلمة....»..وغير ذلك.

- **٤- أخذه باستصحاب الحال:**

استصحاب الحال من الأدلة المُعتبرة، ويراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، كما

---

(١) ينظر: الاقتراح ص١٤٦، وفيض نشر الانشراح٢/٦٩٩، والإصباح في شرح الاقتراح ص٢٧٧.

(٢) تفسير الأسماء والصفات١/١٥٢.

(٣) أصول الدين ص١١٦.

(٤) تفسير الأسماء والصفات١/٤٩٠.

(٥) السابق١/٢٥١.

(٦) السابق٢/٧٤.

نص ابن الأنباري(١)، وهو أضعف الأدلة(٢)، وقد أخذ به العلامة أبو منصور البغدادي، ومن أمثلته:

- قوله(٣): «وكذلك (يُفْعل) كله في الأصل (يُؤفعل)، وقد جاء ذلك في بعض الأشعار على الأصل؛ كقولهم...جعله من أرنب فهو مُرَنَّب، فرده إلى الأصل..».

- وقوله أيضًا(٤): «قالوا في جمع واصل: أواصل، وفي جمع واقد: أواقد، وهما في الاصل: وواصل وواقد...»..وغير ذلك.

من خلال ما مضى تتضح عناية العلامة أبي منصور البغدادي بالأدلة النحوية.

ooo

(١) ينظر:لمع الأدلة ص١٤١.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ص١٤٢، والاقتراح ص٢٢٣، واعتراض النحويين للدليل العقلي ص٦٧.

(٣) تفسير الأسماء والصفات٣/١٢.

(٤) تفسير الأسماء والصفات١/٤٩٢.

المبحث الرابع
علاقة علم العقيدة بعلم النحو
وأثر ذلك عند أبي منصور البغدادي

للعقيدة تعلق وثيق بالنحو، كما سبق في المقدمة، ودونك النماذج التي تجلي هذه الصلة في تراث أبي منصور البغدادي:

١- قوله(١): «وأما قوله(٢):﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾، فمعناه: ويبقى ربك؛ لأنه قال عقيبه ﴿ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾، وهذا نعت الوجه، فلو كان الوجه مضافا إليه لقال: ذي الجلال خفضًا بالإضافة»(٣).

٢- وقوله أيضا(٤): «والصحيح عندنا أن وجههَ ذاتُه ، وعينه رؤيتُهُ للأشياء، وقوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾ معناه: ويبقى ربك، ولذلك قال، :﴿ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾ بالرفع؛ لأنه نعت الوجه، ولو أراد الإضافة لقال: ذي الجلال والاكرام بالخفض».

والمتأمل في النموذجين السابقين يتضح له أن المؤلف سلك مذهب الأشاعرة في أنه عبر بالوجه عن الذات ككل، وليس المراد من الوجه الجارحة، كما هو عند المشبهة والكرامية(٥).

---

(١) أصول الدين ص٧٦.

(٢) سورة الرحمن، من الآية:٢٧.

(٣) قرر ذلك أيضا تلميذه البيهقي في الاعتقاد ص٨٨ .

(٤) أصول الدين ص١١٠.

(٥) في غاية المرام ص١٤٠: «قَوله ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾ فَإِنَّهُ يحْتَمل أَن يكون المَعْنى بِالْوَجْهِ الذَّات ومجموع الصِّفَات وَحملُهُ عَلَيْهِ أولى من جِهَة أَنه خصصه بِالْبَقَاءِ، وَذَلِكَ لَا يخْتَص بِصفة دون صفة بل هُوَ بِذَاتِهِ ومجموع صِفَاته بَاقٍ». وينظر: جلاء الشبه في الرد على المشبهة للمفضل بن سلمة ص١٢٨، ومقالات الإسلاميين ص٢١٨،١٦٧، والتفسير البسيط٣/٢٥٧، والفصل في الملل والنحل١/١٢٤، والمواقف٣/١٤٥.

٣- وقوله أيضا في ترجيح كون اسم الجلالة(الله) مرتجلا لا مشتقًا(١): «والصَّحِيحُ عندَنَا قولُ مَن قالَ: إنَّهُ اسمٌ خاصٌّ غيرُ مشتقٍّ؛ لقيامِ الدّلالَةِ علَى أنَّ اللهَ ﷻ لمْ يزَلْ إلهًا قبلَ وَلَهِ الخلْقِ إليه، وقبلَ عبادَتِهِم، ولَا يجوزُ اشتقاقُ الاسمِ منْ معنًى يكونُ الاسمُ سابقًا لهُ، ألَا ترَى أنَّهُ لمَّا كانَ فِي الأزَلِ عالمًا قادرًا حيًّا لمْ تكنْ هذهِ الأسماءُ مشتقَّةً من معانٍ حادثَةٍ لمْ تكنْ موجودَةً فِي الأزَلِ».

٤- وقوله في معنى(الاسم)[٢] :«قال أبو منصور البغدادي: «اختلفوا في الاسم: فقال أكثر أصحابنا: إنه المسمى والعبارات عنه تسميات له. وقد نص أبو الحسن الأشعري على هذا القول في كتاب (تفسير القرآن). وذكر في (كتاب الصفات) أن الاسم هو الصفة وقسمه تقسيم الصفات. وزعمت القدرية أن الاسم غير عين المسمى وأشاروا به الى القول الّذي سماه أصحابنا تسمية. وقول الله[٣]: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾؟ وهم كانوا يعبدون من دون الله المسميات، دليل على أن الاسماء ذواتها. وقوله[٤]: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، و﴿تَبَارَكَ اِسْمُ رَبِّكَ﴾ دليل على أن اسم الرب هو الرب؛ لأنه هو المتبارك المسبّح؛ ولأن من قال من القدرية: إن الاسم غير المسمى وجب على أصله أن لا يكون لله في الأزل اسم ولا صفة؛ لأن الأسماء والأوصاف عنده تسميات وعبارات، ولم يكن شيء منها في الأزل على قولهم، فاذا لم يكن لمعدوم في الأزل اسم ولا صفة، فهذه صفة المعدوم دون الإله. فان سألونا عن

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٤٧٠.

(٢) أصول الدين ص١٤-١١٥، وذكر نحو ذلك في:عيار النظر ص٣٢٣، وتفسير الأسماء والصفات١/١٢٨-«فصل في بيان معنى الاسم وحده وحقيقته».

(٣) سورة يوسف، من الآية:٤٠.

(٤) سورة الأعلى، الآية:١.

قولـه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؟ قلنـا: أراد بالأسـماء التسـميات، فـالمراد بهـا تسمياته؛ لأن العدد يقع عليها لا على المسمى الواحد».

وكون الاسم هو المسمى هو مذهب أهل السنة والجماعة، ومذهب المعتزلة هو أن الاسم غير المسمى، قال القاضي الباقلاني(١): «اختلف الناس في الاسم هل هو المسمى نفسه أو صفة توجد به أو قول غير المسمى؟ والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمى نفسه أو صفة متعلقة به وأنه غير التسمية، وزعمت المعتزلة مع سائر من وافقها من أهل الأهواء والبدع أن الاسم غير المسمى..».

وقد أشار إلى ذلك أيضا أبو منصور البغدادي بقوله(٢): «وقال الجمهور من أهل السنة والجماعة: إن الاسم هو المسمى بعينه وذاته».

٥- قوله في ترجيح اشتقاق الاسم من السُّمو(٣) :« قالَ أكثرُ النَّحويّينَ:إنَّ الاسمَ مأخوذٌ مِن «سِمْوٍ، وسُمْوٍ»، على وزْنِ: عِلْوٍ وَعُلْوٍ ، وَحِنْوٍ وَحُنْو....»، وما رجحه هو مذهب أهل السنة والجماعة، قال القاضي الباقلاني (٤):«اختلف الناس في الاسم ومِمَ اشتقاقه؛ فقال أهل الحق: إنه مشتق من السمو، وقالت المعتزلة وغيرها من أهل الأهواء: إنه مشتق من السمة وهي العلامة».

٦- قوله في إرجاع مأخذ اللغة إلى التوقيف وفق مذهب أهل السنة والجماعة(٥): «اختلفُوا فِي مآخِذِ أصولِ اللُّغاتِ، فزعمَتِ الدَّهرِيَّةُ وأكثرُ القَدَرِيَّةِ أنَّهَا كلَّهَا صادرةٌ عنِ اصطِلَاحٍ وقعَ عليهَا بينَ أهلِهَا، وأنكرُوا وقوعَهَا عنِ

(١) تمهيد الأوائل ص٢٥٨.
(٢) تفسير الأسماء والصفات١/١٢٩-١٣٠.
(٣) تفسير الأسماء والصفات١/١٣٢-١٣٤.
(٤) تمهيد الأوائل ص٢٥٥.
(٥) تفسير الأسماء والصفات١/٣٣٩. وينظر: الخصائص لابن جني١/٤٠.

التَّوقيفِ. وقال الجمهورُ الأعظَمُ منَ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ والمفسِّرينَ :إنَّهَا كلَّهَا توقيفٌ من اللهِ ﷻ لأهلِهَا عليهَا، كمَا علَّمَ آدَمَ الأسماءَ كلَّهَا بأنْ خلقَ فِي قلبِهِ عِلْمًا بهَا ضرورةً من غيرِ استدلالٍ منهُ عليهَا، ومن غيرِ اصطلاحٍ بينَهُ وبينَ غيرِهِ فيها...».

٧- قوله في منع تصغير أسماء الله ﷻ وتأنيثها (١): «...وكل نوع من هذه الأنواع التي لم يذكر وجودها في أسماء الله ﷻ فهو مستحيل فيه، وأبعدها عنه المنقول من التصغير، والتصغير في اللغة يكون تحقيرًا ويكون تعظيمًا....وكلا الوجهين من التصغير ممتنع في أسماء الله ﷻ، كما أن التأنيث قد يكون بمعنى المبالغة، كقولهم: رجل علامة، ونسَّابة، وراوية، لكن يَستحيل مثل ذلك في صفات الله ﷻ ، كما يستحيل إدخال الهاء في أسمائه تأنيثا».

٨- وقوله (٢):« فقد قيلَ: إنَّ (أَوَّلَ) مأخوذٌ من قولِهِمْ: آلَ يَؤُولُ أَوْلًا ، أيْ: عادَ ورجعَ، فعلَى هذَا التَّأويلِ يكونُ (الأوَّلُ) بمعنَى العائِدِ ، واللهُ -سبحانَهُ- يعودُ علَى عبادِهِ بإنعامِهِ، فهوَ الأوَّلُ علَى الحقيقةِ، فقد قيلَ: إنَّ هذَا الاسمَ موضوعٌ للسَّابِقِ المتقدِمِ ليسَ بمأخوذٍ من آلَ يؤُولُ أَولًا، وهذَا القولُ أصحُّ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ لمْ يزَلْ أَوَّلًا، ولَا يَصِحُّ وصفُهُ بالعَودِ فِي الأزَلِ».

فأفاد في العقيدة من أقوال النحويين في تفسير لفظ (أول).

٩- وقوله في الوقف على قوله ﷻ :﴿والراسخون﴾(٣): «وقد اختلفوا في إدراك علم المتشابه؛ فقال فقهاء أصحابنا مع أكثر متكلميهم؛ كالحارث والقلانسي: إنه لا يعلم تأويله إلا الله ﷻ، ووقفوا على(الله) من قوله(٤): ﴿وَمَا

(١) تفسير الأسماء والصفات١/١٨٩-١٩٠.
(٢) تفسير الأسماء والصفات١/٥٠٣.
(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٧.
(٤) عيار النظر ص٣٩٥-٣٩٦. وورد أيضًا في: أصول الدين ص٢٢٣.

يَعْـلَمُ تَأْوِيلَهُۥ﴾. وذهب أبو الحسن الاشعري مع المعتزلة إلى أنه لا بد من أن يكون من جملة الراسخين في العلم من يعلم تأويل المتشابه، ووقف هؤلاء على العلم، من قوله: ﴿وما يعلم.....في العلم﴾. والقول الأول أصح عندنا؛ لأنه قول ابن عباس وابن مسعود وأُبيّ بن كعب، وذلك أن في مصحف ابن مسعود: (ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وإنْ تأويله إلا عند الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به)، فلو عطف (الراسخون) على (الله) لخفضهم، وفي مصحف أُبيّ: (وما يعلم تأويله إلا الله، ويقول الراسخون في العلم آمنا به)، وكذلك رواه عبد الرزاق عن معمر عن طاووس عن ابن عباس، وهذا القول اختيار أبي عبيد والأصمعي وأحمد بن يحيى النحوي، وبه نقول(١).

وتدخل الحروف المقطعة في أوائل السور في جملة المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلى الله ، وأقوال المتأولين لها متعارضة، ليس بعضها أولى من بعض».

وغير ذلك الكثير مما تناثر في تراثه، لكن يكفي من القِلادة ما أحاط بالعنق كما يقولون.

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/٥٦٥.

الفصل الأول

آراء أبي منصور البغدادي النحوية

الآراء النحوية للعالم هي التي تمثل بناء شخصيته النحوية، وسأبرز هذه الآراء وفق ترتيب ابن مالك لألفيته؛ لشهرتها، وسهولة ترتيب آرائه عليها:

١- اختصاص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال

قال أبو منصور البغدادي(١):«لا مدخل للجر في الأفعال(٢)، كما لا مدخل للجزم في الأسماء بحالٍ».

ما ذكره أبو منصور هو المجمع عليه عند النحويين، حيث إن علامات الإعراب أربع: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، وأما الجر فتختص به الأسماء(٣)، وأما الجزم فتختص به الأفعال، وذلك لأن الاسم أخف من الفعل، والسكون أخف من الحركة، فأعطي الأخف للأثقل قصدًا للتعادل، وإلزام بعض الثقل للخفيف.

(١) تفسير الأسماء والصفات ١/٢٤٣.

(٢) القصد الفعل المضارع ؛ لأنه معرب في بعض أحواله. ينظر: المحصول في شرح الفصول ١/٣٥.

(٣) علل الرضي لذلك قائلاً: «وإنّما اختصّ الجر بالاسم؛ لأنّهم قصدوا أنّ يوفّوا الاسم؛ لأصالته في الإعراب، حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها، فنقصوه، ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجر، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب» شرح الكافية ١/٤٤. وينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو ص٤٩-٥٠، والمغني لابن فلاح ١/٢٢٩، واللمحة في شرح الملحة ١/١٥٠.

يقول سيبويه(١):«واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثَمَّ لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم».

ويقول الزجاجي أيضًا(٢): «قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم؛ لأن الأسماء هي الأُوْلى، وهي أشدّ تمكنًا من الأفعال؛ لأن الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال...والفعل لا يستغني عن الاسم، ولا يوجد إلاّ به. ...وقال آخرون: إنما خفَّ الاسم ؛ لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل؛ لدلالته على الفاعل، والمفعول والمفعولَين والثلاثة، والمصدر، والظرفين من الزمان والمكان، والحال، وما أشبه ذلك. وقال الكسائي، والفرَّاء، وهشام: الاسم أخف من الفعل، لأن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم. وكان ثعلب يقول: الأسماء أخف من الأفعال، لأن الأسماء جوامد لا تتصرّف، والأفعال تتصرف. فهي أثقل منها».

فإن سأل سائل: إذا كان الجر مختصًّا بالأسماء، فهلا جرُّوا الفعل بعوامل غير عوامل الأسماء، كما رفعوه ونصبوه بعوامل غير عوامل الأسماء؟

فقد أجاب الزنجاني عن ذلك بقوله(٣): «اتساعهم في الرفع والنصب أكثر منه في الجر؛ لأن الأصل في الرفع والنصب أن يكونا للفاعل والمفعول، والعامل فيهما الفعل، وقد دخلا على غيرهما بعامل معنوي، كالمبتدأ والخبر، وبأدواتٍ محازية، نحو: كان، وإن، ولا، كذلك، فإن أدواته على منهاج واحد، فلم يعملوا فيه غيرها، فجعل الجزم مكانه، وساغ دخوله عليها، إذ كان حذفا وتخفيفا، ويليق ذلك بالأفعال ؛ لثقلها، وامتناع دخول عوامله على الأسماء...».

(١) الكتاب١/٢٠.وينظر:الإيضاح في علل النحو ص١٠٦.
(٢) الإيضاح في علل النحو ص١٠٠-١٠١.
(٣) الكافي في شرح الهادي للزنجاني١/٢٥٠.

وقد تنوع تعليل العلماء لهذا الاختصاص؛ فقال سيبويه(١):«وليس في الأسماء جزم ؛ لتمكنها، وللحاق التنوين ؛ فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة ... وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال».

وتعليل سيبويه هذا اعتمده أغلب النحويين من بعده(٢)، يقول الزجاجي(٣): «قال سيبويه في ذلك...وهو القول الذي يعتمد عليه أصحابه، لم تجزم الأسماء ؛ لخفّتها ولزوم التنوين إياها، فلو جُزمت سقطت منها الحركة والتنوين، فكانت تختل؛ وذلك أنك لو أردت جزم (جعفر) لزمك إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين، لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل الاسم لذلك. ومع ذلك فإنه قد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكناً، نحو زيد وبكر وما أشبه ذلك، فلو جزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك».

وحكى السيرافي عن المازني علة في ذلك بقوله(٤):«وحكى عن المازني أنه قال: لم يدخل الأسماء الجزم؛ لأنه لا يكون إلا بعوامل، يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: (لم، و لما، و (إن) للمجاز وما جرى مجراهن».

---

(١) الكتاب١/١٤.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي ص٢، وعلل النحو للوراق ص١٤٢-١٤٣، والمقدمة الجزولية ص١٠، وشرح المفصل لابن يعيش١/٧٣، ونتائج الفكر للسهيلي ص٩١-٩٣، والمرتجل لابن الخشاب ص٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور١/١١٤-١١٥، ولابن الفخار١/٧٠-٧١، ولابن الضائع١/٦، والتذييل والتكميل١/١٤١.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص١٠٢.

(٤) شرح الكتاب١/٢٥.

ونقل أبو حيان عن القيرواني اختياره لتعليل المازني بقوله: «قال عبد الدائم القيرواني: الذي أختاره أنا قول المازني: وهو أنه لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: لم ولما وحروف المجازاة وشبه ذلك، فلما لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها. وكذلك العلة في دخول الخافض على الأفعال هي عدم صحة المعنى».

وقال ابن الخباز أيضًا(١): «...وقيل: إنما لم تُجزم؛ لأن الأصل فيها الإعراب، والأصل في الإعراب الحركة، وعلامة الجزم السكون، فتدافعا».

وتوسع العكبري في التعليل لذلك فجعل امتناع الأسماء من الجزم لستة أوجه، فقال(٢): «ولم يدخل الجزم الأسماء لستة أوجه؛ أحدها: أن الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق وقد وفَّت الحركات بذلك المعنى؛ وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه وليس ثم معنى رابع يدل عليه الجزم .والثاني: أن الجزم ليس بأصل في الإعراب؛ لأنه سكون في الأصل، والسكون علامة المبني أصل في البناء، بشهادة الحس والوجدان، إلا أنه جعل إعرابا فرعًا فخص بما إعرابه فرع وهو الفعل. والثالث: أن الجزم دخل عوضًا من الجر في الأسماء، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوض... والرابع: أن الجزم حذف وذلك تخفيف فيليق بالفعل لثقله؛ أما الاسم فخفيف، فجزمه يحذف منه التنوين والحركة وذلك إجحاف به. والخامس: أن الجزم في الأسماء يسقط التنوين وهو دليل الصرف والحركة التي هي دليل المعنى وليس كذلك جزم الأفعال. والسادس: أن الجزم يحدث بعوامل لا يصح معناها في الأسماء».

---

(١) الغرة المخفية ٩٤/١.وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١، والتذييل والتكميل ١٣٨/١، وتمهيد القواعد ٢٤٥/١، والمقاصد الشافية ١٣٥/١.

(٢) اللباب ٦٥/١، ٦٨.

وتوسع السيرافي أيضًا فجعل امتناع الأفعال من الجر لخمسة أوجه، فقال(١): «إن سأل سائل: فقال لك لمَ لمْ يكن في الأفعال المضارعة جر؟ فإن في ذلك أجوبة منها: إن الجر إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، وهي حروف الجر، وبالإضافة المحضة، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يعقل. ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام يضرب، أو مررت بيضرب، ونحو ذلك فسد الكلام. ووجه ثان: إن المضاف إليه يتعرف به المضاف، أو يخرج به من إبهام إلى خصيص على مقدار خصوصه في نفسه، كقولك: (هذا غلام زيد) فيتعرف الغلام بزيد، وتقول: (هذا غلام رجل صديق لك)، فيخرج الغلام عن حد الإبهام الذي في قولك:(هذا غلام)حتى ينحصر ملكه على صديق له، دون سائر الناس، وصديق له أخص من واحد من الناس مبهم. ووجه ثالث: إن الفعل لا يكون إلا نكرة، ولا يكون شيء منه أخصّ من شيء، فإذا كانت الإضافة إنما ينبغي لها زيادة معرفة المضاف، ولا سبيل إلى أن يعرف المضاف إليه، حتى يكون مقصورا إليه معروفا، فيتعرف المضاف بذلك، لم يصح. ووجه رابع: وهو أن الفعل والفاعل جملة، ولا يجوز أن تقول:(هذا غلام زيد يقوم)، كذلك لا تقول:(هذا غلام يقوم زيد)؛ لأنه جملة كالابتداء والخبر. ووجه خامس: إن الفعل إنّما هو اللفظ الدال على حدث في زمان ماض أو غير ماض، فلو أضفنا إلى الفعل كنا قد أضفنا إلى الحدث والزمن، لا إلى أحدهما، ولا يصح الإضافة إلى زمان غير متحصل، وإنما يضاف إلى الزمان الدال على وقت منه بعينه؛ لأن الزمان الماضي يقع على (أمس) وما قبله، من الأزمنة التي لا يحصلها وقتًا وقتًا، وعلى ما بعده من الأوقات إلى ما يلينا من أقربها، فلا يتبين المضاف إليه من الزمان، ولا يتخلص من غيره. ويدل على صحة هذا الوجه أن الزمان المستقبل قد يكون

(١) شرح الكتاب ١/٤١-٤٢.

ماضيا، وقد كان الماضي مستقبلا، فلا معنى للإضافة إلى زمان لا يختص لنفسه حالا يتبين بها من غيره، والإضافات إنما حكمها والفائدة فيها: إخراج المضاف من حالة مبهمة إلى ما هو أخصّ منها ».

ونقل السيرافي علتين للأخفش في امتناع الأفعال من الجر بقوله(١): «ذكر أبو الحسن الأخفش في ذلك علّتين: إحداهما: أنه قال: لو أضفنا إلى الفعل لاحتجنا بعده إلى الفاعل، وقد علمنا أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، ولم يبلغ من قوة التنوين عنده أن يقوم مقامه شيئان. والعلة الثانية: زعم أن الأفعال أدلّة على غيرها، يعني على الحدث والزمان وعلى فاعليها ومفعوليها، وزعم أن المضاف إليه مدلول عليه؛ قال: والأفعال أدلة، وليست بمدلول عليها، فلا يضاف إليها؛ لأن الإضافة إلى المدلول عليه لا إلى الدليل».

وأضاف ابن إياز علة جديدة لذلك بقوله[٢]:«وإنما لن تجرَّ الأفعال لوجهين:....والثاني: أنه قُصد انحطاط الفعل عن الاسم، حيث كان مشبَّها به، فأُعرب الاسم بثلاث حركات، وأعرب الفعل بحركتين، فلو جر الفعل لكان قد ساوى الاسم، وبطل الغرض الذي قصدوه، وفسد المعنى الذي أمُّوه».

وقال د.شوقي ضيف معلقًا على تعليل سيبويه السابق[٣]:«وواضح أنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب، بل يعلل أيضا لما لا يجري في واقعه، مما جرى في الأفعال من بعض وجوه الإعراب. وبذلك وسَّع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع، في الأسماء وفي الأفعال جميعًا».

والخلاصة: إنّما اختصت أدوات الجر بالاسم ؛ لأنّ معانيها لا تصحّ إلا فيهِ، وأدوات الجزم اختصت بالأفعال، لأنّ معانيها لا تصحّ إلا فيها، والأداة إنّما وُضعت بحيث يصحُّ معناها.

---

(١) شرح الكتاب ٤٢/١. ونقل عنه ذلك أيضا الزجاجي في: الإيضاح ص١٠٩-١١٠.
(٢) المحصول في شرح الفصول ٢١٧/١.
(٣) المدارس النحوية ص٨٣.

وإنّما لم تُجزم الأسماء؛ لتمكّنها ولزوم الحركة والتّنوين لها؛ فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التّنوين؛ لأنّ التّنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختلّت الكلمة بذهاب شيئين؛ أحدهما: الحركة، وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها؛ والآخر: التّنوين الّذي هو دليل كونه منصرفًا.

ولم تجر الأفعال؛ لأنّ الجزم فيها عوض من الجر، فلو جُرَّت لكانَ جمعًا بين العوض والمعوض منه، ولأنّ عامل الجر حرف أو اسمٌ مضاف، وكلاهُما لا يصحّ في الفعل، وكل العلل السالف ذكرها من قِبَل علماء هذا الفن في تنوعها وتقاربها تقرّر قول أبي منصور البغدادي، وهو المجمع عليه عند النحويين، وإن كان أبو منصور مسبوقًا ببعض أصحاب تلك العلل.

❍❍❍

٢- فعل الأمر بين البناء والإعراب

قال أبو منصور البغدادي[١]: «وأمَّا الأفعالُ فَهِي-أيضًا- نوعَان: مُعْرَبٌ، ومَبْنِيٌّ....و(المبنيُّ) منهَا نوعَان؛ أحدهُمَا: مبنيٌّ علَى السُّكونِ، وهيَ جميعُ أمثلَةِ الأَمْرِ، إذا لم يلحق أوّلَه حرفُ المضارعة».

أجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أن الفعل إذا دخلت عليه لام الأمر كان مجزومًا بها لغائب كان أو لحاضر ؛ كقولك ليذهب زيد، ولتركب يا عمرو، ثم اختلفوا في فعل الأمر للمخاطب، المُعَرَّى عن حرف المضارعة، نحو:(افعل) من حيث الإعراب والبناء على مذهبين[٢]:

المذهب الأول: مذهب البصريين، والأخفش في أحد قوليه[٣] أنه مبنيٌّ على السكون، وهو اختيار أبي منصور البغدادي.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأدلة منها:

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٢.

(٢) **ينظر في تفصيل هذه المسألة:**اللامات للزجاجي ص٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي١/٣٩، وإعراب ثلاثين سورة ص٢٣٢، والخصائص لابن جني٣/٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف٢/٥٢٤، وأسرار العربية ص٢٨٠-٢٧١، والتبيين للعكبري ص١٧٦، ومسائل خلافية للعكبري ص١١٩، واللباب له٢/١٧، والمتبع في شرح اللمع١/٥٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش٧/ ٦١، وأمالي ابن الحاجب٢/٧٢١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ١/٢٤٥، وقواعد المطارحة ص٤٨، والمحصول في شرح الفصول١/٢٥٩، والتخمير٣/٢٦٠، والإقليد٣/١٥٢٢، والرصف ص٢٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٦٢، والإشارة في النحو للفاكهاني ص٨٠، وتمهيد القواعد٩/٤٣٠٩، وائتلاف النصرة ص١٢٥، والمقاصد الشافية للشاطبي١/١٣٢.

(٣) معاني الأخفش ١/٣٧٥، وهو المشهور من مذهبه كما في: شرح التسهيل لابن مالك٤/٦٢، وتمهيد القواعد٩/٤٣٠٩، وسفر السعادة١/١٤٥.

الأول: أنّ أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفةَ الآخِر، وإنما أُعْرب الفعل المضارع منها بما في أوّله من الزوائد الأربع، وكينونتِه على صيغة ضارَعَ بها الأسماءَ، فإذا أمرنا منه، ونزعنا حرف المضارعة من أوّله، فقلنا: (اضْرِبْ)، تغيّرت الصورة والبنية التي ضارع بها الاسمَ، فعاد إلى أصله من البناء استصحابًا للحال الأولى(١).

الثاني: أن (نزال) وبابه مبني لقيامه مقام الأمر، فلو كان معربا لم يُبْن ما قام مقامه(٢).

الثالث: أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى؛ لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء، وحرف الجزم من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى(٣).

<u>المذهب الثاني:</u> مذهب الكوفيين(٤)، والأخفش في أحد قوليه(٥) أنه معربٌ، مجزوم بإضمار اللام.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٦١/٧، وأمالي ابن الشجري٣٥٥/٢، والتبيين ص١٧٧.
وفي المحصول لابن إياز ٢٦٠/١ تعقيب على هذا، ونصه: «وللكوفي أن يقول: هذا على أصلكم، وليس حجة علينا؛ لأن الفعل أصل في الإعراب، كما أن الاسم كذلك». وينظر: الإيضاح في علل النحو ص٧٧.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري١٧/٢، وقواعد المطارحة ص٤٨، والمحصول٢٦٠/١.

(٣) ينظر: الكتاب٩/٣، والإنصاف٥٢٩/٢. ويمكن التعقيب على هذا الدليل بأن الجر يكون بحركة، والجزم يكون بغير حركة، مما يدل على قوته.

(٤) ينظر مذهبهم في:معاني الفراء٤٦٩/١، والوقف والابتداء لابن سعدان الكوفي ص١١٣، ١٦٩، ومختصر النحو لابن سعدان ص٧٣، وإيضاح الوقف والابتداء٢٢٢/١، وشرح القصائد السبع الطوال ص٣٨، وأمالي ابن الشجري٣٥٥/٢، وما سلف من مظان.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٦٢/٤، ومغني اللبيب ص٣٠٠.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأدلة منها:

الأول: أن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في الكلام فحذفت اللام منه وأضمرت ؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه(١).

الثاني: أنَّ حروفَ العلَّة تسقطُ من هذا الفعل، نحو: اغْزُ واسْعَ وارْمِ، كما تسقطُ بالجازم(٢).

الثالث: لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو افعل: لتفعل، وكقولهم في الأمر للغائب: ليفعل(٣)، واستشهدوا بشواهد منها:

– قراءة عثمان وأُبَيّ، وأنس، وزيد: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾(٤)، على الخطاب، أي: فافْرَحُوا(٥) .قال الفراء(٦): «وقوّى قول زيد أنها فِي قراءة أُبَيّ :﴿فبذلك فافرحوا﴾، وهو البناء الَّذِي خُلِق للأمر إِذَا واجهتَ بِهِ أو لَمْ تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل».

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص٩٤.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري١٨/٢، ومغني اللبيب ص٣٠٠.

(٣) ينظر: علل النحو ص١٤٩، والإنصاف٥٢٤/٢.

(٤) ينظر: المحتسب٣١٣/١، والنشر٢٨٥/٢.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري١٨/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١٥٦٦/٣، وتوضيح المقاصد١٢٦٦/٣.

(٦) معاني القرآن٤٦٩/١. وينظر: أمالي ابن الشجري٥٢٢/٢.

- ومنه قول الشاعر(١):

محمّــدُ تَفْــدِ نفسَــك كــلُّ نفــسٍ ∴ إذا مـا خفتَ مِـنْ شـيءٍ تَبَـالا

أي: لتفد نفسك(٢).

وروي أن النبـي قـال فـي بعـض مغازيـه لـبعض أصـحابه(٣):(لتأخـذوا مصافكم)، أي: خذوا مصافكم، وإنّما أدخل اللام مراعاة للأصل(٤).

الرابـع: الـدليل علـى أنـه معرب مجزوم أنـا أجمعنـا علـى أن فعل النهـي معرب مجزوم، نحو: لا تفعل، فكذلك فعل الأمر، نحو: افعل ؛ لأن الأمر

---

(١) من الوافر، وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت؛ فنسب لحسان بن ثابت في: التبصرة والتذكرة ٤٠٦/١، وشرح الكافية للرضي١٢٥/٤، ولم أقف عليه في ديوانه، ونسبه ابن هشام في شذور الذهب ص٢٧٥ إلى أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، ونسب للأعشى ووجدته في الصبح المنير في شعر أبي بصير ص٢٥٢.وورد بلا نسبة في:كتاب الشعر للفارسي ٥٢/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢١٠، والبديع لابن الأثير ٦٢٣/١، والمقاصد النحوية١٩٠٦/٤، وشرح أبيات المغني٣٣٥/٤.

والشاهد في قوله: «تفد» حيث حذف منه لام الأمر؛ إذ أصله: لتفد، وبعد الحذف لم يذهب عمله. قال الأعلم: « الشاهد فيه:إضمار لام الأمر، في قوله (تفد)، والمعنى: لتفد نفسك، وهَذَا من أقبح الضَّرُورَة؛ لِأَن الْجَازِم أَضْبَعَف من الْجَار وحرف الْجَرّ لَا يضمر. وَقد قيل: هو مَرْفُوع حذفت ياؤه ضَرُورَة واكتفي بالكسرة مِنْهَا، وَهَذَا أسهل فِي الضَّرُورَة وَأقرب»تحصيل عين الذهب ص٣٨٨.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٤٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٩٢، والكناش١٤٢/٢.

(٣) ورد بهذه الرواية في: تفسير الثعلبي١٣٦/٥، والقرطبي٣٥٤/٨، وتخريج الأحاديث والآثار للزيلعي١٢٧/٢، ولم أقف عليه في دواوين السنة الصحيحة.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٦١/٧، وأسرار العربية ص٢٨٠، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧١/٢.

ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب محزوم، فكذلك فعل الأمر(١).

الخامس: أن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ؛ لأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف(٢).

ورد البصريون مذهب الكوفيين:

فرد دليلهم الأول ابن الشجري بقوله(٣): «وزعم الكوفيّون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمريّة، وهو قول مناف للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، فحرف الجرّ أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجرّ لا يسوغ إعماله مقدّرا، إلاّ على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القويّ فامتناعه في الضعيف أجدر» .

ورد ابن يعيش دليلهم الثاني بقوله: «وأما حذف حرف العلة من نحوِ :(ارْمِ، واغْزُ، واخْشَ)؛ فلأنه لمّا استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح، نحوِ: (لم تذهب) و(اذْهَبْ)، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل، فحذفوا آخِرَه في البناء؛ ليوافق آخره آخرَ المجزوم، فاعرفه».

وكذا العكبري بقوله(٤):«أنَّ الجزمَ يحتاجُ إلى جازم وتقديرُ الجازم ممتنعٌ لوجهين؛ أحدهما: أنَّه لا يصحُّ ظهورُه مع هذه الصيغة فلا تقول: لاذهبْ والمقدّرُ كالمنطوقِ به. والثاني: الجازمُ أضعفُ من الجارِّ والجارُّ لا يبقى عملُه بعد حذفه فالجازم أولى».

---

(١) ينظر: الإنصاف٢/٥٨٢.

(٢) مغني اللبيب ص٣٠٠.

(٣) أماليه٢/٣٥٥.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري٢/١٨.

أما دليلهم الثالث: فأمَّا البيت فهو على الخبر لا على الأمر، وحذفُ الياء ضرورةٌ، وأصله: تَفدي(١).

وأما القراءة والحديث فأجاب عنهما ابن بابشاذ بقوله(٢): «فأما قراءة من قرأ(فبذلك فلتفرحوا) ، بالتاء. فإنه استعمل الأصل المتروك. لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة، وأن يقال: فبذلك فافرحوا، لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة، ومثله في الشذوذ: (لتأخذوا مصافكم) ، وأصله: خذوا مصافكم».

ورد ابن الأنباري دليلهم الرابع بقوله(٣): «حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب؛ فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معربًا، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق أن لا يعرب فكان باقيا على أصله في البناء».

ورد الصبان الدليل الخامس بقوله(٤): « ليس كل معنى يؤدى بالحرف فإن المضي معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف...ولأنه أخو النهي، أي: نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين في محله....قد يقال الأمر الذي هو أخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف، وأما الأمر الذي هو مدلول فعل الأمر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث».

---

(١) ينظر: التبين ص١٨٠.

(٢) الإنصاف٢/٥٤٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة١/٢٤٤.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني١/٨٨-٨٩.

وقد ذكر ابن الخشاب أن كلا من المذهبين –البصري والكوفي –قوي في القياس فقال(١): «ولام الأمر تدخل بعض الأفعال المأمور بها دون بعض، ألا تراها يطرد دخولها في فعل الغائب إذا قلت: ليقم زيد، ويقل استعمالها في فعل المواجه إلا على جهة الندور، فهي عند البصريين مختصة بفعل الغائب، وعند الكوفيين عام دخولها في الجميع لكن حذف مع الحاضر تخفيفًا واستغناء بالمواجه؛ ولهذا استعملت مع المواجه في بعض الكلام تنبيها على الأصل المطرح، وكلا القولين قوي في القياس».

وإذا تحقق ذلك، فالراجح مذهب البصريين، وهو المذهب الذي ارتضاه أبو منصور البغدادي.

OOO

(١) المرتجل ص٢١٥.

٣- أصل ضمير المتكلم "أنا"

قال أبو منصور البغدادي(١): «ألف (أنا) زيد لبيان حركة النون».

***

من الضمائر المنفصلة (أنا)، وقد اختلف النحويون في أصله على مذهبين(٢):

المذهب الأول: مذهب البصريين، وهو أن أصل هذا الاسم الهمزة والنون، وزيدت الألف وقفا لبيان الحركة، فهو ثنائي الوضع مبني على الفتح، وهو اختيار أبي منصور البغدادي.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأدلة منها:

الأول: أن بعض العرب يسكن النون وصلا ووقفًا، فيقول: أنْ فعلت، وهذا يرجح كون الألف زائدة(٣).

الثاني: أن الألف يؤتي بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأن الحرفية، لسكون النون، فلذا

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/١٧٠.

(٢) ينظر في تفصيل هذه المسألة:الكتاب٤/١٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي١/٢٠٥، ٥/٣٥، والحجة للفارسي٢/٣٥٩، والأصول لابن السراج٢/١١٦، ودقائق التصريف ص٥١٦، والمنصف لابن جني١/٩، وشرح اللمع لابن برهان١/٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٩٣، وشرح الشافية للرضي٢/٢٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢، والبديع لابن الأثير٢/٧، والمرتجل ص٣٢٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٦٦٢، والتذييل والتكميل٢/١٩٤، والمساعد١/٩٨، وتمهيد القواعد١/٤٩٩، وتوضيح المقاصد١/٣٦٥.

(٣) ينظر: دقائق التصريف ص٥١٦، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٩٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٦٦٢، والتذييل والتكميل٢/١٩٤.

يكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تبين فتحتها وقفًا بهاء السكت(١) .

الثالث: أن هاء السكت قد تعاقب هذا الألف، كقول بعض العرب وقد لِيْمَ في نحره جملَهُ غير مكتفٍ بفصده: « هذا فَصْدِي أَنَهْ»(٢) .

وكقول الشاعر(٣):

إِنْ كُنْـــتُ أَدْرِي فعَلَـــيَّ بَدَنَـــه ∴ مِنْ كَثْرَةِ التخْلِيط فـيَّ مَنْ أَنَـهْ

<u>المذهب الثاني</u>: مذهب الكوفيين، وهو أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة، فهو ثلاثي الوضع، مبني على السكون، وصححه ابن مالك بقوله(٤): «الصحيح أنَّ (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلا هو الأصل، وهي لغة بني تميم».

---

(١) شرح الكافية٢/٤١٧.

(٢) نُسب لحاتم الطائي، وورد في: شرح الكتاب للسيرافي٥/٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢، والتذييل والتكميل٢/١٩٤، وتوضيح المقاصد١/٣٦٥.

(٣) من الرجز، وورد بلا نسبة في: شرح الشافية للرضي٤/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٩٤، وتوجيه اللمع ص٣٠٢، والخزانة٥/٢٤١.والبَدَنة: ناقة أو بقرة. التخليط في الأمر: فساد فيه، والمعنى: إنّ الأمور اختلطت عليه كثيرًا، حتى إنَّه لم يسعه أن يعرف نفسه. والشاهد فيه قوله: «أنَّه»، فقد بيَّن فتح «أنا» في الوقف بهاء السكت . وذكر ابن جني وجها ثانيا لهذه الهاء، فقال: «تكون الهاء في أنه بدلا من الألف في (أنا)، لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف والهاء قليلة جدا، فهي بدل من الألف، ويجوز أن تكون الهاء أيضا في (أنه) ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها...» سر الصناعة٢/٥٥٥.

(٤) شرح التسهيل١/١٤١.

واحتجوا لصحة مذهبهم بأدلة منها:

الأول: أن في القول بأصالة الألف سلامة من مخالفة النظير وتكلف التقدير، قال ابن مالك(١): «فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلا عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون (أنا) في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلا مُذَكِّرا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير (أما) حين قيل: (أَمَ والله)، ونظير (ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لِمَ فعلت؟».

الثاني: أدله سماعية، ومنها: قول العرب:«أنا قلت ذاك» بِتمام وقراءة نافع(٣):﴿أنا أحيي وأميت﴾(٤) -بإثبات الألف وصلا.

وقول الشاعر(٥):

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُوني ∴ حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا

وقول الشاعر أيضا(٦):

أَنَا أَبُو النَّجْمِ، وَشِعْرِي شِعْرِي

فأثبتَ الألفَ في حالِ الوصل في ذلك.

---

(١) ينظر: السبعة ص١٨٨، والكشف لمكي١/٣٠٦، وحجة القراءات ص١٤٢.

(٢) معاني الفراء٢/١٤٤.

(٣) شرح التسهيل١/١٤١.

(٤) سورة البقرة، من الآية:٥٨.

(٥) من الوافر، لحميد بن ثور في ديوانه ص١٣٣، والمنصف١/١٠، ودقائق التصريف ص٥١٦، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٨٦، والخزانة٥/٢٤٢.والشاهد أنّه أثبتَ الألفَ في حالِ الوصل. قال ابن عصفور: «وذلك ضرورة لا يلتفت إليها» شرح الجمل٢/٢٢.

(٦) من الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه ص١٩٨، والمنصف١/١٠، والشاهد في: أنّه أثبتَ الألفَ في حالِ الوصل.

وقد رد البصريون هذه الأدلة بأن ذلك من قبيل الضرورة، أو من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف، قال ابن يعيش بعد إيراد أدلتهم (١): «ولا حجّةَ في ذلك لقِلّته؛ ولأنّ الأعمّ الأغلبَ سُقوطُها. ومُجازُ البيت والقراءةِ على إجراء الوصل مُجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه».

وقد ترتب على الخلاف في أصل (أنا) خلاف آخر في كيفية الوقف عليها بين المذهبين.

فذهب سيبويه إلى أن الوقف عليها لا يكون إلا بالألف، حيث قال(٢): «ولا يكون في الوقف في (أنا) إلا الألف»، فجاء بالألف في الوقف لبيان الحركة.

وذهب الفراء إلى جواز الوقف عليها بالألف وبدونها، حيث قال(٣): «..ويَجوز الوقوف بغير ألف فِي غير القرآن فِي أنا. ومن العرب من يقول إذا وقف: أَنَّهُ وهي فِي لغة جيدة».

وبعد هذا العرض لقول النحويين في هذه القضية نخلص في النهاية إلى ترجيح مذهب البصريين في ذلك؛ لقوة أدلتهم، وهو المذهب الذي اختاره أبو منصور البغدادي.

OOO

(١) شرح المفصل٣/٩٣-٩٤.وينظر: المنصف١/١٠.

(٢) الكتاب٤/١٦٤.

(٣) معاني الفراء٢/١٤٢.وينظر:إيضاح الوقف والابتداء١/٤١١.

٤- أصل لفظ الجلالة (اللّه) :مرتجل أم مشتق؟

قال أبو منصور البغدادي[١]: «اختلفُوا فِي ذلِكَ، فحكَى سيبويهِ والمبرِّدُ عنِ الخليلِ بنِ أحمدَ أنَّهُ قالَ: (اللهُ اسمٌ خاصٌّ لهُ ﷻ غيرُ مشتقٍّ منْ شيءٍ، وليسَ بنعتٍ). وقدْ نصَّ المبرِّدُ على هذَا القولَ فِي كتابِهِ المرسومِ بِـ(**تفسيرِ أسماءِ اللهِ**ﷻ)، وعلَى هذَا القولِ يكونُ هذَا الاسمُ جامعًا لأسمائِهِ ونعوتِهِ وصفاتِهِ ، والإشارةُ بهذَا الاسمِ إلَى ذاتِ قديمٍ واحدٍ بلَا تشبيهٍ ولَا تعطيلٍ الَّذِي هوَ قد صنعَ العالمَ وأخرَجَهُ منَ العدَمِ إلَى الوجُودِ، وهوَ المستحقُّ للصِّفاتِ الَّتِي لَا بُدَّ للصَّانعِ أنْ يكونَ عليهَا، وبهذَا نقولُ، وإليهِ نذهَبُ.

وقالَ الباقُونَ مِن أئمَّةِ النَّحوِ واللُّغة: إنَّهُ اسمٌ مشتقٌّ، واختلَفَ هؤلاءِ فيمَا اشتقَّ منْهُ: فقالَ أبُو الهيثَمِ الرَّازِي: (قولُنَا: اللهُ، كانَ الأصلُ فيه: الإلَهُ ، ثُمَّ حَذَفَتِ العربُ منْهُ الهمزَةَ المتوسِّطَةَ استثقالًا لهَا، فلمَّا حذفُوهَا حوَّلُوا كسرتَهَا إلَى اللَّامِ السَّاكنَةِ قبلَهَا، فقالُوا: الِلَاهُ ، فحرَّكُوا لامَ التَّعريف، ومِن حقِّهَا السُّكونُ، فالتَقَت لامَان متحرِّكتَانِ، وحقُّ الأولَى منهُمَا السُّكونُ، فأسكنُوهَا وأدغمُوهَا فِي الثَّانية، فقالُوا :اللهُ.

ونظيرُهُ فِي الكلامِ قولُهُ ﷻ : ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾ [الكهف : ٣٨] كانَ فِي الأصلِ : لَكِنْ أَنَا ؛ فحذفُوا الهمزةَ وحوَّلُوا فتحتَهَا إلَى النُّونِ السَّاكنَةِ قبلَهَا، فصارَت: لَكِنَنَا، فاجتمعَتْ نونَانِ متحرِّكتَانِ، فأسكنُوا الأولَى منهُمَا، فأدغمُوهَا فِي الثَّانيَةِ فقالُوا: لَكِنَّا). وهكذَا حكاهُ أبُو معاذٍ الفضْلُ بنُ خالدِ النَّحويِّ عن الفرَّاءِ.

وقالَ قومٌ: إنَّ معنَى «الإلَهِ» مأخوذٌ منْ قولِهِم: أَلهْتُ إلَى فلانٍ، إذَا فزعْتُ إليه.

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٤٦٣-٤٧٠. وينظر: أصول الدين ص١٢٣.

ورُوِيَ مثلُ هذَا القولِ عنْ ابنِ عبَّاسٍ، وقالَ: إنَّ الخلْقَ يأْلَهُونَ إليهِ فِي حاجاتِهِم، وفِي هذَا المعنَى قالَ الشَّاعرُ:

أَلَهْتُ إِلَيكُمْ فِي بَلَايَا تَنُوبُنِي فَـأَلْفَيْتُكُمْ فِيهَـا كِرَامًـا مُمَجَّـدَا

وقالَ آخرون: إنَّ ذلكَ مأخوذٌ من قولِهِم: لَاهَ يَلُوهُ لَوْهًا وَلُيُوهًا وَلِيَاهًا، وليهَانًا؛ إذَا احتَجَبَ، قالَ الشَّاعرُ:

لَاهَ رَبِّـي عَـنِ الخَلَائِـقِ طُـرًّا ∴ فَهْـوَ اللهُ لَا يُـرَى وَيَـرَى هُـوَ

وقالَ آخرونَ: إنَّ ذلكَ مأخوذٌ منْ قولِهِم: تَأَلَّهْتُ؛ إذَا تَضَرَّعْتُ، ومِن ذلِكَ قولُ رؤبَةَ بنِ العجَّاجِ:

لله دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ
سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

و«الإلهُ» علَى هذَا القولِ هوَ الَّذِي يُتَضَرَّعُ إليهِ.

وقالَ آخرُون: إنَّهُ مأخوذٌ من قولِهِم: أَلَهْتُ بالمكانِ: إذَا أَقَمْت بهِ، واللهُ – سبحانَهُ – فعَّالٌ منهُ، ومعنَاهُ: الَّذِي لَا يتغيَّرُ عنْ صفَتِهِ، كمَا أنَّ المُقِيمَ بالمكانَ لَا يزُولُ عنْهُ، ومنهُ قولُ الشَّاعر:

أَلِهْنَـا بِـدَارٍ مَـا تَبِـينُ رُسُـومُهَا ∴ كَـأَنَّ بَقَايَاهَـا وِشَـامٌ عَلَـى اليَـدِ

وقالَ آخرُون: الأصلُ فِي إلَهٍ: وِلَاهٍ، كمَا قيلَ فِي وِسَادَةٍ وَوِشَاحٍ وَوِكَافٍ: إِسَادَةٌ، وَإِشَاحٌ وإِكَافٌ، وإذَا كانَ الأصلُ فيهِ وِلَاهًا فهُوَ مِنَ الوَلَهِ، ومعنَاهُ: أنَّ العبَادِ يألهُونَ عندَ ذِكْرِ الإلَهِ، أي: يطرَبُونَ، ومنْهُ قولُ الكُمَيتِ:

وَلِهَـتْ نَفْسِـيَ الطَّـرُوبُ إِلَـيْكُمُ ∴ وَلَهَـا حَـالٌ دُونَ طَعْـمِ الطَّعَـامِ

وقالَ سيبويهِ: «الأصلُ فِي قولِنَا: اللهُ: إِلَاهُ ، فلمَّا حذفَتْ همزتُهُ زِيدَ فِي أوَّلِهِ الألفُ واللَّامُ عِوَضًا لازمًا، فقيلَ: الله».

وقالَ المبرِّدُ: «الأصلُ فِي لاهٍ: لَوَهَ، علَى وزنِ دَوَرَ، فقلَبُوا الواوَ فيهَا ألفًا، فصارَ: لَاهٍ، علَى وزنِ دارٍ، ثُمَّ أدخلُوا عليهِ لامَ التَّعريفِ ، فقالُوا: الله».

وقالَ آخرونَ : أصلُهُ (هُو) ، الَّذِي هُوَ للإشارَةِ إلَى المكنِيِّ ، فأدخلُوا عليهِ لامَ الملكِ فصارَ (لَهُ)، ثُمَّ مدُّوا الصَّوتَ وأشبَعُوا فتحةَ اللَّامِ فصارَ (لَاهُو)، وخرَجَ عنْ مَعْنَى الإضافَةِ إلَى معنَى الاسمِ المفردِ، فأدخَلُوا عليهِ لامَ التَّعريفِ، فقالُوا: الله.

وأكثرُ هؤلاءِ الَّذِينَ حكَينَا قولَهُم فِي اشتقاقِ هذَا الاسمِ يزعمُونَ أنَّ معنَى (الإلَهِ) هوَ المعبودُ ، والتَّأَلُّهِ: التَّعَبُّدُ، ويستدلُّونَ عليهِ بأنَّ العربَ سمَّتِ الشَّمسَ إلاهةً ؛ لمَّا عبدَهَا قومٌ، حتَّى قالَ شاعرُهُمْ فيهَا:

تَرَوَّحْنَا مِنَ اللَّعْبَاءِ قَصْرًا ∴ وَأَعْجَلْنَا الإِلَاهَةَ أَنْ تَؤُوْبَا

وقالُوا فِي قولِهِ ﷻ: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ ، أيْ: وعبادَتَكَ، وفِي حديثِ وُهَيبٍ:«إِذَا وَقَعَ العَبْدُ فِي إِلهَانِيَّةِ الرَّبِّ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَأْخُذُ بِقَلْبِهِ»، أيْ: فِي عبادَتِه.

قالَ القتبِيُّ:«هِيَ فُعْلَانِيَّةٌ ؛ منَ الإِلَه، يُقَالُ: إِلَاءٌ بَيِّنٌ ، إِلَهٌ بَيِّنُ الإِلَاهَةِ وَالأُلُهَانِيَّةِ».

والصَّحِيحُ عندَنَا قولُ مَن قالَ:إنَّهُ اسمٌ خاصٌّ غيرُ مشتقٍّ؛ لقيامِ الدّلالَةِ علَى أنَّ الله ﷻ لمْ يزَلْ إلهًا قبلَ وَلَهِ الخلْقِ إليه، وقبلَ عبادَتِهم، ولَا يجوزُ اشتقاقُ الاسمِ منْ معنًى يكونُ الاسمُ سابقًا لهُ ، ألَا ترَى أنَّهُ لمَّا كانَ فِي الأزَلِ عالمًا قادرًا حيًّا لمْ تكنْ هذهِ الأسماءُ مشتقَّةً من معانٍ حادثَةٍ لمْ تكنْ موجودَةً فِي الأزَلِ».

لفظ الجلالة اسمٌ من أسماء الخالق سبحانه، خاصٌّ به، لا يَشْركه فيه غيرُه، ولا يُدْعَى به أحدٌ سواه، قبض الله الألسُنَ عن ذلك(١) .

وقد اتفق النحاةُ على أن لفظ الجلالة (الله) هو أعرفُ المعارف، ومع اتفاقهم على ذلك، فإنهم اختلفوا فيه: أمرتجلٌ هو أم مشتقٌ؟ ولهم في ذلك مذهبان، نص عليهما أبو منصور البغدادي(٢).

- **المذهب الأول:**

ذهب أكثر المحققين إلى أنَّ لفظ الجلالةِ (الله) مرتجلٌ غير مشتقٍ من صفة ذاتية ولا فعلية، وإنَّما هو اسمٌ موضوعٌ له -تبارك وتعالى-، والألف واللام لازمةٌ له لا لتعريف ولا لغيره، بمثابة الزّاي من(زيد)(٣).

وهو أحد قولي الخليل (٤)، ونُقِلَ عن سيبويه(٥)، والكسائي(٦)، والمبرد(٧)، وابن كيسان(٨)، والمازني(٩).

---

(١) ينظر: الإبانة للزجاج ص٨٧، والزينة للرازي١٧٨/٢.

(٢) تحر تفصيل ذلك في: الإبانة للزجاج ص٨٧، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٣، والإغفال ٣٨/١، ورسالة الملائكة ص٢٥٨، وأمالي ابن الشجري١٩٥/٢، والمخصص ١٣٥/١٧، والأمد الأقصى٢٤١/١، والمسائل والأجوبة لابن السيد٤٥/١، والإنباء للأقليشي ٢٥١/١، ولوامع البينات ص٨٠، ومشارق الأنوار في تفسير أسماء الله الحسنى ص١٦٠، ومعنى (لا إله إلا الله) للزركشي ص١٠٦، وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي١٠٧/١، والمضان الآتية.

(٣) ينظر: باهر البرهان ٥/١، وبصائر ذوي التمييز١٢/٢، وفيض نشر الانشراح له ٦٤٩/١.

(٤) ينظر: العين ٩٠/٤(أله)، وشأن الدعاء للخطابي٣١، والنكت لا بن فضال ٢٥/١، والإنباء للأقليشي٢٥١/١، وسفر السعادة ١٥/١، والتعليقة لابن النحاس ١٠٢/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١، ومنتهى المنى شرح أسماء الله الحسنى للبيضاوي ص٨٢.

(٦) ينظر: تفسير السمرقندي٣٧/١.

(٧) ينظر: العجالة في تفسير الجلالة ٢٢٨.

(٨) ينظر: تفسير السمعاني٣٢/١، والإنباء في شرح الصفات والأسماء السابق٢٥١/١.

(٩) ينظر: الفريد ٦٢/١، وشرح الجمل لابن خروف٢٤٥/١، ومعنى لا إله إلا الله للزركشي ص١١٠.

وقال به السهيلي(١)، وشيخه ابن العربي(٢)، واختيار أبي مصور البغدادي.

ونُقِلَ عن فرقة من أهل العلم(٣) كأبي حنيفة(٤)، والشافعي، والخطابي(٥)، وهذا المذهب اختاره الزجاج(٦)،والسخاوي(٧).

وقد احتج أصحاب هذا القول بما يأتي(٨):

الأول: أنَّ الله –تعالى– أقام هذا الاسم لجميع الأسماء والصفات، وأضاف سائر الأسماء الحسنى إليه، وحملها عليه بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ (٩).

الثاني: أنَّ الله –تعالى– وضع هذا الاسم موضع المسمى بقوله:﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (١٠)، إشارة إلى نفي ما يستحيل كونه، وإثبات ما يستحيل فقده.

الثالث: أنَّه يُوصف ولا يوصف به، يقال:(إلهٌ واحدٌ)، ولا يقال:(شيء إله).

الرابع: أنَّه إذا كان مشتقًا، فلا يكون قولنا:(لا إله إلا الله)، تصريحاً بالتوحيد؛ إذ المفهوم من اللفظ مفهوم كلي، والكلي لا يكون مانعًا عن الشركة، والشركة ممتنعة، لكنه لا يكون إلا بحسب المفهوم.

---

(١) نتائج الفكر .٤٠– ٤١.

(٢) السابق ذاته.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٦٣/١، وتفسير القرطبي ١٠٢/١.

(٤) ينظر: منتهى المنى شرح أسماء الله الحسنى للبيضاوي٨٢.

(٥) شأن الدعاء للخطابي ٣٥.

(٦) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥.

(٧) ينظر: سفر السعادة ٧/١.

(٨) تنظر الاحتجاجات لهذا المذهب في: الأمد الأقصى٢٤١/١، والإنباء ٢٥١/١، والكشاف ٤٩/١، ونتائج الفكر ص٤١، والممتع في التصريف لابن عصفور ٤١/١، ولوامع البينات ص٨٠، وبصائر ذوي التمييز ١٢/٢، وعمدة الحفاظ١٠٨/١.

(٩) سورة الأعراف، من الآية ١٨٠ .

(١٠) سورة البقرة، من الآية٢٥٥، وغيرها.

الخامس: قول الجمهور في قوله- تعالى-:﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (١)، أي: ليس في الوجود شيء يسمى باسم الله يدل على أنه علم، فإنه إذا كان مشتقًا كان صفة، والأصل في الصفة ألا تكون من الأسماء.

السادس: أن الأسماء المشتقة صفات، والصفات لا يمكن ذكرها إلا بعد الموصوف، فلا بد لذات الصفة من اسم وذلك هذا.

السابع: أن اسم الجلالة (الله) سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها.

- **المذهب الثاني:**

ذهب جمهور النحاة(٢)، وأكثر المفسرين(٣) إلى أن: لفظ الجلالة (الله) مشتقٌ غير مرتجل، وأن الألف واللام داخلتان عليه. ونُقِلَ عن الخليل (٤)، والكوفيين(٥).

واحتجوا لصحة مذهبهم بما يأتي(٦):

الأول: قول الشاعر(٧):

لله دَرُّ الغَانِياتِ المُدَّهِ
سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ منْ تأَلُّهِي

---

(١) سورة مريم، من الآية ٦٥.

(٢) ينظر:المخصص لابن سيده ١٣٥/١٧، ومعنى لا إله إلا الله للزركشي ١١٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢٤٦/١، والعجالة في تفسير الجلالة للخجندي ص٢٢٣.

(٣) ينظر: الإنباء في شرح الصفات والأسماء ٢٥٦/١.

(٤) ينظر: زاد المسير ٩/١.

(٥) ينظر: الكشف والبيان ٩٥/١.

(٦) ينظر ما احتجوا به والجواب عنه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٠/١، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي ٨٢، ٨٣.

(٧) من الرجز، لرؤبة بن العجاج في: ديوانه ١٦٥، والشاهد قوله: (تأَلُّهِي) ؛ حيث جاء التألُّه بمعنى التنسُّك والتعبُّد.

فقد صرَّح الشاعر بلفظ المصدر (التأله)(١).

الثاني: قوله- تعالى-:﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (٢)، وهو فعال بمعنى مفعول؛ لأنه مألوه، أي: معبود يعبده الخلق.

الثالث: قوله-تعالى-:﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٣)،والاسم لا يكون حسناً إلا إذا كان المسمى كذلك، وذلك لا يكون حسناً إلا بحسب الصفة، فوجب أن يكون جميع أسمائه دالاً على صفاته-تعالى-.

وأجيب عن هذا بأنه- تعالى- أضاف الأسماء الحسنى إلى هذا الاسم، فيكون هذا الاسم خارجًا عنها.

الرابع: أن اسم العلم لا يفيد إلا إذا كان معلومًا، فيشار بذلك الاسم إلى ذاته المخصوصة، والباري-تعالى- لا يكون معلومًا للبشر، فلا يفيد ذلك بل لا يكون.

وأجيب عن هذا بأن ذلك لا يكون مانعاً، فإن من الأشياء ما لا يكون معلومًا كالروح والملك، وقد وضع بإزائه الاسم.

الخامس: أن المقصود من العلم أن يتميز عما يشاركه في نوعه أو جنسه، والله-تعالى- مُنَزَّه عن الجنس والنوع.

وأجيب عن هذا بأنه لمَ لا يجوز أن يكون المقصود هو التميز عما يشاركه في الوجود.

ويلزمهم- أيضا- كون القديم مسبوقاً بغيره ضرورة أن المشتق منه سابق على المشتق.

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز ١٣/٢.

(٢) سورة الزخرف، من الآية ٨٤ .

(٣) سورة الأعراف، من الآية ١٨٠ .

ثم اختلف القائلون باشتقاقه في أصل هذه الكلمة قبل دخول الألف واللام:

– **فمنهم من ذهب** إلى أن لفظ الجلالة (الله) أصله: "إِلَه" على وزن" فِعَال"، ثم دخلت عليه الألف واللام، وهو أحد قولي سيبويه(١)، وهو ما نُقِلَ عن يونس بن حبيب (٢)، والكسائي(٣)، والفراء(٤)، وقطرب(٥)، والأخفش(٦)، والفارسي(٧)، والرازي(٨)، والخليل– فيما رواه عنه سيبويه(٩)، ونُقِلَ عن الكوفيين(١٠).

فأصل لفظ الجلالة" الله": إلاه، فلما دخلت الألف واللام حُذِفتْ الهمزةُ تخفيفًا، وصارت الألف واللام خلفًا منها، فاجتمعت لامان؛ الأولى ساكنة والثانية متحركة، فأدغمت الأولى في الثانية، وفُخمت فصارت: (الله)(١١).

قال الزجاج(١٢):«الألف واللام على مذهب سيبويه كأنهما عوض من الهمزة المحذوفة، وقد صارتا كأحد حروف الاسم لا يفارقانه، ولا يجوز حذفهما

---

(١) ينظر: الكتاب٢/١٩٥، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٦٩، والمخصص ١٧/١٤٣، والكافي لابن أبي الربيع ٢/٥٤.
(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص٢٣، وأمالي ابن الشجري٢/١٩٦.
(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٣، وتفسير القرطبي١/١٠٢.
(٤) ينظر: مظان الحاشية السابقة.
(٥) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص٢٣، وأمالي ابن الشجري٢/١٩٦.
(٦) ينظر: مظان الحاشية السابقة.
(٧) ينظر: الإغفال١/٦١.
(٨) ينظر: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية٢/١٧٩.
(٩) ينظر: سفر السعادة١/٧، والجنى الداني ص ١٩٩.
(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب١/١٣٧.
(١١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٣٩٨، وعمدة الحفاظ للسمين ١/١٠٦.
(١٢) الإبانة والتفهيم للزجاج ص٤٢.

منه؛ لأن اسمه- جل ثناؤه- مباينٌ لسائر الأسماء، وهو منفردٌ به وحده، لا يَشْركه في هذا الاسم غيرُهُ».

وعلى هذا فالهمزة أصلية، والألف التي قبل الهاء زائدة، فأصل اسم الجلالة (الإله) بوزن (الفِعال)، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال.

ووجه آخر: أن تخفف الهمزة بإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها، ثم تدغم اللام الأولى في الثانية بعد أن سُلبت حركتها(١).

وهذا المذهب ردَّهُ المازنيُّ – فيما نُقِلَ عنه-:« لو كان "الله" أصله: "الإله"، ثم خُفف بحذف الهمزةِ، لكان معناه في حال التخفيف كمعناه حال تحقيقها، مثل "الناس والأناس"، فهما بمعنى واحد، ولو كان لفظ الجلالة كذلك، لما كان "لله" مزيةٌ على" الإله". وقد استعمل" الإله" لغير" الله"، كقوله-تعالى-: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا﴾ (٢)، وقوله:﴿ءَأَلِهَةٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ (٣)، أما "الله" فلم يستعمل إلا لله- تعالى- فدل ذلك على أنه ليس مأخوذاً من "الإله"(٤).

وأجيب عن هذا القول بما يلي(٥):

أن الألف واللام لا توجدان في موضوع اللسان إلا وهما زائدتان، وإن كانتا لازمتين لبعض الأسماء.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١، وشرح الملوكي له ص٣٥٧ -٣٥٩.

(٢) سورة طه، من الآية ٩٧ .

(٣) سورة الزخرف، من الآية ٥٨ .

(٤) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص٦٩، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٩، والعجالة في تفسير الجلالة ص٢٢٨.

(٥) ينظر: معنى لا إله إلا الله للزركشي ١١٠.

أنه لما نُقِلَ من العموم إلى الخصوص حدث له بالنقل معنى لم يكن قبله، ففي فقولنا: "الله"، معنى ليس في قولنا: الإله، كما أن قولنا:"العباس والحارث"، معنى لم يكن قبل ذلك لهذه الصفات.

– **ومنهم من يرى أن أصله:**"لَاهٌ"علي وزن"فَعَل" دخلت عليه الألف واللام، فقيل: الله، كما قيل: المال، ونُقِلَ هذا القول عن أهل البصرة(١)، وأنشدوا(٢):

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ ∴ يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الكُبَارُ

فأخرجه على الأصل.

ونُقِلَ عن الخليل(٣)، والمبرد(٤)، وهو القول الثاني لسيبويه(٥).

فالألف على هذا القول في اسم الله ﷻ أصل ليست بزيادة، إنما هي عين الفعل، منقلبة عن الياء؛ لظهورها في موضع اللام المقلوبة إلى موضع العين(٦).

ويدل على صحة هذا الوجه قول العرب: «لَهْيَ أبوك"، يريد: «لاهِ أبوك»، على معنى: «لله أبوك»، فأخرّوا العين في موضع اللام تصرفًا في كلامهم. والأصل: "ليه"، فقلبت الياء ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فبقي«لاه»، لكنهم قدموا

(١) ينظر: الفوائد والقواعد للثمانيني ٤٦٠، ومفاتيح الغيب١٣٧/١، وبصائر ذوي التمييز ١٥/٢.

(٢) من مخلع البسيط للأعشى في ديوانه ٢٨٣، والخزانة٢٣٤/٢، ١٦١/٧.
والشاهد في قوله : (لاهُه)، حيث استُدِل به على أن أصل (الله) لاها.

(٣) ينظر: معنى لا إله إلا الله للزركشي ١١٨، والعجالة في تفسير الجلالة ٢٢٩.

(٤) ينظر: الإغفال٦٠/١، وسفر السعادة ١٠/١، والتفسير البسيط٤٤٧/١.

(٥) ينظر: الكتاب١١٥/٤٩٨،٢/٣، والانتصار لابن ولاد ص٢٣٣، والتعليقة للفارسي٢٧٨/١، وأمالي ابن الشجري١٩٦/٢.

(٦) ينظر: الإغفال٥٣/١.

الهاء إلى موضع الألف فسكنت لما وقعت موقع الساكن، وأخَّرُوا الألف فرجعت إلى الياء لما سكن ما قبلها، فقالوا: لهي أبوك، فوزنه: فلع، وحرّكوا الياء؛ لسكونها وسكون الهاء قبلها، واختاروا لها الفتح؛ لكثرة الفتحة وخفتها(١).

وقد اعترض المبردُ رأي سيبويه الثاني بحجة أنه مناقضٌ لرأيه الأول فقال(٢):«وهذا نقض ذلك ؛ لأنه قال أولاً: إن الألف زائدةٌ لأنها ألف(فِعال)، ثم ذكر ثانيًا أنها عين الفعل».

وقد انتصر الفارسي لسيبويه من المبرد بقوله(٣):"وهذا الذي ذكرهُ أبو العباس– من أنّ القولَ نَقضٌ – مغالطةٌ، وإنما يكون نقضًا لو قال في حرف واحد في كلمة واحدة وتقدير واحد: إنّه زيادةٌ، ثم قال فيها نفسها: إنّها أصلٌ . فهذا لو قاله في كلمة بهذه الصفة لكان محالاً فاسدًا، كما أنّ قائلاً لو قال في "تَرْتُب": إن التاء زائدةٌ، ثم قال: إنّها في" تَرْتُب" أصلٌ، والكلمةُ لمعنى واحد من حروف بأعيانها في نفس الكلمة الأولى، لكان فاسدا منتقضًا؛ لأنّه جعل حرفاً واحداً من كلمةٍ واحدةٍ زائداً أصلاً، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعُهُما في حرف واحد من كلمة واحدة في تقدير واحد. فلا يستقيمُ لذلك أن يُحْكَمَ بهما عليه. فأما إذا قدَّر الكلمة مُشتقةً من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد، لأنَّ التقدير فيهما مختلفٌ، وإن كان اللفظُ فيهما متفقًا " .

(١) ينظر: الفريد ٦١/١، وشرح التصريف للثمانيني ٣٩٨. والبسيط لابن أبي الربيع ٩٣٤/٢.

(٢) ينظر: الإغفال٥٤/١، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد٢٣٣ .

(٣) الإغفال٥٤/١– ٥٥، وينظ: المخصص لابن سيده ١٣٤/١٧ .

وانتصر ابن ولاد– أيضا– لسيبويه بقوله(١): «وذكر سيبويه هذا الكلام في باب الإضافة إلى المحلوف به، وليس بناقضٍ لما قدَّمه، ولكنهم فعلوا في هذا الاسم؛ لكثرته على ألسنتهم ما لم يفعلوا في غيره، فحذفوه وألزموا فيه الحذف فقالوا :"لاهِ أبوه"، فصارت هذه الألف كأنها عين الفعل، وإنْ كانت زائدةً في الأصل، ثم أكَّدوا ذلك بأن قلبوها ياءً، وأزالوها عن موضعها فقالوا: "لَهيَ أبوك"، فضارعوا بها الألف المبدلة، وألف (فِعال) ليست منقلبة من ياء، فلمَّا رأى العربَ قد قلبوها وأجروها مَجْرى ما هو مبدل من حرف من نفس الكلمة، صارت عنده بذلك مضارعة لعين الفعل، ولو لم يضارعوا بها العين لما قلبوها ياءً، فلما شبهوها بالألفات المبدلة عينًا لذلك فهي عنده ألف (فِعال)، إلا أنَّه لمَّا دخلها هذا الإبدال والنَقل عن موضعها خرجت عن نظائرها، فسُمِّيت باسم ما ضورِعَ به».

ثم تكلم القائلون باشتقاقها من أي شيء اشتقت؟

وجملة أقوالهم تنحصر في عدة أقوال بعضها صحيحة في اللسان، وبعضها غير صحيح، وبيانها كالتالي:

(أ) أن يكون مشتقًا من: من قولهم:أَلَهَ العبد الله يألهه إلاهة، بمعنى عَبَدَه، قاله النضر بن شميل(٢):«والعبادة لا تكون من جميع عباده، والمتألِه على هذا الاشتقاق هو المتعبد، وهو على هذا وصف محمود، وإنما المذموم التألِه الذي هو التكبر».

فلقائل أن يقول: لا نسلِّم ذلك بل الأمر على العكس فيقول: إن قولهم: "أَلَهَ يَأْلَهُ" هو المشتق من "الإله". كما أن قولهم: «تَألَّهَ الرَّجُلُ»: إذا تجبّر

(١) الانتصار لابن ولاد ص٢٣٣– ٢٣٤.

(٢) ينظر قوله: الكشف والبيان ٩٦/١.

وتعظّم، إنما معناه: تشبه بالإله، كذلك قولهم: «حوقل الرجل»: إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"(١).

(ب) **أن يكون مشتقًا من قولك**(٢): «أَلِهْتُ إلى الرجل: إذا فزعت إليه» فألهه، أي: أجاره؛ إذ العائذ يفزع إليه، وهو يجيره حقيقة أو بزعمه، والمجير لكل الخلائق من كل المضار هو الله- سبحانه-(٣).

ويؤيد هذا ما رُوِي عن ابن عباس أنه قال: وهو الذي يَأْلَهُ إليه كلُّ شيء، أي: هو مفزعُ كلِّ شيءٍ ومستغاثه، لا ربَّ غيره(٤).

قال ابن السيد(٥):«وهذا القول لم نجد عليه شاهدا من اللغة».

قال الأقليشي(٦):« وهذا الذي قال أبو محمد- ابن السيد- أنه لم نجد له شاهدًا في اللغة لا يجب أن تكون هذه اللفظة موجودة في اللغة لاتساعها ، وكفى بابن عباس حجة».

وقد طعن فيه كثر من العلماء(٧)، وذلك من وجوه منها:

- أن الباري – تعالى- إله الجمادات والبهائم، وإن لم يوجد منهم الفزع إليه والحوائج.

- أنه -تعالى- لم يكن في الأزل مفزع الخلق مع كونه إلها.

---

(١) ينظر: المسائل والأجوبة١/٥٥، والعجالة في تفسير الجلالة للخجندي ص٢٢٥.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٢/١٤.

(٣) ينظر: شأن الدعاء للخطابي ص٣١، ومعنى لا إله إلا الله للزركشي ص١١٠.

(٤) ينظر: العجالة في تفسير الجلالة للخجندي ص٢٢٤.

(٥) ينظر: المسائل والأجوبة١/٥٢.

(٦) ينظر: الإنباء١/٢٦٧.

(٧) ينظر: تفسير العلوم والمعاني للأقليشي ص١٢٠، ومنتهى المنى شرح أسماء الله الحسنى للبيضاوي ص٨٣.

– أن أشرف الأسماء هذا، فكيف يكون أشرف الأسماء مشتقا قبل أفعال صادرة عن الخلق.

(ج) **أن يكون مشتقًا من قولهم:** من أَلِه الرَّجُلُ يَأْلَه أَلَهًا: إذا تحيَّر؛ لأن العقول تتحير في معرفته(١).

وصحح هذا القول الأقليشي(٢)، والزمخشري(٣).

(د) أن يكون مشتقا من: قول العرب: «أَلِهْتُ إِلَى فُلَانٍ»، أي: سكنت إليه، قاله المبرد(٤). وعلى بعض هذه الاشتقاقات مآخذ(٥).

<u>وبعد هذا العرض</u> لأقوال العلماء في لفظ الجلالة (الله): أمرتجلٌ هو أم مشتقٌ؟ يترجح عندي ما رجحه الإمام أبو منصور البغدادي وهو أنه مرتجل غير مشتقٍ فهو الأحوطُ؛ تقديسًا للاسم الكريم، وتنزيهًا له عن تلاعب الاشتقاقات، وقد نص ابن السيد على أنه قول جمهور العلماء من النحويين وغيرهم(٦)، والرازي على أنه قول أكثر المحققين(٧)، ونعته أبو حيان بأنه قول الأكثرين(٨).

---

(١) ينظر: الكشف والبيان ٩٦/١، النكت لابن فضال ٢٤/١، وبصائر ذوي التمييز ١٤/٢.

(٢) ينظر: الإنباء٢٦٦/١.

(٣) الكشاف٤٩/١.

(٤) ينظر: تفسير البغوي ٣٨/١، وبصائر ذوي التمييز ١٤/٢. **وتحرر أغلب هذه الاشتقاقات** في: الأمد الأقصى٢٤٧/١-٢٤٩.

(٥) تأملها في: الأمد الأقصى٢٤٧/١-٢٤٩.

(٦) المسائل والأجوبة٥٩/١.

(٧) لوامع البينات ص٨٠.

(٨) البحر المحيط١٢٤/١.

وقال السخاوي أيضًا(١): «وهذا الذي حكيناه عن الفقهاء ومَنْ وافقهم هو الذي يعوّل عليه، ويجب المصير إليه؛ لأنَّ ما تقدَّم من الأقوال ظن وتخمين لا دليل عليه. ألا ترى أنهم يقولون: هو كذا، بل كذا».

وقد رجحه العلامة أبو منصور البغدادي بقوله:« والصَّحِيحُ عندَنَا قولُ مَن قالَ: إنَّهُ اسمٌ خاصٌّ غيرُ مشتقٍّ؛ لقيامِ الدّلالَةِ علَى أنَّ اللهَ لمْ يزَلْ إلهًا قبلَ وَلَهِ الخلْقِ إليه، وقبلَ عبادَتِهِم، ولَا يجوزُ اشتقاقُ الاسمِ منْ معنًى يكونُ الاسمُ سابقًا لهُ ، ألَا ترَى أنَّهُ لمَّا كانَ فِي الأزَلِ عالمًا قادرًا حيًّا لمْ تكنْ هذهِ الأسماءُ مشتقَّةً من معانٍ حادثَةٍ لمْ تكنْ موجودَةً فِي الأزَل».

وهذا الترجيح يمتزج فيه النحو بالعقيدة.

❍❍❍

(١) سفر السعادة ١/١٥.

٥-(بَلْهَ) بين المعنى والاستعمال

قال أبو منصور البغدادي(١): « فِي «بَلْهَ» ثلاثةُ أوجُهٍ: علَى، وكيفَ، ودَعْ، والعربُ تنصبُ بـ(بَلْه)، وتخفضُ بهَا؛ وفِي الخفضِ بهَا وردَ قولُ الشَّاعرِ:

تَدَعُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ∴ بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وقالَ الآخرُ بالنَّصبِ بهَا:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا ∴ مَشْيَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

وأنشدَهُ الفراءُ وقالَ: «مَنْ خفضَ بـ(بلْه) جعلَهَا بمنزلةِ: على، ومَن نصبَ بهَا جعلَهَا بمنزلةِ: دَعْ».

أشار أبو منصور البغدادي في قوله إلى استعمالات كلمة (بَلْهَ)، وأنها ترد على ثلاثة معانٍ (٢):

(١) تفسير الأسماء والصفات٣/٢٥٥-٢٥٦.

(٢) **ينظر تفصيل القول عنها في:** الكتاب٤/٢٣٢ ، وشرحه للسيرافي٥/١٠٧، وحروف المعاني ص١٠، وكتاب الشعر١/٢٢، ٢٦، وشرح حروف المعاني لعبد الباقي البغدادي ص٣٨٨، والصاحبي ص٢١٠، والمفصل ص١٩٢، ١٩٦، واللباب للعكبري١/٤٥٩، والبديع لابن الأثير١/٥٣٠، واللباب للعكبري١/٤٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٢، وشرح الكافية للرضي٣/٩٣، وشرح الكافية الشافية٢/٦٦٠، والكافي في شرح الهادي٣/١٨٠٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٩٦، والتذييل والتكميل٨/٣٧٤، والارتشاف٣/١٥٥٤، وتذكرة النحاة ص٥٠٠، ومغني اللبيب ص١٥٦، والجنى الداني ص٤٢٤، والمساعد٢/٦٤٧، وتمهيد القواعد٨/٣٨٥٩، ومصابيح المغاني ص١٦٠، وتوضيح المقاصد٢/٧٤٠، ٣/١١٦٧، والمقاصد الشافية٥/٥٠٤، والخزانة٦/٢٢٩، وما بعدها، وقراضة الذهب ص١١٥، والحفاية ص٦٠٦.

الأول: اسم فعلٍ بمعنى«دَعْ»[١]، فتنصب المفعول، فإذا كانت اسمًا للفعل كانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل، وحُرّكت لالتقاء الساكنين، وهما اللام والهاء، وفُتح إتباعًا لفتحة الباء، ولم يُعتَدّ باللام حاجزًا لسكونها[٢].

الثاني: اسم مرادف لـ(كيف)، وفتحتها فتحة بناء أيضًا [٣]، وهذا الوجه محكي عن قطرب والأخفش[٤]، والاسم الواقع بعدها على هذا الوجه مرفوع، تقول: بله زيدٌ؟، برفع (زيد) على الابتداء، و(بله) خبر مقدم، أي: كيف زيد؟[٥]

وأنكر الفارسي الرفع بعدها[٦]، وعقب ابن هشام على ذلك بقوله[٧]: «وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له ».

وإذا كان بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (من)، حكى أبو زيد: (إن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر، فمن بله أن يأتي بالصخرة)، أي: كيف ومن أين[٨].

الثالث: حرف جرٍ)، يُجر بها ما بعدها، وهذا الوجه محكي عن الأخفش[٩].

---

(١) قال ابن مالك: «معنى بله: دع، وهو اسم فعل لا فعل؛ لأن كل ما دل على الأمر لا تثبت فعليته حتى يصلح لياء المخاطبة، ونون التوكيد. وإلا فهو اسم» شرح الكافية الشافية١/٢١٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/٤٨، واللباب للعكبري١/٤٥٩، وشرح الشذور للجوجري٢/٧٠٧.

(٣) ينظر: الزاهر لابن الأنباري١/٩٥، ومصابيح المغاني ص١٦٠.

(٤) ينظر: الفسر ١/٩٨١، وشرح الكافية للرضي٣/٩٣، والجنى ص٤٢٤-٤٢٥.

(٥) ينظر: المفصل ص١٩٦، والتذييل والتكميل٨/٣٧٦، ومغني اللبيب ص١٥٦.

(٦) ينظر: الصفوة الصفية ١/٣٩٧، والارتشاف٣/١٥٥٥، ومغني اللبيب ص١٥٦، والجنى ص٤٢٥.

(٧) مغني اللبيب ص١٥٦.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي٣/٩٤.

(٩) ينظر: كتاب الشعر ١/٢٥، وشرح الكافية للرضي٣/٩٤، والتذييل والتكميل٨/٣٧٦، والارتشاف٣/١٥٥٤، والجنى ص٤٢٦، وشرح الأشموني على الألفية٢/٦٣، والخزانة٦/٢٣٢، وينظر: الزاهر لابن الأنباري١/٩٥، ٢٥٩.

وزاد النحويون وجها رابعًا لها أغفل ذكره أبو منصور البغدادي، وهو أنها تستعمل مصدرًا بمعنى (التَّرْك) النائب عن اترك، فتستعمل مضافة، فتقول: بله زيدٍ، وفتحتها فتحة إعراب لا بناء، لإضافتها لما بعدها(١).

والاسمُ الذي بعدها تارة يكون منصوبًا، وتارة يكون مجرورًا، وربَّما جاء مرفوعًا-وفيه خلاف بينهم-، لذا اقتصر أبو منصور البغدادي على ذكر وجهي: النصب والجر، ودونَك تفصيل ذلك:

-أولا: إذا انتصب الاسمَ بعدها، فلهم فيها ثلاثة أقوالٍ:

الأول: أنَّها اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى (دَعْ)، وهو قولُ البصريين(٢)، والفراء(٣)، واختيار أبي منصور البغدادي. وهي على هذا القول تجري مَجْرى (رُويدَ)، وتقديرها في نحو: بلهَ زيدًا: دعْ زيدًا(٤).

ومن مجيء ما بعدها منصوبًا، ما ذكره أبو منصور البغدادي من قول الشاعر(٥):

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا ∴ مَشْيَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

(١) ينظر: الكتاب٤/٢٣٢، وحروف المعاني ص١٠، والمفصل ص١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٤٨، والتذييل والتكميل٨/٣٧٦، والارتشاف٣/١٥٥٤، ومغني اللبيب ص١٥٦، ومصابيح المغاني ص١٦٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٢، وشرحه للسيرافي ٥/١٠٧، وكتاب الشعر ١/٢٧، والكافي شرح الهادي٣/١٨٠٢.

(٣) ينظر: الزاهر ١/٩٥، ٢٥٩.

(٤) ينظر: الفسر لابن جني ١/٩٧٨، والتذييل والتكميل٨/٣٧٦، وتمهيد القواعد٨/٣٨٦٠.

(٥) من البسيط، لإبراهيم بن هرمة في: شرح المفصل٤/٤٩، والمقاصد الشافية٥/٥٠٤، وخزانة الأدب ٦/ ٢١٤، وقد أخل به ديوانه، ونسبه ابن فارس سهوا لأبي زبيد الطائي في الصاحبي ص٢١٠، وورد بلا نسبة في: الشعر للفارسي١/٢٧، والمقاصد الشافية٥/٥٠٤، والتذييل والتكميل٨/٣٧٥. والقطوف من الدواب:البطيء. والشاهد في البيت: في قوله: «بله الجلة النجبا» حيث استعمل «بله» اسما للفعل، ولذلك انتصب ما بعده على أنه مفعول له.

وساق أبو حيان شاهدا آخر، فقال[١]: «وأنشد أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب «شجر الدر» لجرير في النصب بـ «بله» يهجو الفرزدق[٢]:

وهل كنتَ يا بنَ القَيْن في الدَّهرِ مالكًا ∴ لغيرِ بعيرٍ، بَلْهَ مَهْرِيَّةً نُجْبَا!

الثاني: أنَّها أداةُ استثناء، وهو قول الكوفيين والدينوري[٣]، والذي سوَّغ ذلك أنَّهم رأوا ما بعدها خارجًا عمَّا قبلها في الوصفِ[٤]، ففي نحو:(أكرمتُ الصبيان بلهَ الرجالَ) يُلاحظ أنَّ إكرامَ الرجال زائدٌ على إكرامِ الصبيان.

الثالث: أجاز بعض المغاربة فيها –إضافة إلى القول الأول– أنْ تكون مصدرًا موضوعًا موضعَ الفعلِ، وتقديرها على هذا: تَرْكًا زيدًا[٥].

والذي يظهرُ أنَّها اسمُ فعل أمر بمعنى (دَعْ)، لأنَّ القول بأنَّها أداة استثناء مردود بما يأتي:

١–أنَّها لو كانت كذلك لجاز وقوع (إلَّا) مكانها؛ لأنك إذا قلت: قام القوم بله زيدًا، فإنَّما معناه: دعْ زيدًا، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيدًا.

٢– أنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا من جنس ما قبلها.

٣– جواز دخول حرف العطف عليها[٦].

---

(١) التذييل والتكميل٨/٣٧٥.

(٢) من الطويل، وهو في ملحقات ديوان جرير ٢/١٠٢٢، وشجر الدر ص٨٤، والخزانة٦/٢٣١. والشاهد فيه كسابقه.

(٣) ينظر: شرح المفصل٤/٤٩، والارتشاف ٣/١٥٥٤، ٥/٢٢٩٦، والجنى الداني ٤٢٥، والخزانة٦/٢٢٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٨/٣٧٤، والجنى الداني ٤٢٥.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٥٥، والخزانة٦/٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٢، والتذييل ٨/٣٧٤.

وقولهم: إنَّ الذي أوجب كونها أداة استثناء أنَّ ما بعدها خارج عمَّا قبلها في الوصف غير مُسلَّم به؛ لأنَّ مثل هذا القول يستلزم أنْ تكون (حتَّى) أداة استثناء كذلك، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام الرجال حتى محمد، فقد أخرجت (محمد) عنهم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تثبت لهم، ومع هذا لم يقلْ أحد بأنَّ (حتى) أداة استثناء، ممَّا يدل على بطلان قولهم(١).

وإجازة المغاربة فيها أن تكون مصدرًا يردُّه بناؤها؛ إذْ لو كانت مصدرًا لأُعربت، وبناؤها دليلٌ على أنها اسم فعل، ودليل بنائها هنا انتفاء تنوينها(٢).

– ثانيًا: إذا جرَّ ما بعدها فلهم فيها – أيضًا – مذاهب ثلاثة:

الأول: أنَّها مصدرٌ لم يُنطَق له بفعلٍ، وهو مضاف لما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٣)، وعليه البصريون(٤)، فعلى هذا يكون تقديرها في نحو: بلهَ زيدٍ: تَرْكَ زيدٍ.

ومن الجرّ بها ما حكاه أبو منصور البغدادي من قول الشاعر(٥):

تَـدَعُ الجَمَـاجِمَ ضَـاحِيًا هَامَاتُهَـا ∴ بَلْـــهَ الأَكُـــفِّ كَأَنَّهَـــا لَـــمْ تُخْلَـــقِ

ومنه قولُ كُثَيِّر(٦):

بَسَطْتُ لِبَاغِي العُرْفِ كَفًّا بَسِيطَةً ∴ تَنَـالُ العِـدَى بَلْـهَ الصَّـدِيقِ فُضُـولُها

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٧٥/٨.

(٢) ينظر: كتاب الشعر ٢٨/١.

(٣) سورة محمد من الآية: ٤.

(٤) ينظـر: الكتـاب ٢٣٢/٤، والأصـول ١٧٧/٣، وحـروف المعـاني ١٠، وشـرح المفصل٤٩/٤، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١٠١٥/٣.

(٥) من الكامل، لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٤٥. والاستشهاد في البيت: في قوله «بله الأكف» على أن «بله» إما أن تكون مصدرا بمعنى: ترك؛ فيكون «الأكف» مجرورا مضافا إليه. ينظر: التذييل٣٧٥/٨، وشرح أبيات المغني٢٥/٣.

(٦) من الطويل، في ديوانه ص٢٦٢، والفسر ٩٧٩/١، والبيت شاهد على الجر بها.

الثاني: أنَّها حرفُ جرٍّ، وعليه الفراء[١]، والأخفش، كما سبق.

الثالث: أنَّها اسمٌ بمعنى (غير)، والاسم بعدها مجرور بالإضافةِ، وهو قول بعض الكوفيين[٢].

وعلى هذا يكون الاستثناء منقطعًا في بيت كعب بن مالك على رواية الجرّ[٣].

والذي يظهر لي أنها مصدر لم ينطق له بفعل، ؛ لأنَّ ذلك يوافق معناها في حالة النصب؛ إذْ إنه لا يريد الاستثناء فما يحتج به لحالة النصب يحتج به في حالة الجر، ثمَّ إنَّ القول بحرفيتها مدفوع بما حكاه أبو زيدٍ: (إنَّ فلانًا لا يُطيق أن يحملَ الفِهْرَ فَمِنْ بَلْهِ أنْ يأتي بالصخرة)[٤]، وكذلك رواية الحديث[٥]: «قال رسول الله ﷺ: يقول الله تَعَالَى: أَعْدَدْتُ لعبادي الصَّالِحِينَ ما لاَ عَيْنٌ رَأَتْ وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا من بَلْهَ ما أَطْلَعَكُمْ »، فلو كانت حرفًا لما جاز دخول (منْ) عليها؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا يدخل بعضها على بعضٍ.

وقول بعض الكوفيين: إنَّها اسمٌ بمعنى (غير) جوابه ما سبق من الرد عليهم حال نصب ما بعدها.

-ثالثًا: رفع الاسم بعدها، وهذا موضع خلاف بين النحويين:

أجازه قطرب، والأخفش فيما حكاه عنه أبو علي الفارسي، كما سبق.

---

(١) ينظر: الزاهر ٩٥/١، ٢٥٩.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٥٥٤/٣، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/٢، والجنى الداني ٤٢٦.

(٣) ينظر: التذييل ٣٧٦/٨.

(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤، وشرح الرضي ١٧٥/٣، وخزانة الأدب ٢٠٢/٦.

(٥) رواية أحمد في مسنده٤٩٥/٢. وينظر: عقود الزبرجد٨٢/٣.

مستدلين على ذلك بوروده عن العرب، وعليه أُنشِدَ قولِ كعب بن مالك السابق.

وعلى هذا تكون (بَلْهَ) بمعنى (كَيفَ) و(أين) [١]، والاسمُ بعدها مرتفعٌ بالابتداء، وهي في موضع خبرٍ مقدَّمٍ ، ومنعه أبو عليٍّ، كما سبق.

قال ابنُ جني[٢]:«ودفعه أبو علي، وقال: لأنَّه لا رافع له ها هنا، وإنَّما معناه: كيف، وليس إعرابه كذلك، ألا ترى أنَّه إذا جُرَّ فإنَّما معناه – أيضًا – (كيف)؟ فقد علمت أنه ليس إعرابه على معناه».

ورأى أبو العلاء المعري في حال صحة رواية الرفع أنَّ (بلهَ) فعل ماضٍ سُكِّنتْ عينه على لغة ربيعةَ، وأصله (بَلِهَ)، وما بعده مرفوع على الفاعلية[٣].

وعلى هذا يكون (الأكف) في بيت كعب بن مالك مرفوعا على الفاعلية المجازية، فمعنى: (بلِهَ الأكف)، أي: بُلِهَ عنها، كما يُقال: نامَ الليلُ، أي: نيمَ فيه[٤].

ويبدو لي جوازُ رفع الاسم بعدها على أنَّها بمعنى (كيف)؛ لورود السماع به، قال المرادي[٥] معقِّبًا على قول كعب: «ويُروى قوله: .... بلهَ الأكف ...: بنصبِ (الأكف) على أنَّ (بله) اسم فعل، وبجره على أنها مصدر، وبرفعه على أنها بمعنى (كيف)».

❍❍❍

(١) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح١٠٧/٢٣.
(٢) الفسر:٩٨١/١.
(٣) ينظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ٣٥١/١.
(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(٥) الجنى الداني ٤٢٥، وينظر: المغني ص١٥٦، وشرح أبياته٢٥/٣، ويكون: بله الأكفُّ، بالرفع، على معنى: كيف الأكفُّ؟ وبالنصب على معنى: دع الأكفَّ، وبالجر على معنى: تَرْكَ الأكفِّ.

٦- وقوع الماضي المثبت حالا بدون(قد)

قال عبد القاهر(١): «وكلُّ مَا يكونُ صفةً للنَّكرةِ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ حالًا للمعرفَة، إلَّا الفِعلُ الماضِي؛ فإنَّهُ لَا يكونُ حالًا(٢)».

اختلف النحويون في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالا بدون (قد) على مذهبين(٣):

المذهب الأول: وجوب اقتران الماضي بـ(قد) ظاهرة، أو مُقدَّرة، وعلى ذلك جمهور البصريين عدَا الأخفش(٤)، حيث قال بصدد قوله ﷻ:﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٢٥٤-٢٥٥.

(٢) أي مطلقا بدون«قد» معه مضمرة أو مظهرة.

(٣) **ينظر تفصيل ذلك في:** معاني القرآن للكسائي ص١١٨، والفراء١/٢٨١، والأخفش١/٢٦٣، والمقتضب٤/١٢٤، ومعاني الزجاج٢/٧٢، والأصول١/٢٥٤، والزاهر لابن الأنباري١/٤١٩، ومعاني النحاس٢/١٥٦، وإعراب القرآن له١/٤٧٩، والبغداديات ص٢٤٥، والشيرازيات١/١٥٣، وكتاب الشعر١/٥٥، والإغفال١/٦٢، وسر الصناعة٢/٦٤١، والمشكل لمكي١/٢٠٥، ومعاني الحروف للرماني ص٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٦، ٣/١٢، وشرح الدروس في النحو ص٢٥٧، والكشاف ١/٥٧٩، ٢/٢٨٦، ٤/٦٩٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩١٣، والإنصاف١/٢٥٢، والمقدمة الجزولية ص٩٢، وشرح الجمل لابن خروف١/٣٨٤، واللباب للعكبري١/٢٩٣، والتبيين ص٣٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٦٦، والتوطئة ص٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٢٧، والتسهيل ص١١٣، وشرحه لابن مالك٢/٣٧٢، ٣٧٣، وسبك المنظوم ص١٣٨، وشرح عمدة الحافظ١/٤٥٠، وشرح الكافية لابن القواس١/ ٢٣٢، وشرح ألفية ابن معط له١/٥٥٨، والتعليقة على المقرب١/٥٤١، والصفوة الصفية ق٢-١/٤٨٦، والارتشاف ٣/١٦٠٤، والتذييل والتكميل٩/١٨٨، والفوائد الضيائية١/٢٩٤، وأسرار النحو ص١٣٩، وائتلاف النصرة ص١٢٤، والهمع ٤/٤٤، ٤٦.

(٤) ينظر: الأصول١/٢١٦، والتخمير١/٤٤٠، والتذييل والتكميل٩/١٨٩، والارتشاف٣/١٦١٠، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٢٥٤، والهمع ٤/٤٩، والخزانة ٣/٢٥٥.

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(١) ما نصه: «أو:(حَصِرَتْ صدورهم)، فـ:(حَصِرَةً) اسمٌ ؛ نصبته على الحال، و:(حَصِرَتْ): فَعِلَتْ؛ وبها نقرأ»(٢). وهو اختيار أبي منصور البغدادي.

ونسب الواسطي(٣) إلى الأخفش ما يخالف المتواتر عنه، فقال: «وعند الأخفش-أي حصرت-أنها حال على تقدير (قد)».

وكذا ابن الشجري بقوله(٤):« كان أبو الحسن الأخفش يجيز إيقاعه حالا و(قد) مقدّرة فيه».

وتابع البصريين الفراء من الكوفيين حيث قال(٥):«وقوله:﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾(٦) المعني – والله أعلم- وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجزْ مثله في الكلام. ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف:﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾(٧) المعني-والله أعلم-فقد كذبت.... والحالُ لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها؛ ومثله في كتاب الله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، يريد – والله أعلم –:جاءوكم قد حصِرت صدورهم».

(١) سورة النساء من الآية:٩٠، وقراءة «"حصرةً» نُسبت ليعقوب والحسن. ينظر:المختصر لابن خالويه ص٣٤، وشواذ القراءات ص١٤٠، والمغني في القراءات للدهان٦٧٤/٢، والدر المصون ٦٨/٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١، وينظر: شرح الكافية للرضي٤٥/٢.

(٣) شرح اللمع ص٧٥.

(٤) أماليه١٢/٣.

(٥) معاني القرآن:٢٤/١، وينظر: دراسة في النحو الكوفي ص٣٩٣.

(٦) سورة البقرة من الآية:٢٨.

(٧) سورة يوسف من الآية:٢٧.

وقال في موضع آخر(١): «وقد قرأ الحسن ﴿حصرةً صدُورهم﴾، والعرب تقول: أتاني ذهب عَقْلُهُ، يريدون: قد ذهب عقلُهُ».

وكذا أبو العباس ثعلب بقوله(٢): «إذا أَضمَرْتَ(قد) قَرُبْتَ من الحال، وصارت كالاسم، وبها قرأ مَن قرأ:﴿ حصرةً صدُورهم﴾».

وهو أيضا ظاهر قول الكسائي المنصوص عليه من قِبَلِ الفراء، ونصه(٣):«العرب تقول: أتاني ذهب عقلُه، يريدون: قد ذهب عقله. وسَمِعَ الكسائيُّ بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرت إلى ذات التنانير (٤)، فإذا رأيتَ فعل بعد(كان)، ففيها (قد) مضمرة، إلا أن يكون مع(كان) جحدٌ فلا تُضْمِر فيها(قد) مع الجحد؛ لأنها توكيد، والجحد لا يؤكَّد ؛ ألا ترى أنك تقول:ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبت». فلو عَلِمَ الفراء للكسائي رأيًا يُخالف ذلك لما تَردَّد في نقله عنه.

وأبو بكر بن الأنباري أيضًا(٥) حيث قال: «قال الله ﷻ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، فمعناه: قد حصرت؛ لأن الماضي لا يكون حالا إلا بـ(قد). وقد قرأ الحسن –رحمه الله تعالى:(حَصِرةً صُدورُهم)».

وقال أيضًا قوله ﷻ (٦):﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾(٧) ، فقال: «الوقف علي الحجارة علي ضربين: إن جَعَلتْ (أُعِدَّتْ)

(١) معاني القرآن ١/٢٨٢.
(٢) ورد قوله في: التهذيب ٤/٢٣١-«ح ص ر».
(٣) معاني الفراء ١/٢٨٢.وينظر:معاني الكسائي ص١١٨.
(٤) التنانير: عقبة بجِذَاء زُبَالَة. ينظر: معجم البلدان ٢/٤٧، والقاموس المحيط ص٤٥٦.
(٥) شرح القصائد السبع الطوال ص٣٨.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠٣- ٥٠٤.
(٧) سورة البقرة من الآية:٢٤.

حالا لـ(النار) علي معني: مُعَدَّة للكافرين، وأضمرت معه(قد)، كما قال:﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، فمعناه: حصرةً صدورهم، ومع (حصرت) قد مضمرة؛ لأن الماضي لا يكون حالاً إلا مع(قد)».

وعِلَّةُ إيجاب (قد) عن أهل هذا المذهب أفصح عنها العكبري بقوله(١) : «الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ(قد):مظهرة أو مضمرة، كقولك: جاء زيد ركب؛ لأن الحال إمَّا مقارنة أو منتظرة، والماضي منقطعٌ عن زمن العامل، وليس بهيئة في ذلك الزمان، و(قد) تُقرّبه من الحال».

واستدل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم بدليلين(٢) :

أحدهما: أنَّ الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والثاني: أنه إنما يصلح أن يُوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه(الآن) أو(الساعة)، نحو: مررتُ بزيدٍ يَضْرِبُ، و(نظرتُ إلى عمرَ يكتب)؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالا.

المذهب الثاني: عدم لزوم اقترانه بـ(قد)، ويُنسبُ هذا المذهب للأخفش(٣)، وللكوفيين (٤)، وللجمهور (٥) .

---

(١) اللباب١/٢٩٣، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح٢/٩١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢، والكافي في شرح الهادي٢/٨٤١، والألغاز مع شرحها للأفزاري ٤١٨/١-ضمن مجلة قطاع كليات اللغة العربية، ع١ لسنة ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر:الإنصاف١/٢٥٤، والتبيين ص٣٨٦، واللباب لـه١/٢٩٣، وائتلاف النصرة ص١٢٤، والخزانة٣/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: معاني الأخفش ٢٦٣/١، والمقتضب ١٢٣/٤، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص٣٩٦، والتخمير ٤٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش٦٧/٢، والنكت الحسان ص١٠١.

(٤) ينظر:الإنصاف ٢٥٢/١، والتبيين ص٣٨٦، وشرح المفصل ٦٧/٢، وسبل المنظوم ص١٣٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٥٩/١، والهمع ٥٠/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٦١٠/٣، والمساعد ٤٧/٢، والهمع٥٠/٢.

وفي نسبة هذا المذهب للكوفيين خلط، يندفع بما مرّ من ذكر أقوالهم من كتبهم.

واختاره جَمْعٌ من المتأخرين كابن مالك [١] حيث قال :«وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معني على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدَّر ثُبوته أن يدلَّ على معني لا يدرك بدونه، فإن قيل: (قد) تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله –تعالي[٢]:﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾».

ورجَّحَ أبو حيان هذا المذهب في عدَّة مواضع فقال [٣] :«والصحيح جواز ذلك بغير(واو)، ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش ؛ لكثرة ما ورد من ذلك».

وقال–أيضا– [٤] :«فمن شَرَطَ دخول(قد) على الماضي إذا وقع حالا، زعم أنها مقدرة، ومن لم يَرَ ذلك لم يحتجْ إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرةً بغير(قد)».

وقال في موضع آخر [٥]: «ويجوز أن يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار(قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير(قد) فساغ القياس عليه».

---

(١) شرح التسهيل:٣٧٣/٢، وفي سبك المنظوم ص١٣٨ما يُخالف ذلك، ونصه: «وإن كان فعلاً ماضيا، قُرِنَ غالبًا بـ(قد) لفظا أو تقديرًا، أو قُدِّرَ قبله موصوف، خلافًا للكوفيين».

(٢) سورة يوسف من الآية:٦.

(٣) الارتشاف٣/١٦١٠، وينظر: منهج السالك ص٢١٤.

(٤) البحر المحيط٣/٣٣٠.

(٥) البحر المحيط ٦/٣٣٠.

وكذا اختاره المرادي [١]، والسمين الحلبي [٢]، وابن عادل الدمشقي[٣] ، وابن عقيل [٤]، وغيرهم.

واحتج أصحاب هذا المذهب لصحة مذهبهم بالسماع والقياس:

-أما السماع: فمن القرآن: قوله ﷻ :﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾، وقوله ﷻ :﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، وقوله ﷻ :﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٥] حيث وقعت الأفعال الماضية ﴿كنتم﴾، و﴿حصرت﴾، و﴿رُدّت﴾ أحوالا بدون(قد)، وغير ذلك كثير[٦].

ومن الشِّعْر؛ قول الشاعر [٧] :

وإني لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ∴ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ

فجملة «بَلَّلَهُ القَطرُ» من الفعل والفاعل حال من «العصفور»، وليس معها (قد) لا ظاهرة ولا مقدَّرة.

---

(١) ينظر: الجني الداني ص٢٥٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٦/٤.

(٣) ينظر:اللباب٥٥٣/٦.

(٤) ينظر:المساعد ٤٧/٢.

(٥) سورة يوسف من الآية:٦٥.

(٦) ينظر:شرح التسهيل ٣٧١/٢.

(٧) من الطويل، لأبي صخر الهذليّ في شرح ديوان الهذليين٩٥٧/٢، وشرح المفصل ٦٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص١٥٧.والبيت شاهد على وقوع الماضي حالا بدون (قد).

وقول امرئ القيس [١]:

دَرِيـــرٍ كَخُـــذروفِ الوَليـــدِ أَمَـــرَّهُ ∴ تَقَلُّـــبُ كَفَّيْـــهِ بِخَـــيطٍ مُوَصَّـــلِ

فـ«أَمَرَّهُ» فعل ماضٍ وقع حالا مجردا من (قد). وشواهد ذلك أكثر من أن تحصى وفق ما نصَّ أبو حيان آنفا [٢] .

وأما القياس، فمن وجهين [٣].

أحدهما:أن الماضي يقعُ صفةً للنكرة، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع، ومثالُهُ قولك: مررت برجل كَتَبَ، أي:كاتب، كما تقول:مررت برجل يكتب، وتقديره:أن الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح أن يكون صفة فقدَ صَلَحَ لأصلِ الحال .

والآخر:أن الماضي يقع موضع المستقبل؛ كقوله–تعالى[٤] :﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، ويقع المستقبل بمعني الماضي؛ كقوله –تعالى[٥]: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ ﴾، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر، وجازت الحال من أحدهما، كان الآخر كذلك .

---

(١) من الطويل في ديوانه ص٣٢، وطبقات فحول الشعراء ٨٤/١، وشرح عمدة الحافظ:٤٥١/١.

والدرير: من دَرَّ يَدِرُ، يقال:دَرَّت الناقة اللبن فدرَّ، والمراد: السريع الخفيف في عدوه. والخذروف: حصاةٌ مثقوبة يجعل الصبيان فيها خيطًا فيديرها الصبي على رأسه، فشبَّه سرعة هذا الفرس بسرعة دوران الحصاة على رأس الصبي. وأَمَرَّه:أحكم فتله. والشاهد فيه كسابقه.

(٢) للاستزادة ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٢، ٣٧٢، والخزانة٢٥٤/٣.

(٣) ينظر:التبيين ص٣٨٨، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢، وائتلاف النصرة ص١٢٥.

(٤) سورة النمل من الآية:٨٧.

(٥) سورة القصص من الآية:١٥.

وقد ردَّ أصحاب المذهب الأول على أصحاب المذهب الثاني بما يأتي:

أما الادلة المسموعة:فقدَّروا في الشعر(قد)، وحذفت للضرورة، فلما كانت مقدَّرة نُزِّلت منزلة الملفوظ بها [١] .

أما قوله ﷻ:﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾، **فخُرِّجت على عدَّة وجوه :**

الوجـه الأول:أن تكون«حصرت» صفة لـ«قوم» المجرورة في صدر الآية، ومابينهما اعتراض.

ويؤيد ذلك قراءة من قرا بإسقاط (أو)[٢] ، وعلى هذا يكون «جاءوكم» صفة لـ«قوم»، و«حصرت»صفة ثانية [٣] .

الوجه الثاني: أن تكون صفة لموصوف محذوف، والتقدير:أو جاءوكم قومًا حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع [٤] . فعلى هذا «قومًا» هو الحال، و«حصرت» نعت لها.

وحكى الفارسي هذا التخريج عن الأخفش، وارتضاه بقوله:«قوله-أي الأخفش-عندي جيد، وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر» [٥] .

ونسبه أبو حيان كذلك الى المبرد، فقال[٦] :«وعن المبرد قولان: أحدهما: أنّ ثمَّ محذوفاً هو الحال وهذا الفعل صفته، أي: (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم).....».

(١) ينظر: الإنصاف١/٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٦٧.
(٢) عُزيت إلى (أُبيّ) في: الدر المصون٤/٦٧.
(٣) ينظر: إعراب النحاس ١/٤٧٩، والإنصاف ١/٢٥٤، والتبيان ١/٣٧٩.
(٤) ينظر:الإنصاف١/٢٥٤، والتبيين ص٣٨٩.
(٥) البغداديات ص٢٤٥، والشيرازيات١/١٥٣.
(٦) البحر المحيط٣/٣٣٠.

وعزا ابن خروف-أيضًا- هذا الوجه الى سيبويه نقلاً عن ابن بابشاذ، فقال [١] :«وزعم ابن بابشاذ أنَّ سيبويه يجعل(حصرت) صفة لـ(قوم)، ولم يفعل ذلك سيبويه».ولم أقف على هذا النقل في الكتاب، وتابع ابن بابشاذ ابنُ الشجري على هذه النسبة [٢] .

وعقَّب ابن مالك على هذه النسبة بقوله[٣]: «قال أبو الحسن بن خروف:وزعم ابن بابشاذ أنَّ سيبويه يجعل﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ صفة لـ(قوم)، ولم يفعل ذلك سيبويه.قلت: صدق أبو الحسن، وغُفر لابن بابشاذ».

وضعَّف ابن مالك هذا الوجه بقوله[٤] :«وهو تكلُّفُ شيء لا حاجة إليه».

وكذا البغدادي بقوله [٥]:«وهو ضعيف؛ لأنه إذا قدَّر **الموصوف** يكون حالاً مُوطِّئة، وصفة الموطِّئة في حكم الحال في إيجاب تصدُّرها بـ (قد)، وهو يَمْنَع حذف (قد) لا سيّما والموصوف محذوف، فإنَّ الصفة تكون في صورة الحال، فالإتيان بـ (قد) يكون أولى».

الوجه الثالث:أن تكون محمولة على الدعاء، وهو قول المبرد، نقله عنه أبو حيان بقوله [٦]:« وعن المبرد قولان .... والآخر :أنه دعاء عليهم فلا موضع له من الإعراب».

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٣٨٥/١.
(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ١٢/٣، ١٣، والخزانة ٢٥٥/٣.
(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/٢.
(٤) السابق ذاته.
(٥) الخزانة ٢٥٥/٢.
(٦) البحر المحيط٣٣٠/٣.

الوجه الرابع:أن تكون خبرا بعد خبر، كأنه قال:﴿أو جاءوكم﴾ ثم أخبر فقال:﴿حصرت صدورهم أن يقاتلوكم﴾. وهذا الوجه جائز لدى الزجاج، والأزهري [١] .

الوجه الخامس:أن تكون بدلاً من(جاءوكم) بدل اشتمال ؛ لأن المجيء مشتمل على الحَصْر وغيره [٢] .

أمَّا الدليل القياسيّ فردَّه الأنباري بقوله [٣] :"«وأما قولهم: إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة فصَلَحَ أن يقع حالاً، نحو:(قاعد وقائم). قلنا: هذا فاسد؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو: قاعد وقائم حالاً؛ لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال، فلم يجزْ أن يقع حالاً. وأما قولهم: إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل، جاز أن يقوم مقام الحال. قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه...».

وبعـــــد هذا التفصيل يترجح عندي قوة قول أصحاب المذهب الثاني على مذهب أبي منصور البغدادي وأصحاب المذهب الأول، لأمورٍ:

أوَّلها: أن الإلزام بِكَونِ(قد) مقدرة دعوى بلا دليل، وفق ما قرَّر ابن مالك آنفا.

ثانيهـا: أن الأصل عدم التقدير، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج، ووجود (قد) مع الفعل الماضي لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم

(١) ينظر:معاني القرآن٢/٧٢، ومعاني القراءات١/٣١٤، والدر المصون٤/٦٧.
(٢) ينظر:التبيان١/٣٧٩، والدر المصون٤/٦٧.
(٣) ينظر:الإنصاف ١/٢٥٧، وينظر: التبيين ص٣٨٩، وشرح المفصل ٢/٦٧، وائتلاف النصرة ص١٢٥.

توجد، وحق المحذوف المقدَّر ثبوته أن يدل على معنى لا يُدْرَك بدونه [١]، وقرر ذلك الكافيجي بقوله [٢]:«هكذا قال الجمهور-أي لا بُدَّ من تقدير (قد)- فالتحقيق أنَّ الأصل عدم التقدير، مع استقامة المعني...».

ثالثها:أن تأويل البصريين هذه الشواهد الكثيرة لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التكلف، ولئن ذهب البصريون إلى تأويل كل ما جاء مخالفا لقواعدهم لم يبق تأصيل النحو ممكنًا.

رابعها: أن كثرة الشواهد الواردة نظمًا ونثرًا التي تدعم مذهبهم، يجب الأخذ بها دون تأويلها، وقد أشار أبو حيان إلى نحو ذلك بقوله :«والصحيح جواز ذلك ؛ لكثرة ما ورد منه بغير(قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيفٌ جدًّا؛ لأنا إنما تبنى المقاييس العربية على وجود الكَثرة» [٣] .

خامسًا: اختيار كثير من النحاة المتأخرين لهذا الوجه؛ كابن مالك وأبي حيان، والمرادي، والسمين الحلبي، وابن عقيل، وغيرهم، كما سبق.

❍❍❍

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٣/٢.

(٢) شرح قواعد الإعراب ص١٣٥، وينظر: البهجة المرضية ص٢٩٠.

(٣) ينظر: منهج السالك ص٢١٤، والارتشاف ١٦١٠/٣. وينظر: الهمع ٤٩/٢.

٧- نيابة بعض حروف الجر عن بعضٍ

قال أبو منصور البغدادي بصدد حديثه عن معاني (مِنْ) [١] :«..وقد يكون بمعنى (عن)، مثل[٢]: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾، وبمعنى (على)، كقوله[٣]: ﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾، وبمعنى الباء، كقوله تعالى[٤]: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾، أي: بأمر الله».

وقال أيضا بصدد حديثه عن معاني (في)[٥] : «وقد يكون بمعنى (على)، كقوله[٦]:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾، أي: عليها، ويكون أيضا بمعنى (من)، كقوله[٧]: ﴿وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا ﴾، أي: منها».

وقال أيضًا في (في)[٨] : «ويكون في معنى الباء؛ كقوله[٩] : ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾، أي: بظلل من الغمام».

وقال أيضا بصدد حديثه عن معاني (إلى)[١٠] : «وقد يكون بمعنى (الباء)، كقوله[١١]: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴾، أي: بهن».

---

(١) عيار النظر ص٣٩٠.
(٢) سورة قريش، الآية:٤.
(٣) سورة الأنبياء، من الآية:٧٧.
(٤) سورة الرعد، من الآية:١١.
(٥) عيار النظر ص٣٩١.
(٦) سورة طه ، من الآية:٧١.
(٧) سورة النساء ، من الآية:٥.
(٨) تفسير الأسماء والصفات٣/٤٢.
(٩) سورة البقرة ، من الآية: ٢١٠.
(١٠) عيار النظر ص٣٩٠.
(١١) سورة البقرة ، من الآية:١٨٧.

و**قال أيضا**[١] : «قوله[٢]:﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، أي: مع الله، وقوله[٣]: ﴿أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾، أي: مع أموالكم، كذلك قوله[٤]: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾، أي: مع الأرض».

وقال أيضا[٥] : «أقام الله ﷻ اللام الزائدة مقام (إلى) في قوله ﷻ [٦] :﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا﴾، أي: إليها».

اختلف النحويون في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض على مذهبين[٧]:

المذهب الأول: مذهب البصريين، وهو منع نيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

يقول ابن هشام[٨] : « مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك».

واحتجوا لصحة مذهبهم بأدلة ؛ منها:

– أن الأصل إبقاء الحرف على أصل معناه؛ يقول الزجاج[٩] : «..وقولهم إنَّ، (إلى) في معنى (معَ) ليس بِشيءٍ. والحروف قد تقاربت في الفائدة، فَيَظن

(١) تفسير الأسماء والصفات٣/٧١.
(٢) سورة آل عمران، من الآية:٥٢.
(٣) سورة النساء، من الآية:٢.
(٤) سورة الرعد، من الآية:٥.
(٥) تفسير الأسماء والصفات٢/٣٣.
(٦) سورة الزلزلة ، من الآية:٥.
(٧) **ينظر تفصيل ذلك في:** أدب الكاتب ص٥٠٦، ومعاني الزجاج١/٤١٦، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب٢/٢٦٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٣٣، ومغني اللبيب ص١٥٠، والجنى الداني ص١٠٨، ٢٤٨، والمظان الآتية بصدد دراسة هذه المسألة.
(٨) مغني اللبيب ص١٥٠–١٥١.
(٩) معاني الزجاج١/٤١٦.

الضعيف العِلم باللغة أن معناهما واحد»، وقصده أن لكل حرفٍ معنى خاص به، لا يؤديه غيره وإن تقاربا في المعنى، فالأولى بقاء كل حرف على أصله.

– أن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من الحروف، يقول ابن عصفور[١]: « التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض، لأن الحروف بابها أن لا يُتصرف فيها»، وكذا ألمح أبو حيان [٢].

– لو توافقت هذه الحروف معنًى لجاز وقوع بعضها موقع بعض، يقول المرادي[٣]: «قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه».

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، وهو جواز إنابة حروف الجر بعضها عن بعض.

يقول ابن السيد البطليوسي[٤] :« باب دخول بعض الصفات مكان بعض: هذا الباب أجازه قوم من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم، أكثرهم البصريون»، والأخفش[٥]، وابن قتيبة[٦]، والمبرد[٧]، وابن السراج[٨]،

(١) ضرائر الشعر ص٢٣٦.
(٢) البحر المحيط١/٤٤٠.
(٣) الجنى الداني ص٢٤٩.
(٤) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب٢/٢٦٢.
(٥) معاني القرآن١/٥١.
(٦) أدب الكاتب ص٥٠٦، وتأويل مشكل القرآن ص٥٦٧.
(٧) ينظر: المقتضب٢/٣١٩.
(٨) الأصول١/٤١٤.

والزجاجي[١]، والرماني[٢]، وابن جني[٣]، والهروي[٤]، والثعالبي[٥]، وهو اختيار أبي منصور البغدادي، ومعظم المتأخرين من بعده[٦].

واحتجوا لصحة مذهبه بالسماع؛ فمن القرآن ما ساقه أبو منصور البغدادي[٧]، ومن الشواهد الشعرية:

- قول الشاعر[٨]:

لنا الفضلُ في الدنيا وأنفُك راغمٌ ∴ ونحنُ لكم يومَ القيامةِ أفضلُ

- وقوله أيضا[٩]:

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ! لاَ أُفْضِلْتَ في حَسَبٍ ∴ وعَنِّي. وَلا أَنتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني

- وقوله أيضا[١٠]:

---

(١) حروف المعاني ص١٢، ٤٧، ٦٥، ٧٤.

(٢) معاني الحروف ص٩٥، ١١٥.

(٣) الخصائص٢/٣٠٦.

(٤) الأزهية ص٢٧٥، وما بعدها.

(٥) فقه اللغة وسر العربية ص٣٥٤.

(٦) ومنهم: عبد القاهر الجرجاني في العوامل المائة ص٩٩، وأبو البركات الأنباري في البيان في غريب القرآن٢/٤٣٨، وابن مالك في التسهيل ص١٤٤، وشرحه٣/١٤١، والمالقي في الرصف ص٢٢٢، والمرادي في الجنى ص١٠٤، وغيرهم.

(٧) تأمل بقية هذه الآيات في: تأويل مشكل القرآن ص٥٦٧-٥٧٨.

(٨) من الطويل، لجرير في ديوانه١/١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك٣/١٤٨، والتذييل والتكميل١١/١٧٦، وشرح أبيات المغني٤/٢٩٣. والبيت شاهد على أنَّ اللام بمعنى (من)؛ لأنَّ أفعل إنما يتعّدى بـ(من).

(٩) من الطويل، لجرير في ديوانه١/١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك٣/١٤٨، والتذييل والتكميل١١/١٧٦، وشرح أبيات المغني٤/٢٩٣. والبيت شاهد على أنَّ (عني) بمعنى(عليّ)، أراد: لا أفضلت في حسب عليّ، أي: لم يَعْلُ حسبُك عليٌّ حَسَبي.

(١٠) من الوافر، للقحيف العقيلي في شعره ص٢٥٢، وضرائر الشعر ص٢٣٣، وشرح أبيات المغني٤/٦٣، والبيت شاهد على أنَّ (على) بمعنى (عن).

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ∴ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاها

– وقوله أيضا(١):

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ∴ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ

وغير ذلك كثير(٢).

وقد سلك أصحاب المذهب الأول في تخريج أدلة المذهب الثاني مسلكين:

الأول: تأويل هذه الشواهد تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل في قوله ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ إنَّ (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء.

الثاني: تضمين العامل معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف؛ كتضمين (شربن) في البيت السابق معنى: روينَ، يعني: منعنا أن نروى بماء البحر.

وألمح ابن عصفور للمسلكين بقوله(٣): «وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه؛ إما بتأويل يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مضمنًا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن». وكذا ابن هشام(٤).

ويترجح لديَّ من خلال العرض السابق أن مذهب الكوفيين ومن تابعهم هو الراجح، وهو اختيار أبي منصور البغدادي، لما يأتي:

---

(١) من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوان الهذليين ص٥٢، وتمهيد القواعد٦/٢٩٤٢، والمقاصد الشافية٣/٥٦٣، والمقاصد النحوية٢/١١٣٨، وشرح أبيات المغني٦/٢٠، والبيت شاهد على أنَّ الباء بمعنى (من)، أي: شربن من ماء البحر.

(٢) تأمل بقية الشواهد في: ضرائر الشعر ص٢٣٣-٢٣٦.

(٣) ضرائر الشعر ص٢٣٦.

(٤) مغني اللبيب ص١٥١.

– كثرة النصوص النثرية والشعرية التي تقرر مذهبهم، ولا يمكن حملها كلها على الضرورة، ويقرر ذلك قول ابن السيد[١]: « ولا يمكن المنكرين لهذا أن يقولوا: إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع قد كثر وشاع، ولم يخص الشعر دون الكلام».

– أن تأويل البصريين لأدلة المجيزين بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف ذاته، وهو إقرار بالنيابة، فمن باب أولى عدم منع النيابة في الحرف نفسه، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

❍❍❍

(١) الاقتضاب٢/٢٦٢.

٨- الجرُّ بـ(لعَلَّ)

قال عبد القاهر[١]: « فالحُرُوفُ المختصَّةُ بالأسماءِ تدخُلُ على أسماءِ اللهِ ﷻ؛ كحروفِ الخَفْضِ، مثلُ: ﴿باللهِ﴾، و﴿ لله﴾.... ومِن ذلكَ فِي القرآنِ كثيرٌ، وكذلِكَ ﴿ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٢]، و:

لعـــــــــل اللهِ..... ∴ .....»

اللغة المشهورة في «لعل» أن تكون حرفا ناسخا من أخوات «إن» ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ﴾[٣]، وقد تخرج «لعل» عن هذه اللغة المشهورة إلى لغة أخرى دونها في الشهرة وهي كونها حرفًا جارًّا، وقد اختلف في ذلك النحويون على مذهبين[٤]:

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٤.

(٢) سورة النساء من الآية:٥٩.

(٣) سورة الكهف من الآية (٦)، وينظر في ذلك: الكتاب٢/١٤٨، والمقتضب٤/١٠٩.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب٢/١٤٨، والمقتضب٤/١٠٩، واللامات للزجاجي١٣٦، والحجة للفارسي١/١٧٦، والمسائل البصريات٥٥٢، والمسائل العسكرية١٥٥، وسر صناعة الإعراب١/٤٠٧، واللامات للهروي ١١، والبديع لابن الأثير١/٥٦٥، وسفر السعادة٢/٥٥٠، والعدة في إعراب العمدة٣/٢٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٤٧، والتذييل والتكميل٥/١٨١، والارتشاف٣/١٢٨٢، ومنهج السالك ص٢٣٥، والرصف ص٣٧٥، ومغني اللبيب ص٣٧٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/٥٣٩، والجنى الداني ص٥٨٤، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٥٤، وتعليق الفرائد١/٣٣٥، ٤/٨١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٥٦، ومصابيح المغاني ص٣٠٣، وتوضيح المقاصد٢/٧٣٩، والفضة المضية٢٥٤، والكناش٢/١٠٢، وبصائر ذوي التمييز٤/٤٣٢، والهمع ٤/٢٠٧، وتغيير النحاة للشواهد د/علي محمد فاخر ص١٦٦، ولعل في القرآن الكريم موقعا ودلالة ص٨.

المذهب الأول: ذهب جماعة من البصريين ومن تبعهم إلى عدم جواز الجر بـ«لعل» ؛ منهم: الفارسي، وابن الشجري، والسخاوي، وابن عصفور، والرضي[١] .

قال المرادي[٢]: «الجر بـ(لعل) مراجعة أصل مرفوض، لأن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزأ منه، أن يعمل الجر».

المذهب الثاني: أن الجر بـ (لعل) ثابت عن العرب، في لغة عقيل، وعزي للكوفيين [٣]، وحكاه قومٌ؛ كأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والأخفش، والفراء[٤].

- ومنه قول الشاعر[٥]:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ∴ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

- وقول الشاعر أيضا[٦]:

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي١/٣٥٥، وكتاب الشعر ١/٧٤-٧٥، والبصريات ١/٥٥٠، وأمالي ابن الشجري١/٣٦١، وسفر السعادة٢/٥٥٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٤٢٧، ٤٧٠-٤٧١، وشرح الكافية للرضي٤/٣٧٣.

(٢) الجنى الداني ص٥٨٣-٥٨٤.

(٣) ينظر: سفر السعادة ٢/٥٥٠، والموفي في النحو الكوفي ص١٤٦.

(٤) ينظر: النوادر ص٢١٨، ومعاني الأخفش١/١٣١، ولغات القرآن للفراء ص٢٩٠-٢٩١، وسر الصناعة١/٤٠٧، وشرح الكافية الشافية٢/٧٨٣.

(٥) من الطويل، لكعب بن سعد الغنويّ في ديوانه ص٣٥، وتوضيح المقاصد٣/١١٩٨، وشرح أبيات المغني٥/١٦٦، والخزانة١٠/٤٢٦. والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.

(٦) من الوافر، لخالد بن جعفر بن كلاب في: الأغاني١١/٨٨، وورد بلا نسبة في: معاني الأخفش١/١٣١، وكتاب الشعر ١/٧٥، وسر الصناعة١/٤٠٧، وتهذيب الأسماء واللغات٣/٢٢٤، وشرح الكافية الشافية٢/٧٨٣، والخزانة١٠/٤٣٨، والشاهد فيه كسابقه.

لِعَـــــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـــــي عَلَيْهـــــا ∴ جِهارًا من زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

- وقوله أيضا[١]:

لَعَـــــلَّ اللهِ فَضَّـــــلَكُمْ عَلَينَـــــا ∴ بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقد اعترض على أصحاب هذا المذهب باعتراضين:

الأول: أن الحرف لا يكون عاملا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة.

الثاني: أن الجار لابد له من متعلق، ولا متعلق له هنا.

يقول الرضي تعقيبًا على شواهدهم [٢]: «وهي مشكلة؛ لأن جرها، عمل مختص بالحروف، ورفعها، لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت، وأيضا: الجار لابد له من متعلق، ولا متعلق لها هنا، لا ظاهرًا ولا مقدرًا».

ويمكن دفع هذ الاعتراض له من أقوال النحاة ما يرده فقوله: « كون حرف عاملا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت» مردود بأن «لعل» عند الجر بها يكون ما بعدها مجرورا بها في محل رفع بالابتداء؛ لأنها تشبه حرف الجر الزائد، وما بعده خبر له، وليس مرفوعا بـ«لعل»[٣].

ولذا قال شيخ زاده رادًا اعتراض الرضي السابق: «وفيه كلام؛ لأن هذا الإشكال مبني على أن الرفع بعدها بـ(لعل) عندهم، وهو غير معلوم»[٤].

---

(١) من الوافر، وورد بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١، والمقرب له١٩٣/١، وجواهر الأدب ص٤٠٣، شرح الكافية للرضي٣٩٤/٤، و رصف المباني٣٧٥، والفاخر للبعلي٦٥٣/٢، والنكت الحسان١١٠، والمقاصد النحوية١١٩٧/٣، والشاهد فيه كسابقه.

(٢) شرح الكافية٣٧٣/٤، وينظر: تعليق الفرائد٨١/٤، والخزانة٤٢٧/١٠.

(٣) ينظر: المغني٣٧٧، والفضة المضية ص٢٥٤.

(٤) شرح قواعد الإعراب ص٦٧.

وأما قوله «الجار لابد له من متعلق ولا متعلق لها هنا » فيرده: أن (لعل) لا تستدعي متعلقا، وإنما كان ذلك كذلك لأمرين:

أولهما: أنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت (ليت) لإفادة معنى التمني(١).

ثانيهما: أنها بمنزلة حرف الجر الزائد، وهو لا يستدعي متعلقا، فكذلك ما كان بمنزلته(٢).

فإن قلت: ما الدليل على أنه بمنزلة حرف الجر الزائد ؟

قلت: يدل على ذلك أن مجرورها في محل رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية(٣) في نحو قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ∴ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

فإن قلت: لِمَ لَمْ يستدع حرف الجر الزائد متعلقًا؟

قلت: أجاب عن ذلك ابن هشام بأن معنى التعلق: الارتباط المعنوي، فأُعِينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل تقوية وتوكيدا له، ولم يدخل للربط(٤).

وقد ذكر الرضي نفسه أن (لعل)- عند الجر بها- تكون نظيرة (لولا) عند جرها للمضمر، في أنها جارة ولا متعلق لها، حيث قال(٥): « ...فهي مثل (لولا)، الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه(٦): جارة لا متعلق لها».

---

(١) ينظر: المغني ص٥٧٦.

(٢) ينظر: الفضة المضية ص٢٥٦.

(٣) ينظر: الخزانة١٠/٤٢٨.

(٤) المغني٥٧٥، وموصل الطلاب ص٧٧، والخزانة١٠/٤٢٨.

(٥) شرح الكافية٤/٣٧٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٢.

وعليه فإذا سلمت أدلَّة الكوفيين بعد هذا الرد من الاعتراض، فيترجح لديّ مذهبهم في إثبات الجر بـ(لعل)، وهو ما اختاره أبو منصور البغدادي، لا سيما وأنها لغة منقولة عن جمعٍ من الأئمة، فمن ينكرها يكون ممن نص عليهم أبو حيان بقوله[١]: «الجر بـ(لعل) لغة حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، وأبو زيد وقال: إنها لغة عقيل، ومن أنكر الجر بها محجوج بنقل هؤلاء»، والمرادي بقوله[٢]:«وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد».

❍❍❍

(١) الارتشاف٣/١٢٨٢.

(٢) الجنى الداني ص٥٨٦.

٩- أصل الميم المشدد في لفظ (اللهمَّ) في النِّداء

قال أبو منصور البغدادي[١]: « **وأمَّا قولهُم: «اللَّهُمَّ» فِي الدُّعاءِ والنِّداءِ فقدِ اختلفُوا فِي هذهِ الميمِ الزَّائدةِ فِي آخرِه**؛ فقالَ الفرَّاءُ[٢] وثعلبٌ[٣]: معنَاهُ: يَا اللهُ أُمَّنَا بمغفرتِكَ ورحمَتِكَ، فتركَتِ العربُ حرفَ النِّداءِ من أوَّلِهِ ؛ لدلالةِ الميمِ فِي آخرِهِ علَى النِّداءِ، وليسَ الميمُ بدَلًا منَ النِّداءِ؛ لأنَّهُ قد يُجْمَعُ بينَهُمَا، فيقالُ: يَا اللَّهُمَّا، كمَا جَمَعَ بعضُهُم بينَهُمَا، فقال:

وَمَا عَلَيكِ أَنْ تَقُوْلِي كُلَّمَا
سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ: يَا اللَّهُمَّا
أُرْدُدْ عَلَـيَّ شَـيْخنَا مُسلّمَا

وقالَ الخليلُ وسيبويهِ وأكثرُ البصريّينِ: إنَّ الميمَ هاهُنَا بدَلٌ من ياءِ النِّداءِ فِي أوَّلِهِ، كأنَّهُم كرِهُوا أنْ يجعلُوا نداءَ الخلْقِ مثلَ نداءِ المخلُوقِ، فزَادُوا فِي آخرِهِ ميمًا مشدَّدَةً تقومُ مقامَ حرفِ النِّداءِ فِي أوَّلِه....».

من الأسماء الخاصة بالنداء سماعا: اللهم، وشذَّ استعماله في غيره، وأصله: لفظ الجلالة زيدت فيه الميم المشددة [٤]، واختلفوا في هذه الميم على مذهبين[٥]:

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٤٧٠-٤٧٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٠٣/١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه لثعلب٢/٢٧١.
(٤) ينظر: الهمع٣/٦٤.
(٥) **ينظر تفصيل ذلك في:** معاني الفراء ٢٠٣/١، والفاخر للمفضل بن سلمة ص٢٦٢، والمقتضب ٢٤٢/٤، ومعاني الزجاج ٣٣٢/١، والأصول ٣٣٨/١، والزاهر لابن الأنباري٥١/١، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص٣٢، وإعراب القرآن للنحاس٣٦٤/١، وعلل النحو للوراق ص٣٤٤، والتعليقة على الكتاب ١٨٩/١، والمسائل البغداديات=

المذهب الأول: مذهب البصريين، وهو أن الميم عوضٌ من ياء النداء، وأن (اللهم) يفيد معنى: يا أله، فأصل(اللهم): ياأله، فلمَّا استعملت الكلمة دون حرف النداء (يا) عَوَّضُوا عنه الميم المشددة، والضمة في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد، فذهب حرفان، وعُوِّضَ بحرفين.

قال سيبويه [(١)]:«قال الخليل: اللهم نداءٌ، والميم ها هنا بدلٌ من(يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل آخِرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلاَّ أنَّ الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنِيَتْ عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب».

وخُصَّت الميم بذلك ؛ لأنه عُهِدَ زيادتها آخرًا ك(زرقم)؛ وللمناسبة التي بينهما وبين (يا) ؛ فإنَّ (يا) للتعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حِمْير، وكانت مشدَّدة ليكون العوض على حرفين كالمعوض[(٢)].

و**احتج البصريون لصحة مذهبهم بأن قالوا:** «إنما قلنا ذلك؛ لأنا أجمعنا أن الأصل(يا أله)، إلاَّ أنَّا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا)، ووجدنا

=ص ١٥٩، والشيرازيات ١٧٨/١، وسر الصناعة ٤٣٠/١ ، ٤١٩، وشرح اللمع لابن برهان ٢٨٤/١، ونكت الأعراب في غريب الإعراب ص١١٠، والبيان في شرح اللمع ص٣٨٢، والتبصرة والتذكرة ٣٥٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢، والإنصاف١ /٣٤١ ، واللباب للعكبري٣٣٨/١، والتبيين ص٤٤٩، والتخمير ٣٥٧/١، وتوجيه اللمع ص٣٢٧، والإيضاح في شرح المفصل٢٩٠/١، وجواهر الأدب ص١٠٥، وشرح عمدة الحافظ٣٠٠/١، وسبك المنظوم ص١٨٠، والملخص ص٤٥٨، والتعليقة على المقرب٦٠١/١، والإقليد٤٤٤/١، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر٥٢٦/٢، والارتشاف٣٩٩/٥، والمطالع السعيدة ٢٨٨/١، والهمع٦٤/٣، وائتلاف النصرة ص٤٧، و وإعراب كلمة الرب من:«اللهم رب هذه الدعوة التامة» ص١٥٠.

(١) ينظر:الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) ينظر: التصريح٣٩/٤، وحاشية الصبان على الأشموني٢١٦/٣.

الميم حرفين، و(يا)حرفين، ويستفاد من قولك: (اللهم) ما يُستفاد من قولك:(يا أله) دَلَّنَا ذلك على أنَّ الميمَ عوضٌ من(يا) ؛ لأن العوض ما قام مقام المُعَوَّض، وها هنا الميم قد أفادت(يا) ؛ فدلَّ على أنها عوضٌ منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلَّا في ضرورة الشعر»[(١)].

ونقل الرازي أن الفراء احتج على البصريين وردَّ أدلتهم، فقال[(٢)]:«احتج الفراء على فساد قول البصريين من وجوه :

-**الأول:** أنا لو جعلنا الميم قائمة مقام حرف النداء لكُنَّا قد أخَّرنا النداء عن ذكر المنادى، وهذا غير جائز البتة ؛ فإنه لا يقال البتة :(الله يا)، وعلى قولكم يكون الأمر كذلك .

-**الثاني:** لو كان هذا الحرف قائما مقام النداء لجاز مثله في سائر الأسماء، حتى يقال :زيدمَّ ، وبكرمَّ، كما يجوز أن يقال: يا زيد، ويا بكر.

- **الثالث:** لو كانت الميم بدلاً عن حرف النداء لما اجتمعا فرارا من الجمع بين العوض والمعوض، لكنهما في الشعر الذي رويناه.

- **الرابع:** لم نجد العرب يزيدون هذه الميم في الأسماء التامة لإفادة معنى بعض الحروف التامة للكلمة الداخلة عليها، فكان المصير إليه في هذه اللفظة الواحدة حكمًا على خلاف الاستقراء العام في اللغة وأنه غير جائز».

والمتأمل في معاني الفراء لا يجد لهذه الاحتجاجات صدًى، فكأنَّ الرازي ساق هذه الاحتجاجات من خاطره على لسان الفراء لتقوية مذهب الكوفيين.

<u>المذهب الثاني:</u> مذهب الكوفيين[(٣)]، ذهب الكوفيون إلى أنَّ الميم المشددة في(اللهم)، ليست عوضًا من حرف النداء (يا)، وإنما هي بَقِيَّة جملة محذوفة، وهي: أُمَّنا بخير؛ أي: اقصدنا به، فحذفت الهمزة من(أم)، ووُصِلَت الميم

(١) ينظر: الإنصاف ٣٤٣/١.

(٢) مفاتيح الغيب٤/٨.وينظر: اللباب لابن عادل١٢٤/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف١ /٣٤١ ، واللباب للعكبري٣٣٨/١، والتبيين ص٤٤٩.

بالهاء، وحذف الباقي لكثرة الاستعمال، وهذ القول محكي عن أئمة الكوفيين بانفراد[١]. فعلى قول الكوفيين تكون الميم ليست عوضًا من حرف النداء، لذا جاز الجمع بينهما في الاختيار.

واحتج الكوفيون لصحة مذهبهم بالسماع والقياس:

أما السماع؛ فمنه قول الشاعر [٢]:

إنِّـــــي إذَا حَـــــدَثُ أَلَمَّـــــا
أَقُـــولُ: يـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا

- وقول الآخر[٣]:

---

(١) ينظر: معاني الفراء٢٠٣/١، والزاهر لابن الأنباري٥٢/١، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص٣٢، والزينة ١٨/٢، والتعليقة على المقرب ٦٠٢/١.

(٢) البيتان من الرجز المشطور، وهما لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص١٩١، ويُنسبان لأبى خَـراش الهـذلي فـي شـرح أشـعار الهـذليين ١٣٤٦/٣، والزينـة ١٥/٢، والمقاصـد النحوية١٦٩٧/٤. وعَقَّبَ البغدادي على نسبتها لخراش بقوله:«وزعم العيني أنَّه لأبي خراش الهذلي .قال:وقبله بيتٌ مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضمَّهُ إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، وهما:

لا هُـــمَّ هـــذا خـــامس إن تَمَّـــا أَتَمَّـــــهُ الله وقـــــد أَتَمَّـــــا

إنْ تَغْفِـــر اللَّهُـــمَّ تَغْفِـــر جَمًّـــا وأَيُّ عَبْـــــدٍ لـــــك لا أَلَمَّـــــا

ويقوّى حجة البغدادي في دفع نسيتهما لأبي خراش أن البيت الثاني من البيتين ورد منسوبًا لأميَّة في:طبقات فحول الشعراء ٢٦٧/١، وورد في ديوانه ص١١٤. وقد خالف ابن السيد وقوَّى نسبتهما لخراش في إصلاح الخلل ص٨٩. ونسبته لأمية أولى. ومحل الشاهد:«يا اللهم»: حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة ، أي بين: (يا) و(الميم) في قوله (يا اللهم).

(٣) من الرجز، وورد بلا نسبة في:الجمل المنسوب للخليل ص١١١، ومعاني الفراء ٢٠٣/١، والقوافي للمبرد ص١٢، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص٣٢، والمحلى ص ٨٤، والزاهر ٥١/١، والزينة ١٥/٢، وجلاء الأفهام ص١٤٤، والشاهد فيه كسابقه.

ومَـــــا عليـــــكِ أَنْ تَقُـــــولِي كُلَّمَـــــا
سَـــبَّحتُ أو هَلَّلْـــت: يـــا اللهـــمَّ مـــا
ارْدُد علينَـــــا شـــــيخَنَا مُسَـــــلَّمَا

- وقوله أيضًا[١]:

غَفَـــرْتَ أَو عَـــذَّبتَ يـــا اللَّهُمَّـــا

-**أما القياس:** فهو أنَّ حَمْلَهُ على ما ذكرنا صحيحٌ، والمعنى لا ينافيه، والنداء مَوضِعُ تغييرٍ، فلمْ يبقَ مانعٌ مما ذكرنَا؛ ولأن في قولك: «يا الله أُمَّنَا بخيرٍ» زيادة معنى، وتصريح بما هو المقصود من النداء، فكان المصير إليه أولى[٢] .

وقد أجاب أصحاب المذهب الأول على أصحاب المذهب الثاني بما يأتي:

-**أمَّا الشعر:** فقضوا فيه بالضرورة [٣]؛ وبأنه لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة[٤]، قال الزجاجي[٥]:«وقال البصريون: هذا شاذ جدًا لا يُعمل عليه، ولا يُعرف قائله».

ولا يُسَلَّم لهم الرد، بأنه لا يُعرف قائله؛ لأنه قد وقع في كتاب سيبويه وغيره من كتب البصريين جَمْعٌ من الأبيات المجهولة المستشهد بها ، ولم يطعن أحد عليها، ويؤيد ذلك الرازي بقوله :«وقول البصريين: إنَّ هذا الشعر

---

(١) من الرجز، وورد بلا نسبة في:الإنصاف٣٤٣/١، وتفسير القرطبي٥٣/٤، والمقاصد الشافية٢٩٦/٥، والشاهد فيه كسابقه أيضًا

(٢) ينظر: التبيين ص٤٥١.

(٣) ينظر: ما يحتمله الشعر من الضرورة ص١٥٠، والفاخر ٥٢٦/٢، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٢٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٤٥/١، والتبيين ص٤٥٢.

(٥) ينظر: اشتقاق أسماء ا لله الحسنى ص٢٣٢.

غير معروف، فحاصِلُهُ تكذيب النقل، ولو فتحنا هذا الباب لم يبقَ شيء من اللغة والنحو سليمًا عن الطعن»[١].

-أما قولهم الأصل فيه:«اللهم أُمَّنَا بخيرٍ»، فضعَّفُوه من عدة وجوه:

- **الأول:** أنَّه لو كان الأصلُ كذلك، لكَثُرَ الجمع بينهما ولم يَختصّ بالضرورة[٢].

- **الثاني:** أنَّه حذفٌ على غير قياس، وقد التزم[٣]، أي: التزم حذف جملة «أُمَّنَا بخيرٍ»، والأصل عدم الحذف، فتقدير هذه المحذوفات الكثيرة خلاف الأصل[٤]. علاوة على أن هذه التقديرات لا دليل عليها، ولا يقتضيها القياس، فلا يُصَارُ إليها بغير دليل[٥].

- **الثالث:** أنه لو كان أصل «اللهم»: «أُمَّنَا بخيرٍ» لما جاز أن يقال: «أُمَّنَا بخيرٍ» تلو الاسم المنادى، لما يلزم من التكرار، فيكون المعنى حينئذ «اللهم: اللهم»[٦] .

- **الرابع:** أنَّه لو كان الأصل -وفق ما قرره الكوفيون- لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يُؤدى عن هذا المعنى، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال: «اللهم العَنْهُ، اللهم أَهْلِكْهُ»[٧] ؛ وقد جاء في التنزيل:﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[٨]، ولوكان

(١) مفاتيح الغيب٣/٨، وينظر: اللباب لابن عادل ٥/ ١٢٤.
(٢) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٥٢٦/٢.
(٣) ينظر: التصريح ٤٠/٤.
(٤) ينظر: جلاء الأفهام ص١٤٤.
(٥) ينظر: التعليقة على المقرب ٦٠٢/١، وجلاء الأفهام ص١٤٤.
(٦) ينظر:علل النحو للوراق ص٣٤٤، والفاخر ٥٢٦/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١٠٨/٢، والتصريح ٤٠/٤.
(٧) ينظر: الإنصاف ٣٤٤/١.
(٨) سورة الأنفال من الآية:٣٢.

التقدير: أُمَّنَا بخيرٍ إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر، لأورث تناقضًا وفسادًا في المعنى. قال ابن الشجري[١]:«أقول: إنَّ هذه الآية تدفعُ قول الفراء من قِبَلِ أنَّ التقدير عنده: «يا الله أُمَّنَا بخيرٍ»، ثم جاء بعد هذا﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فالكلام الآخِرُ يَنْقُضُ الأوَّل على ما قدَّرَ الفراء».

-**الخامس**: لو كانت الميم مقتطعة من«أُمَّنَا» ما اجتمعت معها، وهي تجتمع معها فيقال :«اللهم أُمَّنَا»، ولا تُجْمَعُ بين الشيء وما اقتطع منه[٢] .

-**السادس**: عدم الافتقار إلى حرف العطف في: «اللهمَّ اعفْ عن زيد»، ولو كان كما قالوا لافتقروا إليه[٣] ، قال ابن الناظم [٤]:«ولو كان أصل (اللهم): يا أله أُمَّنَا، كما يراه الكوفيون للزم – باطرادٍ– جواز أمرين: أحدهما: يا أله أُمَّنَا ارحمنا، بلا عطف، قياسًا على اللهم ارحمنا. والثاني: اللهم وارحمنا بالعطف، قياسًا على: اللهم أمنا وارحمنا، واللازم مُنْتَفٍ إجماعًا».

-**السابع**: أنَّ الاسم لا يُرَكَّبُ مع الجملة[٥].

-**الثامن**: أنه لو كان الأصل: يا الله أُمَّنَا، لَلُفِظَ به مُنَبِّهَا على الأصل، كما قالوا في وَيْلُمّه: ويلٌ لأُمِّه[٦]. قال الزجاج [٧] : « قال بعضهم :معنى الكلام يا الله أُمَّ بخيرٍ ، وهذا إقدامٌ عظيم ؛ لأن كلَّ ما كان من هذا الهمز

(١) أماليه ٣٤١/٢، وينظر: الدر المصون ٣/ ٩٨.
(٢) ينظر: الرصف ص٣٠٦، والتبيين ص٤٤٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٨٢/٢.
(٣) ينظر:شرح الألفية لابن القواس ١٠٨٢/٢، والفاخر ٥٢٦/٢.
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٧.
(٥) ينظر: شرح الألفية لابن القواس:١٠٨٢/٢.
(٦) ينظر الدر المصون ٩٩/٣، واللباب لابن عادل ١٢٣/٥.
(٧) معاني الزجاج:٣٣١/١.

الذي طُرح ؛ فأكثر الكلام الإتيان به، يقال: ويل أُمه ، وويل امِّه، والأكثر إثبات الهمز.... وكان يجب أن تُلزمه ياء النداء ؛ لأن العرب تقول: يا أله اغفر لنا، ولم يَقُلْ أحدٌ من العرب إلا: اللهم ، ولم يقل أحدٌ: يا اللهم[١] ».

-**التاسع**: أنه لو كان التقدير ذلك، لكان(اللهم) جملة تامة يحسن السكوت عليها؛ لاشتمالها على الاسم المنادى وفعل الطلب، وذلك باطل[٢].

-**العاشر**: أنَّه لا يسوغُ ولا يحسن في الدعاء أن يقول العبد: «اللهم أُمَّنِي بكذا»، بل هذا مُستكره اللفظ والمعنى ، فإنه لا يقال: اقصدني بكذا إلا لمن كان يَعُرض له الغلط والنسيان فيقول له: اقصدني ، وأما من لا يفعل إلا بإرادته، ولا يضل ولا ينسى، فلا يُقال: اقصد كذا [٣].

- أما ما ذكره الفراء من كون ضمة الهاء في(اللهم) هي ضمة همزة (أُمَّ) بعد حذفها في قوله[٤]، فقد ردَّه الزجاج بقوله[٥]:«وزعم-أي الفراء- الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة في(أُمَّ)، وهذا محالٌ أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد، وأن يُجعل في الله ضمة (أم)، هذا إلحاد في اسم الله ﷻ ».

وبعد عرض المذهبين -وقد عرضهما أبو منصور البغدادي بدون اختيار- يلوح لي عدم اختيار أحدهما أيضًا؛ لأن ما قاله الكوفيون من أنها بقية جملة غير مُسلَّم به بما أورد عليه من اعتراضات مرَّ ذكرها ، كما أنَّ ما قاله البصريون من أن الميم عوض من حرف النداء، لا دليل عليه، وإنما هو اجتهاد منهم، فهو أقل تكلُّفًا من سابقه، لا سيما وأنَّ ما ورد من الاعتراضات

(١) أي: في غير الضرورة .
(٢) ينظر: جلاء الأفهام ص١٤٥.
(٣) ينظر: السابق ذاته.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١.
(٥) معاني الزجاج ٣٣٢/١.

السابقة والرد عليها لا يبعد من كونها افتراضات ذهنية لا تستند إلى واقع لغوى، وتجنح بالنحو إلى الفلسفة والجدل، ومن ثَمَّ فترجيح أحد المذهبين على الآخر، لا طائل تحته، ولا فائدة حوله، مع كون مذهب البصريين هو المستعمل والمشهور في هذه اللفظة والمختار عند جمع كثير من النحويين.

ويمكن حمل (اللهم) على الاستقلالية، ويقوّي كونها مستقلة أنها قد تخرج عن النداء في موضعين ، أفصح عنهما الشيخ خالد[١]، وفاقا لأبي حيان بقوله:« وقد تخرج(اللهم) عن النداء ، فيستعمل على وجهين آخرين؛ أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع ، يقول لك:(أ زيد قائم)، فتقول أنت:(اللهم نعَم، أو: اللهم لا).الثاني: أن تستعمل دليلاً على النُّدرة وقلة وقوع المذكور ،كقولك:(أنا لا أزورك ،اللهم إلاَّ أن يدعوني)».

وحكى السيوطي[٢]–أيضا– نحو ذلك عن المطرزي، فقال: «قال المطرزي في (شرح المقامات): وقد تستعمل (اللهم) لغير النداء تمكينًا للجواب، ومنه الحديث:(آلله أرسلك؟ قال: اللهم نعم)[٣] ودليلاً على النُّدرة كقول العلماء: لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر، فيجوز». فالميم في هذين الموضعين زائدة لزومًا، فيمكن حمل (اللهم) في النداء على نظيرتها في غير النداء في الموضعين السابقين من جهة الاستقلال ، فتكون منادى حذف حرف ندائه من غير عوض.

ويكاد يقرب ذلك ما نص عليه أحد الباحثين المعاصرين من أن (اللهم) قد تكون بقية من الاستعمال السامي القديم بدليل وجودها في العربية القديمة ،

---

(١) التصريح ٤/٤١، وينظر: الارتشاف٤/٢١٩٣، وتوضيح المقاصد٢/١٠٧١، والأشموني٣/١٤٧.

(٢) الهمع٣/٦٥.

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه١/٣٥– كتاب العلم – باب ما جاء في العلم .

وتنطق (الوهيم)، وهي قريبة من (اللهم)[١]. وإذا صح ذلك فيجوز نداؤها اختياراً حملاً على جوازه في لفظ الجلالة (الله).

وقد لا يبعد القول بأن حذف حرف النداء معها خصوصية لطول الاسم، كما أن ذكره مع لفظ الجلالة (الله) لازم خصوصية له، والله أعلم.

❍❍❍

(١) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ص٣٢٨، ومدرسة الكوفة ص٢٧٨، ومعاني النحو ٣٢٦/٤.

١٠- الخلاف في إفادة (لن) تأبيد النفي

قال أبو منصور البغدادي(١): «إن قيل: قوله(٢): ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ يدل على نفى الرؤية أبدًا؛ لأن حرف (لن) على التأبيد. قيل: هو على تأبيد النفي في الدنيا، ألا تراه قال(٣): ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾. ثم قال: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾، يعنى في الدنيا ؛ لأن الكافر يتمنى في الآخرة الموت ليتخلص به من العذاب، ومما يدل على رؤية الإله في الآخرة قوله(٤): ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾».

المشهور عن النحويين أن (لن) لنفي المستقبل(٥)، قال سيبويه(٦): «و(لن أَضْرِبَ) نفيٌ لقوله:(سَأَضْرِبُ)، كما أنّ (لا تَضْرِبْ) نفي لقولِه (اضْرِبْ)، و(لم أَضرب) نفيٌ لِـ(ضربتُ)».

واختلفوا في إفادتها معنى التأبيد على مذهبين:

المذهب الأول: الجواز، وقد ذهب إلى هذا المذهب القاضي عبد الجبار المعتزلي، حيث قال(٧): «وهذه الآية حجة لنا عليهم(٨) من وجهين: أحدهما

(١) أصول الدين ص٩٩-١٠٠.
(٢) سورة الأعراف من الآية:١٤٣.
(٣) سورة البقرة الآية:٩٤.
(٤) سورة القيامة ، الآيتان: ٢٢-٢٣.
(٥) ينظر: حروف المعاني ص٨، وشرح حروف المعاني ص٤٢٦، ومعاني الحروف ص١٠٠، ومغني اللبيب ص٣٧٤، والرصف ص٢٨٥، وجواهر الأدب ص٣٢١، والجنى الداني ص٢٧٠، والنكت الحسان ص١٤٣، ومصابيح المغاني ص٣٢٨، وقراضة الذهب ص٢٥٦، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٥٦.
(٦) الكتاب ١/١٣٦.
(٧) شرح الأصول الخمسة ص٢٦٤.
(٨) أي: على الأشاعرة.

هو أنه تعالى قال مجيبا لسؤاله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾، و(لن)موضوعة للتأبيد، فقد نفى أن يكون مرئيا البتة، وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه....».

والطوسي الشيعي أيضًا، حيث قال[١]:«ومعنى ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾[٢]، أي: لم تأتوا بسورة من مثله أبدًا؛ لأن (لن) تنفي على التأبيد في المستقبل». وتابعه الطبرسي على ذلك[٣].

وقد نَقَل هذا المذهب عن الزمخشري جماعة من العلماء ؛ فقال ابن مالك[٤]: «وذكر الزمخشري في (أنموذجه) أن (لن) لنفي التأبيد».

وقال ابن هشام[٥]: «ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه».

قال الإربلي أيضا[٦]:«وقال الزمخشري: هي للنفي على التأبيد».

وقال ابن نور الدين [٧]: «ولا يقتضي تأبيد النفي خلافًا للزمخشري».

والمرادي بقوله[٨]: «ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزمخشري. ذكر ذلك في أنموذجه».

وقال ناظر الجيش[٩]: « ونقل المصنف عن الزمخشري أنه ذكر في أنموذجه أنها لتأبيد النفي».

---

(١) التبيان في تفسير القرآن١/١٠٦.
(٢) سورة البقرة، من الآية:٢٤.
(٣) مجمع البيان١/٨٣.
(٤) شرح التسهيل٤/١٤.
(٥) مغني اللبيب ص٣٧٤.
(٦) جواهر الأدب ص٣٢٢.
(٧) مصابيح المغاني ص٣٢٩.
(٨) الجنى الداني ص٢٧٠.
(٩) تمهيد القواعد٨/٤١٣٨.

وقال السيوطي[١]: «وَذهب الزَّمَخْشَرِيّ فِي (أنموذجه) إِلَى أَنَّهَا تفِيد تأبيد النَّفْي، قَالَ: فقولك (لن أَفعلهُ)، كَقَوْلِك: لَا أَفعلهُ أبدا». ونسبه إليه الأزهري[٢]، والقوجوي[٣] أيضًا.وذكره ابن القواس، والزركشي[٤] دون نسبة .

ولعل من نسب هذا المذهب للزمخشري استند لأمرين:

الأول:أنه وجده في نسخة من (أنموذجه)، وقد قرر ذلك شارحه الإربلي بقوله [٥]: «وفي بعض النسخ :التأبيد، بدل قوله التأكيد». أما نص الأنموذج المطبوع مستقلا فلم ترد فيه لفظة التأبيد، ونصه[٦]: «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد».

الثاني: أن هذا القول يتماشى مع مذهبه الاعتزالي؛ قال الإربلي[٧]:«وكأنما ادعى ذلك ؛ ليبني عليه أصل مذهب المعتزلة في قول الله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي ﴾ على انتفاء رؤية الله –تعالى– على التأبيد».

وقد طالعتُ كتب العلامة جار الله الزمخشري فوجدته نص على إفادتها التأكيد؛ ومنها قوله في (المفصل)[٨] : «و(لن) لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني» .

---

(١) الهمع٤/٩٤.
(٢) شرح العوامل المائة النحوية ص٢٠٤.
(٣) شرح قواعد الإعراب ص١٦٩.
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط١/٣٣٩، ومعنى (لا إله إلا الله) ص١٤٥.
(٥) شرح الأنموذج ص١٩٠.
(٦) الأنموذج ص٣٢.
(٧) جواهر الأدب ص٣٢٢.
(٨) المفصل ص٤٠٧.

وقوله في (الكشاف)[١] : « قوله ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗا﴾[٢] : نفي لدخولهم في المستقبل على وجه التأكيد المؤيس».وقال فيه أيضا[٣] : «﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ مَعِيَ صَبۡرٗا﴾ نفي استطاعة الصبر على وجه التأكيد، كأنهما مما لا يصحّ ولا يستقيم».

ومعنى التأبيد وإن لم يصرح به لفظًا في مؤلفاته-على حسب مراجعتي لها، فقد عبر عنه معنًى، فيستفاد التأبيد من مواضع في (الكشاف)، ومنها قوله بصدد قوله [٤] :﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ﴾[٥]: « ﴿لَن يُؤۡمِنَ﴾: إقناط من إيمانهم، وأنه كالمحال الذي لا تعلق به للتوقع».

وقوله أيضًا[٦] : «﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾[٧] أخت (لا) في نفي المستقبل إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكداً تأكيده ههنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا».

وقوله أيضًا[٨]: «﴿فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ﴾[٩]: فلا يكون منهم اهتداء البتة، كأنه محال منهم لشدّة تصميمهم».

---

(١) ٦٥٥/١.
(٢) سورة المائدة، من الآية:٤٢.
(٣) ٦٨٥/٢.
(٤) سورة هود من الآية:٣٦.
(٥) الكشاف٣٧١/٢.
(٦) ١٧٢/٣.
(٧) سورة الحج ، من الآية:٧٣.
(٨)٦٨١/٢.
(٩) سورة الكهف من الآية:٥٧.

ونسبه السيوطي لابن عطية بقوله [١]: «وَقد وَافقه على إِفَادَة التَّأْبِيد ابن عَطِيَّة».

المذهب الثاني: المنع، وعليه جمهور النحويين، فذهبوا أنها لنفي المستقبل-كما سبق-، ولا تفيد تأكيدا ولا تأبيدًا، وقال الجوجري[٢]: «فأما (لن) فهي لنفي المستقبل، ولا تقتضي تأبيد النفي، ولا تأكيده».

وذهب بعضهم إلى أنها تفيد النفي على سبيل التأكيد لا على التأبيد، وهو المثبت في مصنفات الزمخشري-كما سبق -، وبه قال ابن الخباز، ونصه [٣]: «وأما (لن) فمعناها: النفي المؤكد، تقول: لا أبرح مكاني، فإذا بالغت قلت: لن أبرح».

قال السيوطي[٤]: « وَوَافَقَهُ على إِفَادَة التَّأْكِيد جمَاعَة مِنْهُم ابن الخباز ».

ونسبه ابن نور الدين لسيبويه بقوله[٥]: «وربما أعطاه كلام سيبويه....فكما أفادت (السين) التنفيس في الاستقبال، كذلك تفيد نقيضتها تأكيدًا في النفي».

وقال أحمد التائب زاده[٦]: «ومعنى (لن) نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى[٧]: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ تناقض؛ لأن (لن) تقتضي معنى التأبيد، و(حتى يأذن) إلى الانتهاء. والفرق

(١) الهمع ٤/٩٥. وينظر: المحرر الوجيز ٢/٤٥٠.
(٢) شرح الشذور ٢/٥١٧.
(٣) الغرة المخفية ١/١٦٠.
(٤) الهمع ٤/٩٥. وينظر: مصابيح المغاني ص٣٢٩.
(٥) مصابيح المغاني ص٣٢٩.
(٦) قراضة الذهب ص٢٥٦. وينظر: نتائج الفكر ص١٣١-١٣٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٥٦.
(٧) سورة يوسف، من الآية:٨٠.

بين (لن) و(لا) لنفي الاستقبال؛ أن (لن) تفيد تأكيد النفي أو تشديد النفي، و(لا) تفيد النفي بدون تأكيد».

ووضح الجَندي المراد بالتأكيد بقوله[١]: «المراد بالتأكيد: هو التصميم وإبرام العزيمة على ما خبر به من سلب وإيجاب عما هو بصدره وليس كما زعم بعضهم أنها للتأبيد، إذ التأبيد مناف للتحديد».

ومن ثمَّ ردوا قول من قال بإفادتها التأبيد بما يأتي:

– أن حامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يُرَى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ [٢].

– أن ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون المنفي بـ (لا) آكد من المنفي بـ(لن)، لأنَّ المنفي بـ (لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد[٣].

– أنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر(اليوم) في قوله ﷺ: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[٤].

– لزوم التكرير بذكر ﴿ أَبَدًا ﴾ في قوله ﷺ:﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾، لأنها لو كانت موضوعة للتأبيد لما احتيج إليه؛ لأنها نزلت في حق اليهود، ونفي تمنى

(١) الإقليد٤/١٧٧٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤/١٤، والإقليد٤/١٧٧٥، وجواهر الأدب للإربلي ص٣٢٢-٣٢٣، والهمع٤/٩٤-٩٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص٢٧٠، والأشباه والنظائر للسيوطي٥/١٩، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ص١٧٠.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/٤٠٨.

الموت مختص بالدنيا ؛ لأنهم يتمنوه في الآخرة بدليل قوله[١]: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢]، وهذا ما قرره أبو منصور البغدادي في قوله.

– ومما يدل على عدم اختصاصها بالتأبيد مجيء استقبال النفي بها مُغَيًّا إلى غاية ينتهي بانتهائها، كما في قوله تعالى[٣]: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٤]، أو مؤقتا بمعركة، كما في قوله [٥]: ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾ [٦].

–بالإضافة إلى أن ما ذهب إليه الزمخشري رفضه جماعة من النحويين؛ منهم: الواحدي[٧]، وابن مالك[٨]، وابنه بدر الدين[٩]، وابن القواس[١٠]، وابن هشام[١١]، والإربلي[١٢]، وابن عقيل[١٣]، والأشموني[١٤].

---

(١) سورة الزخرف ، من الآية:٧٧.
(٢) ينظر: درة التنزيل ص٢٦٨، وشرح الألفية لابن القواس١/٣٣٩، ومصابيح المغاني ص٣٢٩.
(٣) سورة طه، الآية:٩١.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤/١٤.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٢٤.
(٦) ينظر: معاني النحو٢/٣٦٠.
(٧) ينظر: التفسير البسيط٩/٣٣٣.
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/١٥٣١.
(٩) ينظر: شرح التسهيل٤/١٤.
(١٠) ينظر: شرح الألفية١/٣٣٩.
(١١) ينظر: مغني اللبيب ص٣٧٤.
(١٢) ينظر: جواهر الأدب للإربلي ص٣٢٢.
(١٣) ينظر: المساعد٣/٦٧.
(١٤) ينظر: شرح العوامل المائة ص٢٠٤.

وبعد هذا العرض لمذاهب النحويين، أستلخص أن إفادة (لن) للتأبيد أجازه نفرٌ من العلماء، ومنعه أكثر العلماء.

وذهب فريق إلى القول بأن إفادة (لن) للتأبيد الأبدي لا يدل على نفي الرؤية في قوله ﷻ: ﴿لَن تَرَىٰنِي ﴾، لأن المراد: إنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات، وهذا مذهب أبي منصور البغدادي، وارتضاه ابن يعيش حيث قال[١]: «...ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنّك لن تراني في الدنيا، لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفيُ على حسب الإثبات».

وهذا المعنى قول الثعلبي، ونصه[٢]: «فمعنى الآية: لن تراني في الدنيا، وإنما تراني في العقبى».

والواحدي، ونصه[٣]: «وقول من قال: إن (لن) للتأبيد دعوى على أهل اللغة، وليس يشهد لذلك كتاب ولا نقل ولا إسناد ولا أصل، ولكن معنى قول: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، أي: في الدنيا كما قال عبد العزيز بن يحيى الكناني: قال: قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ جواب قول موسى ﴿أَرِنِي﴾ فلا يقع على الآخرة؛ لأن موسى لم يقل: أرني في الآخرة، إنما سأل الرؤية في الدنيا فأجيب عما سأل)، والجواب يكون على وفق السؤال».

ومكي بن أبي طالب، ونصه[٤]: «ومعنى ﴿لَن تَرَىٰنِي ﴾، أي: لن تراني في الدنيا. فالإحاطة به منفية، والرؤية له في الآخرة غير منفية».

---

(١) شرح المفصل٨/١١٢.

(٢) الكشف والبيان٤/٢٧٥. وينظر: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة ص٤٦.

(٣) التفسير البسيط٩/٣٣٣.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية١٢/٧٨٨٤.

وقد ترتب أيضًا على الخلاف النحوي خلاف عقدي، فمن أثبت لـ(لن) معنى التأبيد ترتب على قوله نفي رؤية المولى ﷻ، وهو مذهب المعتزلة والشيعة، ومن لم يثبت لها معنى التأبيد أجاز رؤية المولى ﷻ، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، قال الزركشي [(١)]: «...المُعْتَزِلَة زَعَمُوا أَن لن تفِيد النَّفْي الأبدي، وَاسْتَدَلُّوا بذلك على نفي الرُّؤْيَة فِي قَوْله تَعَالَى لمُوسَى ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾..».

وقال الآمدي أيضا[(٢)]:«أطبقت الأشاعرة وغيرهم من أهل الحق على جواز رؤية الباري عقلا ووقوعها شرعا، وأجمعت الفلاسفة وجماهير المعتزلة على انتفاء ذلك مطلقا».

وقال الشهرستاني[(٣)]: « وإن قيل: لن للتأبيد، فهو محال من وجهين: أحدهما أن (لن) للتأكيد لا للتأبيد، أليس قال(٤):﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾، وهو جائز غير محال...».

وليس للمعتزلة حجة فيما ذهبوا إليه من جهة اللغة، كما نص السهيلي بقوله(٥): «لم يكن للمعتزلة حجة على نفي الرؤية في قوله ﷻ:﴿لَن تَرَىٰنِي ﴾، ولم يقل: لا تراني، فلو كان النفي بـ(لا) لكان لهم فيه التعلق، ولم يكن حجة لجواز تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة».

ولا من جهة السنة؛ لأنه ورد في الحديث الصحيح(٦):« قال رسول اللَّهِ ﷺ: تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كما تَرَوْنَ الْقَمَرَ لا تُضَامُونَ في رُؤْيَتِهِ».

○○○

(١) معنى (لا إله إلا الله) ص١٤٥-١٥٠.

(٢) غاية المرام ص١٥٩. وينظر: اللمع للأشعري ص٦١، والمغني للقاضي عبد الجبار ٣٣/٤، والتبصير في الدين ص١٥٧، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٢٠٧/١، والانتصار في الرد على المعتزلة٦٤٨/٢، ومعالم الدين ٧٦/١.

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام ص٣٥٩.

(٤) سورة الكهف، الآية:٦٧.

(٥) نتائج الفكر ص١٣٢.

(٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٥٢/٢ن والنسائي في سننه الكبرى٤١٩/٤.

الفصل الثاني

آراء أبي منصور البغدادي الصرفية

١١- الخلاف في وزن(فُعْلَل) في أوزان الاسم الرباعي المجرد

قال أبو منصور البغدادي(١): «جُمْلَةُ الأسماءِ الرباعيَّةِ الصَّحيحةِ الَّتِي ليسَ فيهَا زيادةٌ علَى ستةِ أمثلةٍ ؛ خمسةٌ منهَا قدْ أجمَعَ عليهَا النَّحويُّونَ، واختلفُوا فِي واحدٍ منهَا؛ وهِي: فَعْلَل، وَفِعْلِل، وفُعْلُل، وَفِعْلَل، وفِعَلّ، وفُعْلَل.

و(فَعْلَل) يكونُ اسمًا وصفةً؛ فالاسمُ: جَعْفَر(٢)، والصِّفَةُ:سَلْهَبُ.

وَ(فِعْلِل) يكونُ اسمًا وصفةً ؛ فالاسمُ: قِرْطِم(٣)، وعِظْلِم(٤) ، والصِّفَةُ: خِضْرِم(٥)، وصِمْرِد(٦).

وَ(فُعْلُل) يكونُ اسمًا وصفةً؛ فالاسمُ: بُرْثُن(٧) ، والصِّفةُ:كُلْكُل(٨).

وَ(فِعْلَل) يكونُ اسمًا وصفةً؛ فالاسمُ: فِرْقَع، وقِرْطَع(٩)، والصِّفةُ: هِجْرَع(١٠)، وهِبْلَع(١١).

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/١٧٨-١٧٩.

(٢) وهو: النهر الصغير. ينظر: توضيح المقاصد٣/١٥١٩.

(٣) في المغرب للمطرزي٢/١٧٢:«القُرْطُم- بالضم والكسر-: حَبُّ العُصفُر».

(٤) يُقالُ: ليل عِظِلْم، أيْ:مُظْلِمٌ.ينظر: المخصص٢/٣٨٥.

(٥) هو: الكثير العطاء، مشبَّه بالخضرم: البحر. ينظر: النوادر لأبي زيد ص١٥٩، وشمس العلوم٣/١٨٣١.

(٦)الصمرد: الناقة القليلة اللبن.ينظر: الجمهرة١/ ٤٩٧، وأبنية الأسماء والأفعال ص٢٠٩.

(٧) في الصحاح٥/٢٠٧٨:« البَراثِنُ من السباع والطَير، هي بمنزلة الأصابع من الإنسان». وينظر: العين٨/٢٥٣.

(٨) في ديوان الأدب٣/١٠٣: «رَجُلٌ كُلْكُلٌ، أي: قَصيرٌ غليظٌ مع شِدَّةٍ». وينظر: المنجد في اللغة ص٣١٩.

(٩) في اللسان «ق ر ط ع»: «القِرْطَعُ: قَمْلُ الإبل، وهنّ حُمْر».

(١٠) هو الطويل المفرط في الطول، والأحمق، والجبان.ينظر: إصلاح المنطق ص٢٢٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري١/١٩٢، وسفر السعادة١/٤٨٤.

(١١) وهو الأكول، ففي الجمهرة ٣/١٣٠٥:« وَرجل هِبْلَع: كثير الأكل نَهِم».

وَ(فِعَلّ)- بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ وتشديدِ اللامِ- يكونُ اسمًا وصفةً؛ فالاسمُ: فِطَحْلٌ(١)، والصِّفةُ: سِبَطْرٌ(٢).

وأمَّا السَّادسُ المختلَفُ فيهِ فهوَ(فُعْلَل) -بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ، وفتحِ اللَّامِ الأولَى-، ومثالُهُ: جُخْدَب، حكاهُ أبو الحسنِ الأخفشُ وَحْدَهُ، وخالَفَهُ الباقُونَ منَ النَّحويينَ، فَرَوُوهُ بضمِّ الدَّالِ: جُخْدُب.وقد قالَ غيرُهُم: بُرْقَع وبُرْقُع، وطُحْلَب وطُحْلُب، وجُؤْذَر وجُؤْذُر-بالفتحِ والضمِّ، وفي ذلكَ دلالةٌ على صحَّةِ قولِ الأخفشِ».

اتفق الصرفيون على خمسة أوزان للاسم الرباعي المجرد؛ هي:(فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلّ)(٣) . واختلفوا في الوزن السادس، وهو(فُعْلَل) على مذهبين:

<u>المذهب الأول:</u> جواز مجئ الرباعي المجرد على (فُعْلَل)، وهو قول الكوفيين والأخفش(٤)، ورجح هذا المذهب أبو منصور البغدادي، وتابعهم السكاكي(٥)، والخضر اليزدي(٦)، وابن مالك، وأبو حيان.

(١) في المساعد٤/١٣:« فطحل، وهو دهر لم يخلق الناس فيه بعد؛ وقال أبو عبيدة: زمان كانت الحجارة فيه رطبة، وقيل: اسم لزمن خروج نوح من السفينة».وينظر: العين٣/٣٣٤، والصحاح٥/١٧٩٢.

(٢) في التهذيب «س ب ط ر»:« السِّبَطْرُ من الرِّجَال: السَّبْط الطَّوِيل».

(٣) **ينظر تفصيل ذلك في:** التكملة للفارسي ص٢٢٩، والمنصف ٢٥/١، والمفتاح في الصرف ص٣٢، والشافية ص٦١، ونزهة الطرف في علم الصرف ص٩٥، واللباب للعكبري٢/٢١٣، وشرح المفصل٦/ ١٣٦، وشرح الملوكي في التصريف ص٢٦، والبديع لابن الأثير٢/٣٨٥، وتوجيه اللمع ص٤٤٨، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ١/١٠٢، والمساعد٤/١٥، والمقاصد الشافية للشاطبي٨/٢٨٣، وتوضيح المقاصد٣/١٥١٩، وهمع الهوامع٦/١١.

(٤) حُكي عنه في: التكملة للفارسي ص٢٢٩، والمنصف لابن جني ٢٧/١، وأمالي ابن الشجري٢/٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٢٣، توضيح المقاصد٣/١٥٢١.

(٥) حيث قال معقبًا على رأي الأخفش: « وهي عندي من القبول بمحلٍ..»مفاتيح العلوم ص٣٤.

(٦) ينظر: شرح الشافية له١/١٧٩.

واستدلوا على ذلك بما ورد عن العرب من ألفاظ على هذا الوزن، نحو: جُخْدَب(١)، بُرْقَع (٢)، وطُحْلَب (٣)، وجُؤْذَر (٤)، وجُرْشَع(٥)، وقُعْدَد، ودُخْلَل(٦).

وبما حكي عن العرب من قولهم(٧): «وما لي منه عُنْدَدٌ، أي: بُدٌّ».

المذهب الثاني: عدم جواز ذلك بطريق الأصالة ؛ وهو قول سيبويه وعامة البصريين عدا الأخفش(٨).

وردوا قول أصحاب المذهب الأول بأن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فُعْلُل –بالضم– فتح تخفيفا؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم(٩).

---

(١) ورواه السيوطي (جحدب)–بالحاء–، وفسره بأنه نوع من الجراد في:الهمع١٢/٦. وفي سفر السعادة١٩٨/١:«يقال للجمل الضخم أيضًا: جخدب».

(٢) في مجمل اللغة١٤٢/١: «برقع: اسم سماء الدنيا». وتأمل بقية معانيه في:التكملة للصغاني٢١٤/٤.

(٣) في الألفاظ لابن السكيت ص٤١٤:«الطحلب: الخضرة الرقيقة تعلو الماء».

(٤) هو:ولد البقرة الوحشية. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري٩٢/١، وشمس العلوم١٢٣٩/٢.

(٥) صفة للجمل العظيم البطن. وينظر:إيجاز التعريف ص٣٤، والمساعد١٣/٤.

(٦) القعدد: الجبان اللئيم، ودخلل الشيء: داخله. ينظر: الممتع٨٧/١، وشرح الملوكي ص٢٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١١٨٢/٢، والمساعد١٥/٤.

(٧) ينظر: الزاهر لابن الأنباري٥٠٩/١، والصحاح٥١٣/٢، والممتع الكبير ٨٧/١، وإيجاز التعريف ص٣٤، وشرح الشافية للخضر اليزدي١٨٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٨٦.

(٨) ينظر: الكتاب٢٨٩/٤، والمقتضب٦٦/١، ١٠٧/٢، والأصول١٨٣/٣، واللباب للعكبري٢١٣/٢.

(٩) ينظر: الممتع الكبير ٦٧/١، وشرح الشافية للجاربردي٣٤/١، وتوضيح المقاصد١٥٢٠/٣.

قال ابن عصفور(١): « وأيضًا فإن جؤذَرًا أعجمي، فلا حجة فيه». ويرده أنه لو استقام له هذا التخريج في هذه اللفظة فلن يستقيم في غيرها.

وقال ابن يعيش(٢): «رواية الأخفش محمولة على إرادة: جُخَادب، ثم حذفوا؛ لأنهم يقولون: جُخدب وجُخادب ».

وعقب عليه ابن إياز بقوله(٣):« فلا يجوز أن يكون "جخدب" منقوصًا من "جخادب"، بدليل إمكان الخاء، ولو كان منه لقيل: "جخدب" "كعُلَبِط" و"هدبد" لما كانا محذوفين من: عُلابط، وهُدابد».

وعليه: فالراجح عندي مجيء الرباعي المجرد على بناء (فُعلَل) أصالة؛ كما رجح أبو منصور البغدادي؛ لثبوته عن العرب، لأن « النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور، فالأَوْلى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته»(٤).

ولأن القول بفرعية (فُعلَل) على (فعَالل) لا يخلو من تكلف(٥).

❍❍❍

(١) الممتع الكبير ٦٧/١.

(٢) شرح الملوكي ص٢٦.وينظر: شرح المفصل١٣٦/٦، والكناش٣٨٨/١.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف ص٣٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي٤٨/١.

(٥) ينظر السابق.

١٢- النسب إلى الثلاثي مكسور العين

قال أبو منصور البغدادي[١]: «...وبهَا سُمِّيَتْ قبيلةُ أَبِي الأسودِ الدُّؤَلِيّ، وإنَّمَا فُتِحَتِ الهمزةُ في النِّسبَةِ إليهَا[٢]؛ لتَوالِي الكسرتَينِ معَ يائَينِ للإضافَة، فهربُوا إلى الفتحِ، كمَا قالُوا في النِّسبَةِ إلى شَقِرَةٍ[٣]: شَقَرِيٌّ، وفي النِّسبَةِ إلَى صَعِقٍ: صَعَقِيٌّ».

إذا نُسب إلى اسمٍ ثلاثي مكسور العين وجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء (فَعِل) نحو: شَقِر، أو مضموم الفاء (فُعِل) نحو: دُئِل: دُؤَلِيّ، أو مكسور الفاء (فِعِل) نحو: إبِل:إبَلِيّ[٤].

قال ابن مالك[٥]:« إن كان المنسوب إليه ثلاثيًّا مكسور العين فتحت عينه وجوبًا، كقولك في: نَمِر: نَمَري، وفي إبل:إبلَي، وفي دُئِل: دؤَلي».

وعلة ذلك: أنهم إنّما فتحوا العين استثقالًا لتوالي الكسرتَيْن والياءين في اسم ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسور إلا واحدٌ[٦]، كما ذكر أبو منصور البغدادي.

---

(١) تفسير الأسماء والصفات٢/١٧٣-١٧٤.

(٢) فقالوا:دُؤَلِيّ.

(٣) في الصحاح ٢/٧٠٢: « شقرة أيضا: قبيلة من بني ضبة، فإذا نسبت إليهم فتحت القاف، قلت: شَقَري».

(٤) **ينظر تفصيل ذلك في:** الكتاب٣/٣٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي٤/١٠١، والأصول لابن السراج ٣/٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش٦/١١٣، وأسرار العربية ص٣٢١، والبديع لابن الأثير٢/١٨٧، وشرح الشافية للرضي٢/١٩، وارتشاف الضرب٢/٦١٧، والمقاصد الشافية٧/٤٧١، والتصريح بمضمون التوضيح٥/١٩٥، والنسب في العربية ص٤٨.

(٥) شرح الكافية الشافية٤/١٩٤٧.

(٦) ينظر: الأصول٣/٦٤، وشرح الكافية الشافية٤/١٩٤٧.

قال الشاطبي[١]: «ووجه ذلك أنها لو تركت كسرتها غير محوَّلة لكان الثِّقْلُ أغلبَ على الكلمة من حيث توالت فيها الحركاتُ، واجتمع فيها كسرتان متواليتان، وياءان، ولم يبق من الكلمة غير مكسور إلا حرف واحد، فكان ذلك أثقلَ عليهم، ولذلك حولوا الكسرة فتحة»

وعلل ابن عصفور الفتح في مكسور الفاء والعين بقوله[٢]: «فإن كان على وزن فِعِل، مثل: إبِل، نقلته إلى فِعَل ونسبت إليه فتقول في النسب إلى إبِل: إبَليّ. وسبب ذلك أنّك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع ثلاث كسرات وياءي النسب فيتوالى الثقل».

فوجوب الفتح هو المجمع عليه من قبل النحويين، قال الملك المؤيد[٣]: «هذا هو الذي عليه الجمهور».

وقال الرضي أيضًا[٤]: «اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة أمثلة: نَمِر، ودُئِل، وإبِل».

وقال المرادي[٥]:«هل الفتح في ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟ قلت: بل على سبيل الوجوب».

لكن شذ عن هذا الإجماع طاهر القزويني، وحكى في مقدمته جواز ذلك، حكى ذلك ناظر الجيش عن أبي حيان بقوله[٦]: « قال الشيخ: ولا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو: نمر وإبل دئل إلا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة له) أن ذلك على جهة الجواز».

---

(١) المقاصد الشافية٧/٤٧٠.
(٢) شرح الجمل٢/٣١٦.
(٣) الكناش١/٣٦٦.
(٤) شرح الشافية٢/١٩.
(٥) توضيح المقاصد٣/١٤٤٩.
(٦) تمهيد القواعد٩/٤٧٠٨-٤٧٠٩.وينظر: الارتشاف٢/٦١٧، والمساعد٣/٣٦٨.

وإذا تقرر ذلك فالقياس في النسبة إلى (صَعِق: صَعَقي)، قال السيرافي[١]: «ويقال في النِّسبة إلى صَعِق: صَعَقيّ، هذا الأصل والقياس».

لكن شذّ قولهم في الصَّعِق: صِعِقي، فكسروا الفاء إتباعا لكسرة العين، ثم ألحقوا ياء النسب واستصحبوا الكسرتين شذوذًا[٢].

قال سيبويه[٣]: «قد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق: صِعِقيَّ، يدعه على حاله وكسر الصاد، لأنَّه يقول: صعقٌ، والوجه الجيد فيه: صَعَقيٌّ، وصِعَقيّ جيد».

ولعل الذي حملهم على ذلك أنهم أتبعوا كسرة الفاء كسرة العين، فقالوا: صِعِق[٤]، قال ابن عصفور[٥]: «...إلاّ أن يكون كسرة الفاء إشباعًا لكسرة العين نحو صِعِق، فإنّه في الأصل صَعِق فأتبعت حركة الفاء حركة العين فكسرت، فإنّك إذا نسبت إلى مثل هذا حوَّلت كسرة العين فتحة كما فعلت في إبِل وكنت في الفاء بالخيار؛ إنْ شئت رددتها إلى أصلها لزوال حركة العين الذي أتبعتها حركة الفاء، وإنْ شئت أبقيتها على الكسرة، لأنَّ فتح العين عارض فتقول: صَعَقيّ وصِعَقيّ».

وأجاز بعضهم أيضًا فى نحو (إبل) إبقاء الكسرة إتباعًا، فتقول: إبِلي، وذلك لما فيه من الخفة في اتحاد الحركة؛ إذ يعمل اللسان من جهة واحدة، فلا يصعب توالي الثقلاء فيه.

---

(١) شرح الكتاب٤/١٠١.

(٢) ينظر: الأصول٣/٦٤، والحلبيات ص٥٠، والمحتسب١/٢٠٥، والمساعد٣/٣٦٨، والمقاصد الشافية٧/٤٧٤.

(٣) الكتاب٣/٣٤٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي٢/١٩.

(٥) شرح الجمل٢/٣١٦.

قال الأزهري[١]: « وذهب بعضهم إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كـ:(إبلي) بكسرتين، كسرة الإتباع، والكسرة الأصلية ؛ لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة، فلا تثقلها».

(١) التصريح بمضمون التوضيح٥/١٩٦. ينظر: شذا العرف في فن الصرف ص١٠٧، والنسب في العربية ص٤٨.

١٣- الوقف على الاسم المقصور المنَّون

قال أبو منصور البغدادي[١]:«وأمَّا الَّذِي آخرُهُ أَلِفٌ فلابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ قبلَهَا فتحَةٌ، وهوَ علَى ضَربَينِ: مُنْصَرِفٌ، وغيرُ مُنْصَرِفٍ.

فالمُنْصَرِفُ يلحقُهُ التَّنوينُ[٢]، فَيَلتَقِي معَ الألِف، فتُحْذَفُ الألفُ لالتِقَاءِ السَّاكنَينِ فِي الدَّرَجِ؛ كقولِكَ: هذِهِ رَحًى، وهذِهِ نَوًى، فاعلَمْ، فإذَا وقَفْتَ علَى ذلكَ وقَفْتَ بالألف.

وغيرُ المُنْصَرِفِ لَا يلحَقُهُ التَّنوينُ، فتثبُتُ الألفُ فيهِ فِي الوَقْفِ والوَصْلِ؛ كقولِك: هذهِ حُبْلَى، وبُشْرَى، وذِكْرَى».

يوقف على الاسم المقصور المنون بالألف في جميع الأحوال، تقول: هذه عصا، ورأيت عصا، ونظرتُ إلى عصا، لا اختلاف بينهم في هذا اللفظ، وقد اختُلف في هذه الألف على ثلاثة مذاهب[٣]:

<u>المذهب الأول:</u> الألف في آخر الاسم المقصور إذا وُقف عليها هي ألف الأصل –التي هي لام الكلمة–في جميع أحوالها: رفعا ونصبا وجرًّا، وهذا قول أبي عمرو، والكسائي، والسيرافي، ونسب للكوفيين، وابن كيسان، وهو قول

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٢٤٧.

(٢) علامة لصرفه، وهو ساكن. والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء –أعني المقصور– أن حرف إعرابه الألف، والألف لا يصح تحريكها ؛ لأنها إن حُركت انقلبت همزة. ينظر: المرتجل ص٤٥.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: التبيين ص٢٠٦، واللباب للعكبري٢/٢٠٦، والمرتجل ص٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش٩/٧٧، واللمحة في شرح الملحة١/١٨٠، وشرح الشافية للفسوي٢/٦٩٥.

سيبويه والخليل فيما قال ابن الباذش، وابن مالك(١)، وهو ظاهر اختيار أبي منصور البغدادي.

قال ابن عصفور(٢): «ومنهم من ذهب إلى أن الألف التي في آخر رَحَى إذا وقفت عليه في جميع الأحوال ألف أصل وهو مذهب الكسائي».

واحتجوا لصحة مذهبهم بما يأتي:

– أن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي؛ لأنه إذا التقى ساكنان: ألف الأصل والتنوين لم يكن بدٌّ من حذف أحدهما، وكان حذف التنوين أولى ؛ لأنه زائد، لأنَّ التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين، فكيف إذا التقى مع ساكن آخر(٣).

– أن هذه الألف وقعت رويًّا في الشعر، وذلك في قول الشاعر(٤):

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرًى ∴ صادَفَ زَادًا وَحَدِيْثاً مَا اشْتَهى

فألِف (سُرى) هي الرّوي، ولا خلاف بين أهل القوافي أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًّا(٥).

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء١/٤١٧، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤٣٠، والمرتجل ص٤٧، وشرح الشافية للرضي٢/٢٨٣، والإقناع لابن الباذش ١/٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش٩/٧٦، والتخمير٤/٢٢٨، واللمحة في شح الملحة١/١٨٢، وشرح الكافية الشافية٤/١٩٨٤، والمساعد٤/٣٠٥، وتوضيح المقاصد٣/١٤٧٠، والمقاصد النحوية٤/٢٠٦٥، والهمع٦/٢٠٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٥، وشرح الشافية للفسوي٢/٦٩٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٣٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٣٠، والتبيين ص١٨٩.

(٤) من الرجز المشطور، للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٤٦٦-٤٦٧، والمقاصد النحوية٤/٢٠٦٤.

(٥) ينظر: المرتجل ص٤٧-٤٨.

– جواز إمالة هذه الألف حالة النصب، مما يدلّ على أصالتها، وذلك في قوله ﷻ [١]:﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[٢].

– كتابة هذه الألف ياءً، في قوله ﷻ [٣]: ﴿ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾، وألف التنوين تكتب ألفًا[٤]. وقد رد العكبري هذه الألة[٥].

<u>المذهب الثاني:</u> اعتبار المقصور الموقوف عليه كالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة. ونُسب هذا القول إلى سيبويه[٦]، ومعظم النحويين، وهو أحد قولي الفارسي[٧].

واحتجوا لصحة مذهبهم بإجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح، فكما أنك تحذف التنوين في الوقف على (زيد) في حال الرفع والخفض، فكذلك تفعل

---

(١) سورة البقرة، من الآية:١٢٥.

(٢) ينظر: المرتجل ص٤٨، وشرح الشافية للرضي٢/٢٨٤، واللمحة في شرح الملحة١/١٨٠، وتوضيح المقاصد٣/١٤٧٠.

(٣) سورة طه ، من الآية: ١٠.

(٤) ينظر: المرتجل ص٤٨، والتبيين ص١٩٠، وشرح الشافية للرضي٢/٢٨٤، واللمحة في شرح الملحة١/١٨٣.

(٥) ينظر: التبيين١٩١-١٩٢.

(٦) ينظر: الكتاب٤/١٨٧، وشرحه للسيرافي٥/٦٠، والنكت للأعلم٢/١١١١-١١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤٣٠.
وفي المقاصد الشافية٨/١٠: « ولا نصَّ لسيبويه في المسألة يُؤخَذُ له منه مذهبٌ، فزعم ابنُ عصفور وهو يظهر من ابن جني أنَّ رأيه رأيُ الفارسي، وزعم السيرافي أن رأيه رأيُ الكسائي ولسنا لتحقيق ذلك هنا »، والمنصوص فيه قبلُ أن له رأيا أرجح.

(٧) ينظر: التبيين ص٢٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٤٢٩، والتخمير٤/٢٢٨، وشرح الكافية الشافية٤/١٩٨٣، واللمحة في شرح الملحة١/١٨٠، وتوضيح المقاصد٣/١٤٧١.

بـ(رحَى)، وكما أنك تبدل من التنوين ألفًا في حال النصب، فكذلك تفعل بـ(رحى) في النصب أيضًا[١].

المذهب الثالث: الألف في المقصور الموقوف عليه بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة: رفعا ونصبا وجرًّا، وهو قول الأخفش، والفراء، والمازني [٢].

واحتجوا لصحة مذهبهم بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حالة النصب من الصحيح؛ لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها، يقول ابن عصفور: «وحجته أنَّ التنوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة فأشبه (زيدًا) في حال النصب، وكما أنك تبدل من التنوين في(زيد) المنصوب الألف، فكذلك (رحى) وأمثاله تبدل من تنوينه ألفا إذا وقفت عليه في جميع الأحوال»(٣).

بعد هذا العَرْض، والذي يتضح من خلاله أن للعلماء في ألف المقصور المنون عند الوقف ثلاثةَ مذاهب؛ الأول: أنها بدل من التنوين في النصب ولام الكلمة في الرفع والجر، والثاني: أنها بدل من التنوين في جميع أحواله، والثالث أنها لام الكلمة لا بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة وهو اختيار أبي منصور البغدادي، يترجح لدي المذهب الأول؛ إجراءً للمقصور مجرى الصحيح؛ لتجري مسائل الباب على سنن واحد، وذلك أنّ الصحيحَ هو الأصلُ المعلومُ، والمقصورُ مجهولٌ من جهةِ اللّفظِ فيجبُ أن يحملَ على المعلومِ الظَّاهِرِ؛ إذ حكم المجهولات أن تردّ إلى المعلومات، والمقدّرُ محمولٌ على المُحقّق(٤).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٣٠، والمرتجل ص٥٠، وشرح المفصل٩/٧٦.

(٢) ينظر: التكملة ص٢٦، والإقناع لابن الباذش١/٣٥٣، والتخمير ٤/٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش٩/٧٧، والإيضاح في شرح المفصل٢/٣١٠، والمقاصد الشافية٨/١٠، والمساعد٤/٣٠٤، والهمع٦/٢٠٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢٩، وينظر: اللباب٢/٢٠٨.

(٤) ينظر: التبيين ص١٨٧.

وقد صححه ابن عصفور أيضًا بقوله:« والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. وأما مذهب الكسائي فالذي يبطله أنَّ الألف لا تمال في حال النصب ولا تقع قافية، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست ألف الأصل، إذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيء من ذلك فيها. وأما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أنَّ الألف تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية، ألا ترى أنَّ القراء قد قرأوا: ﴿مُفتَرى﴾، وقُرئ إذا كان في موضع رفع أو خفض بالإمالة إذا وقفوا، ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يجز ذلك فيها، فتبين إذن أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه».

أما المقصور غير المنون كـ(حبلى) فلا خلاف أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، كما نص أبو منصور البغدادي، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة، كقول لبيد(١):

رَهْطُ ابنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلْ

قال ابن الخشاب(٢):« فإن لم يكن المقصور منوناً، نحو: حبلى وبشرى، وسكرى، كانت ألفه التي من نفس الكلمة ثابتة وصلا ووقفاً بلا خلاف بين القوم ؛ لأن حكمها عندهم لم يختلف، فتقول: هذه حبلى يا هذا، وتقف، كذاك فتقول: هذه حبلى...فإن لقيها ساكن غير التنوين حذفتها للقائه فقلت: هذه حبلى القوم، ورأيت الفتى الظريف».

❍❍❍

(١) من الرمل، في ديوانه ص١٩٩، والارتشاف٨٠٣/٢، والمساعد٣٠٧/٤، وتمهيد القواعد٥٢٩٢/١٠، وشرح الشافية للفسوي٦٩٧/٢.

(٢) المرتجل ص٥٠. وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٤/٥. وتأمل بقية اللغات في ذلك في:المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٣٣١/٢-٣٣٢، وشرح الشافية للرضي٢٨٦/٢، وللفسوي٦٩٨/٢.

١٤- الخلاف في أصل "أوّل"

قال أبو منصور البغدادي(١): « اختلفُوا فِي وزنِ (أَوَّل):

فقالَ سيبويهِ(٢):هوَ علَى وزنِ (أَفْعَل)، وجعلَ الهمزةَ فِي أوَّلِهَا زائدةً بدلًا من واوٍ زائدةٍ، وكانت فِي الأصل: وَوَّل ، والواوُ الأولَى منهَا زائدةٌ ، وكلُّ واوينِ اجتمعَتَا فِي أوَّلِ الكلمةِ قُلِبَتِ الأولَى منهُمَا همزةٌ، فذلِكَ قيل: أوَّلُ، وهوَ تذكيرٌ، وتأنيثُهُ: أُولَى، علَى وزنِ (أُفْعَل).

وقالَ آخرُونَ: أَوَّلُ علَى وزنِ (فَعْلَلُ)، وهمزتُهَا بدَلٌ من واوٍ، وتأنيثُهَا: أُوْلَى(٣)، علَى وزنِ (فُعْلَى).

وهذَا القولُ أقرَبُ إلَى الصَّوابِ ؛ لأنَّ إلحاقَ الزِّيادةِ بآخرِ الكلمةِ أولَى منْ إلحاقِهَا بأوَّلِهَا، فَلأَنْ يزيدَ اللَّامَ فِي آخرِهِ فيقولَ: فَعْلَلُ أَوْلَى منْ أنْ يزيدَ الهمزةَ فِي أوَّلِهِ فيقولَ: أَفْعَلُ؛ لأنَّ أواخرَ الكلماتِ بالتَّعليلِ أولَى من أوائِلِهَا.

وقالَ جماعةٌ منَ النَّحْوِيِّينَ: كانَ الأوَّلُ فِي الأصلِ: أَوْأَلَ؛ فقُلِبَتْ إحدَى الهمزَتَينِ لمَّا اجتمعَتَا ونُقِلَتَا واوًا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ إحدَى الواوَينِ فِي الأخرَى، فقيلَ: أوَّلُ، واستدلُّوا علَى ذلكَ بقولِهِمْ فِي تأنيثِهِ: أُولَى، وقالُوا: إنَّ الهمزةَ فِي الأوَّلِ فاءُ الفعلِ».

(١) تفسير الأسماء والصفات١/٥٠٢-٥٠٣.

(٢) الكتاب٣/١٩٥، ٤/٣٧٤.

(٣) وأصلها: وُوْلَى، فأبدلت الواو همزة لانضمامها ضمًا لازما. ينظر: التبيان للعكبري١/٥٧.

(أوَّل) كلمة نادرة، لا يُعلم لها نظير في كلام العرب؛ لأنه لم تجئ الفاء واوًا والعين كذلك إلا في هذا الحرف كما نص الفارسي(١)، لذا اختلف العلماء في أصلها ووزنها على مذهبين(٢):

المذهب الأول: مذهب سيبويه والبصريين، وهو أن (أوّل):أفعل، وأصله: وول، فاؤه وعينه واو، وهو أفعل تفضيل، والهمزة زائدة فيه كما في (أفضل)، فصنع به من الإبدال ما يجب لنظائره، قال سيبويه(٣): «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزائد وإلى غير الزائد، ألا تراهم قالوا:أول وأوائل، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف».

وقال أيضا(٤): «وأما (أول) فهو أفعل، يدلك على ذلك قولهم: هو أول منه ومررت بأول منك».

---

(١) المسائل الشيرازيات١/٣، والحلبيات ص٩.وقال ابن الخباز: «هذا تركيب غريب ؛ لأن الفاء والعين وقعتا واوين » الغرة المخفية٢/٧٢٧. ومراده بالغرابة هنا:القلة، لا الاعتراض.

(٢) **ينظر تفصيل ذلك في:** العين ٨/٣٦٨، والكتاب ٣/١٩٥، ٤، ٣٧٠، ٣٧٤، والمجاز ١/٤٠٨، والمقتضب٣/٣٤٠، والأصول ٣/٣٣٩، ٣٤٠، واشتقاق أسماء الله الحسني ص٢٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي٣/٤٥٩، وإعراب النحاس ١/٢١٩، والمسائل الشيرازيات١/٣، والبغداديات ص٨٧-٩٠، والمنصف ٢/٢٠١-٢٠٤، وسر الصناعة ٢/٦٠٠، والصحاح ٥/١٨٣٨، ومشكل إعراب القرآن١/٩١، والمحرر الوجيز ١/١٣٤، والبيان لابن الأنباري ١/٧٨، والتبيان للعكبري ١/٥٨، واللباب له٢/٢٣٥، وقواعد المطارحة ص٤٢٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٤٠، وشرح الكافية له٣/٤٦٠، وشرح المفصل ٦/٣٤، ٩٧، والممتع٢/٥٦٤، والكوكب الدراري للإسنوي ص٢٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٥١، والدر المصون ١/٣١٧، وسفر السعادة ١/١٢٠، والهمع ٣/١٩٩، وعقود الزبرجد ٢/١٠٠، وائتلاف النصرة ص٨٦، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ص١٠، والتطور النحوي لبرجشتراسر ص٤٠، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ص٤٣٦.

(٣) الكتاب٤/٣٧٠.

(٤) السابق٣/١٩٥.

وقال الزجاجي[١]: «وزن (أول) :(أفعل) وفاؤه وعينه واوان، والدليل على أنه (أفعل) وليس «بفوعل» كما ذهب إليه بعض النحويين؛ اتصال «من» به، ولا تتصل إلا «بأفعل»، فيقال: «أنا أول من فلان» ومؤنثه الأولى كقولك: «زيد أفضل من فلان»، ومؤنثه: الفضلى...وفي جمع التكسير: الأوائل، كقولك: الأفاضل، وأصله: الأواول ؛ فأبدل الواو همزة لاجتماع واوين في الجمع بينهما ألف، بادلت العرب الواو في مثل هذا همزة».

ولم يُستعمل من(أول) فِعْلٌ ؛ ؛ لأنه على أفعل الذي للتفضيل الذي تلزمه (من)، وكذلك منع الصَّرف، قال المبرد [٢]: «وممّا رُفِض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أَوّل)، وهو (أَفْعَل)، يدلُّك على ذلك قولهم: هو أَوّل منه، كقولك: هو أَفضل منه وأَفضل الناس، وأَنَّ مؤنثه: الأُولى، كما تقول: الكُبْرى والصُغْرى، ولما كانت فاؤه من موضع عينه، ومثل هذا لا يكون في الفعل».

وقال الفارسي أيضًا [٣] :«فأما رفضهم لاستعمال الفعل منه فلما كان يتكرر فيه من حروف العلة، وكان ذلك واجبًا، إذ قد تركوا تصريف بعض ما لا تكرر فيه هذه الحروف، كقولهم:يدع، وقولهم: عسى زيد أن يقوم، وتركوا تصريف بعض الصحيح، فقالوا: رجل آبل الناس، ولم يلفظوا بالفعل منه...فإذا جاء هذا النحو من الصحيح غير منصرفٌ فألا يصّرف نحو :(أوّل) أجدر».

هذا المذهب هو المشهور عن البصريين، ونُقل عنهم في ذلك مذهبان آخران، حكاهما عنهم الرضي بقوله: « أما (أول)، فمذهب البصريين أنه (أفعل)؛ ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب (وَوَل) كدَدَن، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في (أوّل) ومتصرفاته، وقال بعضهم:

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٠٤.
(٢) المقتضب١/١٥١-١٥٢. وينظر: الممتع ٢/٥٦٣.
(٣) المسائل الشيرازيات ١/١١- ١٢، والبغداديات ص٩٠.وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢١٩، و ائتلاف النصرة ص٨٦ .

أصله(أَوْأَل)، من: وَأَلَ، أي:نجا، لأن النجاة في السبق، وقيل: أصله (أَأْوَل) من: آل، أي رجع، ؛لأن كل شئ يرجع إلى أوَّله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، فقلبت في الوجهين: الهمزة واوًا قلبا شاذا».

وخطأ العكبري القولين الأخيرين للبصريين، وعلل ذلك بقوله[١]:« وكلا القولين خطأ ؛ لأن حكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تقلب ألفا، مثل: آدم، وحكم الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، فأما أن تبدل واوًا فلا. فإن قيل: الإبدال هنا شاذ كما أن دعوى كون الفاء والعين واوين شاذ . قيل:عنه جوابان ؛ أحدهما: أن كون الفاء والعين هنا من موضع واحد ليس من الشاذ ؛ لأن الهمزة هنا قبلهما وبسبب ذلك لزم الإدغام فلم يلزم الثقل المحذور. والثاني: أن شذوذ التكرير أقرب من شذوذ الإبدال فيما ادعوا».

<u>المذهب الثاني</u>: مذهب الكوفيين، ولهم في ذلك قولان:

الأول: ذهب الفراء إلى أنه (أفعل)، وأجاز أن يكون من (وَأَلَ)، وأصله: أَوْأَل، خففت الهمزة الثانية فأبدلت واوا، وأدغمتا.

وأجاز أن يكون من (أُلْتُ)، فهو في الأصل: أَأْوَل، أبدلت الهمزة الثانية واوا وأدغمت في الواو، وهو موافق لأحد مذهبي البصريين.

حكى ابن جني المذهبين، وعقب عليهما بقوله[٢]:« القياس يَحْظُر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنه لو كان في الأصل(أوْأل) لجاز أن يجيء على أصله ؛ ولم نسمعهم نطقوا به هكذا!، فإن قلت: ما تُنكِرُ أن يكون أُلزم التخفيف، كما تقول في(النبيّ والبريَّة)؟ قيل: لو خُفِّف لقيل:(أَوَل).....وكذلك لو كان من:"(أُلْتُ) لقيل:(أَأْول)، فأمَّا أن تُبدل الهمزة،

(١) اللباب٢/٢٣٦.

(٢) المنصف ٢/٢٠٢، وينظر: الممتع٢/٥٦٤، وقواعد المطارحة ص٤٢٧، وعقود الزبرجد ٢/٢٢٠.

أو الألف المنقلبة عن الهمزة واوًا، فهذا غير معروف ؛ والقول الأول كأن فيه بعض الشُّبهة ؛ وكلاهما ساقط».

الثـاني: نُسب لبعض الكوفيين أن (أوَّل):فوعل، من (وَوَل)، وأصله (أَوْأَل)، أو من: وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، قال الرضي[(١)]: «قال الكوفيون: هو (فوعل) من: وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: فوعل، من تركيب: وَوَل، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل».

وضعف هذا المذهب– بكونه على وزن (فوعل)[(٢)] – اتّصال (مِنْ) به؛ على حدِّ اتّصالها بـ(أَفْعَل) التَّفضيل مع منعه الصرف ؛ لقولهم: ما لقيتكَ مذ أوَّلَ من أمسِ؛ فجرى هذا مجرى قولهم: هو أعلم من عمرٍو، وزيد أطول من بكرٍ.

قال الزجاجي[(٣)]:«الدليل على أنه(أفعل)وليس بـ(فوعل) كما ذهب إليه بعض النحويين اتصال(مِنْ) به، ولا تتصل إلا بـ(أفعل)، فيقال: أنا أول من فلانٍ».

ورده السمين أيضا بأنه لو كان (فَوْعَلا) لوجب أن يكون مصروفًا، لا ممنوعا من الصرف[(٤)].

<u>المذهب الثالث:</u> الذي حكاه المؤلف عن بعضهم بقوله: «وقال آخرُونَ: أَوَّلُ علَى وزنِ (فَعْلَلُ)، وهمزتُهَا بدَلٌ من واوٍ، وتأنيثُهَا: أُولَى، علَى وزنِ (فُعْلَى)»، ولم أقف عليه عند غيره، ولا أستبعد أن يكون رأيَهُ، وحكاه بقوله عن بعضهم من باب التواضع ولهذا استصوبه وعلل له فقال: « وهذَا القولُ أقرَبُ إلَى الصَّوابِ ؛ لأنَّ إلحاقَ الزِّيادةِ بآخرِ الكلمةِ أولَى من إلحاقِهَا بأوَّلِهَا، فَلأَنْ

(١) شرح الكافية٣/٤٦٠.وينظر: سفر السعادة١/١٢٠.
(٢) ينظر: شرح الكافية٣/٤٦٠، والممتع٢/٥٦٣.
(٣) اشتقاق أسماء الله الحسني ص٢٠٤.
(٤) الدر المصون١/٢٠٥.

يزيدَ اللَّامَ فِي آخرِهِ فيقولَ: فَعْلَلُ أَوْلَى منْ أنْ يزيدَ الهمزةَ فِي أوَّلِهِ فيقولَ: أَفْعَلُ؛ لأنَّ أواخرَ الكلماتِ بالتَّعليلِ أولَى من أوائِلِهَا». وعليه فالهمزة التي تقابل الفاء عنده أصلية، وليست زائدة، وأصله: وَوْلَلَ، اللام الثانية للإلحاق.

وبعد عرض مذاهب العلماء في (أول) والمآخذ على بعضها ، فقد اختلفت رؤى العلماء في ترجيحها، فرجح ابن جني مذهب البصريين بقوله[١]: «والقول ما يقوله أصحابنا: إن (أول) ليس بمشتق من (فِعْلٍ) وفاؤه وعينه واوان».

ورجح الزبيدي[٢] القول الأول المحكيَّ عن الفراء من أقوال أهل الكوفة بقوله: «وهذا المذهب هو أصح، وأحسن، وأقيس».

ورجحه السيوطي أيضًا بقوله[٣]: «الصحيح أنه أصله: (أوأل) بوزن (أفعل)، قلبت الهمزة الثانية واوًا ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع:أوائل».

وأرجح المذهب الذي أورده أبو منصور البغدادي حكايةً أو قولا، للعلَّة الذي ذكرها واختاره من أجلها، وهي أن أطراف الكلمات محل التغيير لا أوائلها.

وقد أفاد المؤلف من أقوال النحويين في لفظ (أول) في الحديث عنها من جهة العقيدة، فقال: « فقد قيلَ: إنَّ أَوَّلَ مأخوذٌ من قولِهِمْ: آلَ يَؤُولُ أَوْلًا ، أيْ: عادَ ورجعَ[٤] .

فعلَى هذَا التَّأويلِ يكونُ (الأَوَّلُ) بمعنَى العائِدِ ، واللهُ – سبحانَهُ– يعودُ علَى عبادِهِ بإنعامِهِ، فهوَ الأَوَّلُ علَى الحقيقةِ، فقد قيلَ: إنَّ هذَا الاسمَ موضوعٌ للسَّابِقِ المتقدِمِ ليسَ بمأخوذٍ من آلَ يؤُولُ أَوْلًا ، وهذَا القولُ أصحُّ[٥]؛ لأنَّ اللهَ ﷻ لمْ يزَلْ أَوَّلًا ، ولَا يَصِحُّ وصفُهُ بالعَودِ فِي الأزَلِ».

❍❍❍

(١) المنصف:٢/٢٠٤.

(٢) ائتلاف النصرة ص٨٧ .

(٣) الهمع ٣/١٩٩.

(٤) ينظر: الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء١/٣١٤، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٥.

(٥) ينظر: منتهى المنى ص١٧٧.

١٥- الخلاف في اشتقاق (الاسم)

قال أبو منصور البغدادي[١]:« قالَ أكثرُ النَّحويّينَ: إنَّ الاسمَ مأخوذٌ مِن «سِمْوٍ، وسُمْوٍ»، على وزْنِ: عِلْوٍ وَعُلْو، وَحِنْو وَحُنْو.

قالَ الزَّجاجُ[٢]: «الاسمُ مشتَقٌّ منَ السُّمُوّ، والسُّمُوُّ: الرِّفعَةُ ، والأصلُ فيهِ: سِمْو بالواوِ علَى وزْنِ: حِمْلٍ، وَجَمْعُهُ: أسماءٌ، مثل: قِنْوٍ وأقنَاءٍ ، وحِنْوٍ وأحنَاءٍ.

ومَنْ قالَ: إنَّهُ مأخوذٌ مِن: وسمتُ وسْمًا وسِمَةً، فقدْ غلطَ؛ لأنَّا لا نعرفُ شيئًا دخلَتْهُ ألفُ الوصلِ ممَّا حُذِفَتْ فاؤُهُ».

وعَنِيَ الزَّجاجُ بذلكَ فاءَ الفِعْل، نَحْو الواوِ الَّتي بِمَنْزِلةِ الفَاءِ فِي: (وِعْدَةٍ، وَوِزْنَةٍ)، لمَّا حُذفَتِ الواوُ منهُمَا صارَ تقديرُهُمَا: عِدَةً وزِنَةً، ولمْ يدخُلْ عليهِمَا ألفُ الوصل، ولمْ يُقَلْ فيهِمَا: «اِعْدٌ» ولَا «اِزْنٌ»، كذلكَ الاسمُ، لوْ كانَ أصلُهُ منَ «الوسْمِ» وَحُذفَتِ الواوُ منهُ، وصارَتْ: سِمَةً، لما جازَ دخولُ ألفِ الوَصْلِ عليه، فلمَّا دخلَتْ ألفُ الوصلِ عليهِ، فقِيلَ: اسْمٌ، دلَّ علَى أنَّهُ «سمو»، فقِيلَ فيهِ: اسمٌ، كمَا قيلَ فِي بنوٍ: ابْنٌ.

قالَ[٣]: «ولَوْ كانَ أصلُهُ منَ «الوسْمِ» لكانَ تصغيرُهُ إذَا حُذفَ ألفُ الوصلِ منهُ: وُسَيْمَة، كمَا أنَّ تصغيرَ (عِدَةٍ، وصِلَةٍ): وُعَيْدَةٌ وَوُصَيْلَةٌ، فلمَّا كانَ تصغيرُ الاسمِ (سُمَيّ) دلَّ علَى أنَّهُ فِي الأصلِ مأخوذٌ منَ (سموٍ)».

قالَ عبدُ القاهِرِ: أرادَ بذلكَ أنَّهُ لمَّا كانَ أصلُهُ منَ (سمو) –بالواوِ–، قيلَ في التَّصغير: سُمَيْوَةٌ...».

---

(١) تفسير الأسماء والصفات١/١٣٢-١٣٤.

(٢) وورد قوله في: معاني القرآن وإعرابه١/٤٠.

(٣) أي الزجاج، والنص في معانيه١/٣٩-٤٠-بتصرف.وينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٥٦.

اختلف العلماء في اشتقاق لفظ (اسم) على مذهبين(١):

المذهب الأول: مذهب البصريين، أنه مشتق من (السمو)؛ وهو العلو؛ لأنه يعلو على مسماه، فالمحذوف هو لام الكلمة، ووزنه: إِفْع، وقد اختار أبو منصور البغدادي هذا المذهب.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنه مشتق من (الوسم)، وهو العلامة، والاسم علامة على المُسمَّى، فالفاء محذوفة، ووزنه: (إِعْل)، والهمزة عوض عن الفاء.

والحق أن متقدمي الكوفة لم يصح نسبة هذا المذهب إليهم لأدلة، أهمها:

١- قول الزجاجي(٢): «أجمع علماء البصريين- ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثق به- أن اشتقاق (اسم) من سموت أسمو، أي: علوت، كأنه جعل تنويها بالدلالة عن المسمَّي لما كان تحته فأصله:سِمْوٌ، على وزن حِمْلٍ، وعِذْقٍ، وقِنْوٍ، وحِنْوٍ». ولو صَحَّتِ النسبة إلي الكوفيين لما

---

(١) **تحر تفصيل ذلك في:** العين٣١٨/٧ – (سمو)، والكتاب ٤٥٤/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٣/١، والمقتضب ٩٠/٢، والإبانة والتفهيم ص٣٠، والأصول٣٢٢/٣، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٢٥، والزينة ٧/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٥١/١، وإعراب القرآن للنحاس١٦٧/١، وصناعة الكتاب ص٦٤، والمنصف٦٠/١، والتصريف الملوكي ص١٨٣، ورسالة الملائكة ص١٢٨، والمخصص ١٣٤/١٧، وشرح المقدمة المحسبة٩٧/١، والأمالي الشجرية٢٨١/٢، وثمار الصناعة ص١٣٨، والإنصاف ٦/١، والتبيين ص١٣٢، ومسائل خلافية للعكبري ص٥٥، والمتبع في شرح اللمع ١١٨/١، واللباب للعكبري٤٦/١، والفصول الخمسون ص١٥٠، والغرة المخفية٨٥/١، وشرح الملوكي في التصريف صـ٤٠٥، والمغني لابن فلاح١١٣/١، والممتع لابن عصفو٦٢٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٥٨/٢، ٧٠/٣، والكافي في الإفصاح: ١٧/٢، واللؤلؤة ص٢٧، وائتلاف النصرة ص٢٧.

(٢) اشتقاق أسماء الله الحسني ص٢٥٥.وينظر: الخلاف النحوي للحلواني ص٢١٦.

تردَّد الزجاجي في إثباتها، ولما قال: «وقد حُكِيَ أن بعضهم يذهب إلى أن أصله من(وسمتُ) كأنه جعل سِمَةَ المسمَّى».

ولمَا سكت الزجاج(١)- أيضا- عن عدم النسبة بقوله :"ومن قال:إن اسمًا مأخوذ من(وسمت) فهو غلطٌ"، وهو بينه وبين شيخه ثعلب من المنافرة والمخالفة، ما يجعله لا يدعُ مثل ذلك. فلعل القائل بهذا اعتمد على قول عليّ بن حمزة، ونصه: «وهذا الذي قاله وإن كان مذهب أهل الكوفة فهو غلطٌ»(٢). وعلىٌ ابن حمزة من المشتغلين باللغة لا بالنحو.

علاوةً على أن ابن السراج، وابن جني، والجواليقي، والمعري(٣) تعرضوا لذكر هذه القضية واقتصروا على ذكر مذهب البصريين وحدهم، فهذا دليل على أن الخلاف قد شاع بعد ذلك.

٢-ورود نقول في كتب الكوفيين أنفسهم تخالف هذا الموروث؛ ففي معاني الفراء ما يقضي بأن المذهبين مذهب واحد، فقال الفراء بصدد حديثه عن (أشياء)(٤) : «وقد قالت العرب: هذا من أبناواتِ سَعْدٍ، وأُعِيذُكَ بأسماوات الله، وواحدها: أسماء". فمفاد قول الفراء أنه يري أن الاسم جمعه أسماءٌ، وجمع أسماءٍ: أسماوات، فلام الكلمة-حينئذ- واوٌ وفق ما قرَّر البصريون.

وكذلك قول ابن الأنباري الكوفي(٥):«ألفات الوصل في الأسماء تسعة: ألف ابن، وابنة، واثنين، واثنتين، وامرئ، وامرأة، واسم، واست، والرجل. فثمانية

(١) ينظر: معاني القرآن ٤٦/١، والإبانة والتفهيم ص٣٩، وقد نص فيه على المذهب البصري وحده.

(٢) التنبيهات ص٣٣٩- بهامش المنقوص والممدود للفراء.

(٣) ينظر: الأصول ٣٢٢/٣، والمنصف ٦٠/١، وشرح أدب الكاتب ص١٩، ورسالة الملائكة ص١٢٨.

(٤) معاني الفراء:٣٢١/١.

(٥) مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري ص٣١، وكتاب شرح الألفات له أيضا ص٤٥٥- ضمن مجلة المجمع العلمي م٣٧ ج٣.

تُعرف بسقوطها من التصغير، وتكسر في الابتداء، فتقول في تصغيرهن: بُنَيّ، وبُنيّة، وثُنيّان، وثنيَّتان، ومُرَئ، ومريّة، وسُميّ، وسُتَيْهة، والتاسعة تُعرف بدخولها مع اللام للتعريف، وسقوطها عند التنكير، كقولك: رجل والرجل...».

فتصغير ابن الأنباري الاسم على(سُمَيّ) أحد أدلة البصريين.

وقوله أيضا(١): «وألف(اسم) كُسرت ؛ لأنه أمرٌ من (سميت)...".

ونقل ابن سعيد المؤدب موافقة ثعلب للبصريين(٢)، فَمَن من الكوفيين- إذن- صحَّ عنه ما نُسب إليهم .

وبناءً على قيام الخلاف بين المذهبين في كتب الخلاف، فمذهب الكوفيين حَسَنٌ من جهة المعني(٣)، مخالف للاشتقاق، ومذهب البصريين موافق من جهة المعنى والاشتقاق، قال أبو عمر الكوفي(٤):«اشتقاق الاسم من السُّمُوِّ في المعني غير ظاهر عند مَنْ لم يُنْعِم النَّظر في علم الاشتقاق، وذلك أن السُّمُوِّ هو العُلُو والارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعني؛ إذ ليس في حَدِّهِ ما يدلُّ على ذلك، ولكن إذا أَنْعَمْتَ النَّظر، وأنصفتَ نفسَك، تبيَّن لك معناه في الاسم، وذلك-أن الشيء إذا لم يكن له اسمٌ كان مجهولاً خاملاً لا يُذكرُ ولا يُعْرَفُ، فيكون الاسم فيه من السُّمُوِّ". بالإضافة إلى أنه أقلُّ اعتلالاً».

وقال مكي بن أبي طالب أيضًا(٥):«قول الكوفيين قول يساعده المعنى، ويبطله التصريف...».

---

(١) ينظر السابق ذاته.

(٢) ينظر: دقائق التصريف ص٥٠٠.

(٣) ألمح إلى ذلك:ابن الخشاب، وابن الأنباري، والعكبرى، وابن أبي الربيع، وابن يعيش. ينظر:المرتجل ص٦، وأسرار العربية ص٥، والتبيان ٣/١، والكافي٢٠/٢، وشرح المفصل٣٢/١.

(٤) البيان في شرح اللمع ص٧. وينظر:المغني لابن فلاح١١٤/١.

(٥) الهداية على بلوغ النهاية:٩٠/١.

ومذهب البصريين أرجح كما اختاره أبو منصور البغدادي، ويشهد له أمور تتجلي فيما يأتي(١):

١- عود المحذوف في تكسيره على أسماء، وتصغيره على سُمَيّ، بِرَدِّ اللام فيهما، لأنهما يَرُدَّان الأسماء إلى أصولها، دون أوسام ووُسَيْم.

٢- أنك تقول في تصريف الفعل منه:«سَمَّيتُ» و"أسميتُ" في المصدر، و"تسمية" و"أسماء"، فيعود المحذوف في آخره.

٣- أن التعويض أولاً لا يكون إلا في محذوف اللام غالبًا، كـ"ابن" و"است"، أما ما حُذِفَ فاؤه فإنه يُعَوضُ في آخره كـ"عِدَة"، وحذف اللام أكثر من حذف الفاء.

٤- أن من لغاته"سُمَىً" كـ"هدىً"، وأصله من نظم"السُّمُوّ"، نص على ذلك أكثر من رجح مذهب البصريين(٢).

٥- أنه لو كان مشتقا من"السِّمَةِ" لوجب أن يكون الفعل والحرف اسمين؛ لأن صيغة كل واحد منهما سِمَةٌ على معناه، ومن شأن الحقيقة الاطراد، وَلَمَّا لم يكن كذلك علمنا أنه ليس مشتقًا من السِّمَةِ.

٦- أنك تقول لمن يُسَاوِيكَ في الاسم: هو سَمَيِّي، ولو كان من الوسم، لقلت: وَسِيمي.

وما تمَّ ترجيحه من قِبَل أبي منصور البغدادي هو مذهب أهل السنة والجماعة، يقول الباقلاني(٣): «اختلف الناس في الاسم ومم اشتقاقه؟؛ فقال: أهل الحق إنه مشتق من السمو، وقالت المعتزلة وغيرها من أهل الأهواء: إنه مشتق من السِّمة؛ وهي العلامة»، وبهذا تظهر علاقة النحو بالعقيدة.

OOO

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسني ص٢٥٥، والمرتجل ص٦، والمغني لابن فلاح١/١١٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٢١٨، والغرة المخفية١/٨٥.

(٢) ينظر: المرتجل ص٦، والصفوة الصفية ١/٦٠، والغرة المخفية١/٨٦.

(٣) تمهيد الأوائل ص٢٥٥.

خاتمة البحث

الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحَات، وبتوفيقه تتحَقَّقُ المقاصِد والغَايات، ثمَّ الصَّلاة على سَيِّدِنا محمدٍ ﷺ خَيْرِ البريَّات، وعلى آله وصَحبِه وأنصارِه وأزواجِه الطَّاهِرات.

وبعد:

فقد أثمرت الصحبة مع هذا البحث المبارك بعض النتائج؛ أهمها:

– إبراز الجهود النحوية والصرفية لإمام من أئمة الأشاعرة، لم يشتهر هذا الجانب عنده قبل هذا البحث، وبذلك تتضح أواصر القرابة بين علم النحو وعلم العقيدة.

– قرر البحث أن أبا منصور البغدادي قد خلط في آرائه بين المدرستين، وأنه مال للمذهب البصري في الآراء والمصطلح أكثر من المذهب الكوفي.

– أثبت البحث أن أدلة الصناعة النحوية قد برزت في فكر أبي منصور البغدادي وتراثه.

– أن الإمام أبا منصور البغدادي قد مُزجت في كتبه مسائل النحو بمسائل العقيدة، امتزاج اللحم بالعظم ، وفي ذلك دليل على تمكّنه في العِلْمَين معًا.

– توصل البحث في معالجة بعض مسائله إلى إثبات خلاف المشهور عن الزمخشري في القول بإفادة (لن) تأبيد النفي حتى يوافق ذلك مذهبه في الاعتزال، فقد أثبت البحث أنه قد سبقه إلى ذلك القول القاضي عبد الجبار المعتزلي، وأبو جعفر الطوسي الشيعي، والمعتزلة والشيعة يتفقا على نفي رؤية المولىﷻ.

– أن دراسة الجهود النحوية والصرفية لأعلام العقيدة التي تصطبغ مؤلفاتهم بالصبغة النحوية إثراء للدراسات النحوية، وفتح ميدان أرحب لها، وعليه فيُوصي البحث الباحثين بأن يِيمموا وجوههم نحو جهود مثل هؤلاء الأعلام.

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

(أ)

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي، ط/ عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية – بيروت – ط١ – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٢. الإبانة والتفهيم عن معاني«بسم الله الرحمن الرحيم»، للزجَّاج، حققها وعلق عليها د/عبد الفتاح سليم، ضمن أربع رسائل في النحو، ط/مكتبة الآداب، ط١–٢٠٠٣م.
٣. أبجد العلوم، لصديق حسن خان القنوجي، تحقيق/عبد الجبار زكار، ط/دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٧٨م .
٤. إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد للألوسي، تحقيق/ عدنان الدوري، ط/ مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
٥. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للزبيدي، ط/مؤسسة التاريخ العربي–بيروت –لبنان–١٩٩٤م.
٦. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا، تحقيق د/شعبان محمد إسماعيل–عالم الكتب–بيروت–ط ١–١٤٠٧ هـ= ١٩٨٧م.
٧. الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للزركشي، تحقيق/سعيد الأفغاني، ط/المكتب الإسلامي– بيروت –ط٢–١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.
٨. أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق د/محمد الدالي، ط/ مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
٩. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/رجب عثمان محمد، ط/مكتبة الخانجي–القاهرة–ط ١–١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

١٠. الأزهية في علم الحروف-لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق/عبد المعين الملوحي-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ=١٩٨١م.
١١. أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق د/فخر صالح قدارة ، ط/دار الجيل - بيروت - ط١-١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
١٢. الأسماء والصفات، للبيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه /عبد الله بن محمد الحاشدي، ط/مكتبة السوادي للتوزيع، ١٤١٢هـ.
١٣. الإشارة في النحو، للفاكهاني، تحقيق د/محمود العامودي، ط/دار الكتب العلمية -بيروت، ط١-٢٠١٨م.
١٤. اشتقاق أسماء الله الحسنى، للزجاجي، تحقيق د/عبد الحسين المبارك، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢-١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.
١٥. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١-١٩٨٥م.
١٦. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د/حمزة عبد الله النشرتي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت- ط١، ٢٠٠٣م.
١٧. إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط/دار المعارف-القاهرة-ط ٤-١٩٨٧م.
١٨. أصول الدين، لجمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، تحقيق د/ عمر وفيق الداعوق، ط/دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط١-١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٩. أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي، ط/مطبعة الدولة باستانبول-١٩٢٨م.
٢٠. أصول النحو العربي، تأليف د/ محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، بدون تاريخ.

٢١. الأصول فِي النحو، لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط٢-١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
٢٢. الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/المكتبة العصرية-بيروت-١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.
٢٣. اعتراض النحويين للدليل العقلي، إعداد/محمد بن عبد الرحمن السبيهين، ط/جامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠٠٥م.
٢٤. الاعتقاد، للبيهقي، تحقيق/ أحمد عصام الكاتب، ط/دار الآفاق الجديدة -بيروت، ط١- ١٤٠١هـ.
٢٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، ط/ المكتبة الثقافية -بيروت.
٢٦. إعراب القراءات الشَّواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق/محمد السيد عزوز- عالم الكتب-بيروت-ط ١-١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
٢٧. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد- ط/عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ٣-١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
٢٨. إعراب كلمة الرب من:"اللهم رب هذة الدعوة التامة" تصنيف / صنعة الله بن محمد، تحقيق د/ أحلام خليل محمد- ضمن مجلة آفاق الثقافة والتراث- الإمارات، ع٣٩-٢٠٠٢م.
٢٩. الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط/ دار العلم للملايين-بيروت-ط ٧-١٩٨٦م.
٣٠. الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق/علي مهنا، وسمير جابر، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان .
٣١. الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط/المجمع الثقافي-أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة- ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣م.

٣٢. الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين ابن دقيق العيد، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
٣٣. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق أ/ مصطفى السقا، ود/حامد عبد المجيد، ط/ الهيئة العامة للكتاب– القاهرة–١٩٨١م.
٣٤. الإقليد شرح المفصل لمحمود بن عمر الجندي، تحقيق د/ محمود أبو كتة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –الإدارة العامة للثقافة والنشر– ط١، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م٠
٣٥. الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش – ط/ جامعة أم القرى– مكة المكرمة – ط٢– ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
٣٦. الألغاز مع شرحها للأفزري، دراسة وتحقيقا، إعداد د/ عبد الفتاح محمد سيد، ضمن مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة، م١، ع١– ٢٠٠٦م.
٣٧. الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، الناشر/مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.
٣٨. أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب النحوي، تحقيق د/فخر سليمان قدارة، ط/ دار الجيل–بيروت، و دار عمار–عَمَّان– ط ١–١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م.
٣٩. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، تحقيق د/محمود محمد الطناحي، ط/مكتبة الخانجي–القاهرة، ط ١– ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
٤٠. الإمتاع بأحكام السماع، للإدفوي–نسخة مكتبة كوبرلي بتركيا رقم (٢٥٧).

٤١. الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء، لأحمد بن معدّ الأقليشي الأندلسي، تحقيق ودراسة د/أحمد رجب أبو سالم، طبعة دار الضياء بالكويت، ط١- ٢٠١٦م.
٤٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت-ط ١-١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
٤٣. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، للعمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، ط/ أضواء السلف - الرياض -ط١- ١٩٩٩م.
٤٤. الأنساب، للسمعاني، تحقيق/عبد الله عمر البارودي، ط/ دار الفكر - بيروت-ط١- ١٩٩٨م.
٤٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف الشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/المكتبة العصرية- ١٩٩٣م.
٤٦. الأنموذج في النحو، للزمخشري، اعتنى به/ سامي بن حمد المنصور، ط١-١٩٩٩م.
٤٧. إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق/محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٤٨. إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي، تحقيق د/محمد بن حمود الدعجاني - ط/دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط١- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٤٩. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت د/ موسى بناي العليلي- ط/ الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف والشئون الدينية- إحياء التراث الإسلامي.
٥٠. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك - ط/ دار النفائس - بيروت - ط٦ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥١. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، تحقيق/محيي الدين عبد الرحمن رمضان- مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق-١٣٩٠هـ=١٩٧١م.

(ب)

٥٢. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود، وزميليه، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
٥٣. البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، ط/ مكتبة المعارف - بيروت.
٥٤. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق د/ صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ.
٥٥. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق أ/محمد علي النجار، ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٥٦. البعث والنشور، للبيهقي، حققه وضبطه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي الأثري، ط/مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ.
٥٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق أ/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/المكتبة العصرية-بيروت-١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
٥٨. البهجة المرضية في شرح الألفية، لجلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق/ أحمد محمد عبد المنعم، إشراف أ.د/ عبد الفتاح بحيري

إبراهيم، رسالة ماجستير مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنوفية لسنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥٩. البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ)، تحقيق د/ علاء الدين حموية، ط/ دار عمار - الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٦٠. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/طه عبد الحميد طه، ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

(ت)

٦١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الذهبي، تحقيق: د/عمر عبد السلام تدمري، ط/ دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٢. تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق/ محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، ط/ دار الفكر- بيروت- ١٩٩٥م.

٦٣. التبصير في الدين، لطاهر بن محمد أبو المظفر الإسفراييني، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، ط/ عالم الكتب - لبنان -ط١- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٤. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/عيسى البابي الحلبي.

٦٥. التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين، ط/ مكتبة العبيكان- الرياض - ط١- ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٦. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر الدمشقي، ط/دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣- - ١٤٠٤هـ.

٦٧. التحبير في المعجم الكبير، للسمعاني، تحقيق/ منيرة ناجي سالم، الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٦٨. تحرير الرواية في تقرير الكفاية، لأبي الطيب للفاسي، تحقيق د/ على البواب-١٤٠٣هـ.
٦٩. تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، تحقيق د/زهير عبد المحسن سلطان، ط/مؤسسة الرسالة، ط٢-١٩٩٤م.
٧٠. التَّخْمِير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط /دار الغرب الإسلامي، ط١-١٩٩٠م.
٧١. تذكرة الحفاظ، للحافظ لذهبي، ط/دار الكتب العلمية – بيروت، ط١.
٧٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/حسن هنداوي، ط/ دار القلم – دمشق – ط١- ١٩٩٧م، وما بعدها.
٧٣. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق أ٠د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط/ الزهراء للإعلام العربي ، ط١-١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٤. التطور النحوي للغة العربية، للمستشرق الألماني برجشتراسر، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط/٢، ١٤١٤هـ .
٧٥. التَّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض القوزي، ط/الأمانة – القاهرة – ط١- ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
٧٦. التعليقة شرح المقرب، للنحاس، تحقيق د/خير عبد الراضي، ط/مكتبة دار الزمان، ١٤٢٥هـ.
٧٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المفدى – بيروت – ط١- ١٩٨٣م.

٧٨. تفسير الأسماء والصفات، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق ودراسة د/أحمد رجب أبوسالم، ط/دار الضياء الكويت، ومركز تحقيق النصوص بالجامعة–ط١–٢٠٢١م.
٧٩. التفسير البسيط، للواحدي النيسابوري، تحقيق نخبة من الأساتذة، ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١–١٤٣٠هـ.
٨٠. تفسير الثعلبي(الكشف والبيان)، تحقيق/ الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، ط/دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان–ط١ – ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.
٨١. التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، ط/دار الكتب العلمية – بيروت –ط١– ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٨٢. تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، للفارقي، تحقيق د / سمير أحمد معلوف، ط ١٩٩٣م، ط/ معهد المخطوطات العربية–١٩٩٣م.
٨٣. التفسير الوسيط، للواحدي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط/دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان–ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
٨٤. التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، ط/عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض – ط ١–١٤٠١هـ=١٩٨١م.
٨٥. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، للباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر ، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية – ط١– ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٨٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق أ.د/علي محمد فاخر، وآخرين، ط/دار السلام، ط١–١٤٢٨هـ.
٨٧. توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د/ فايز دياب، ط/دار السلام – القاهرة – ط١– ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٨٨. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٨٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، ط/دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٩٠. التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت.

(ث)

٩١. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لزين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، دراسة وتحقيق/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان،الناشر/مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

(ج)

٩٢. جلاء الشبه في الرد على المشبهة، للمفضل بن سلمة، دراسة وتحقيق د/أحمد رجب أبو سالم، ط/دار الفتح- الأردن، ومركز تحقيق النصوص بجامعة الأزهر الشريف، ط١-٢٠١٩م.

٩٣. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط/ دار الشعب.

٩٤. جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمدٍ خير الأنام، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، ط/دار العروبة – الكويت -ط٢- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٩٥. الجمل في النحو، للزجاجي المتوفي ، حققه وقدم له د/علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٥-١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٩٦. جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط/ دار الأرقم – بيروت.
٩٧. الجنى الدانِي فِي حروف المعانِي، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة، وأ/محمد نديم فاضل، ط/منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت-ط ٢-١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
٩٨. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د/حامد نيل، ط/مكتبة النهضة المصرية – ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

(ح)

٩٩. حاشية الصبان على الأشموني، ط/دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١-١٩٩٧م.
١٠٠. الحاوي في الفتاوي، للسيوطي، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان-٢٠٠٤م.
١٠١. حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق/سعيد الأفغاني، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٤-١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.
١٠٢. الحجة للقُرَّاء السبعة، للفارسي، تحقيق /بدر الدين قهوجي، وآخرين، ط/دار المأمون للتراث، ط١-١٩٩٢م.
١٠٣. الحفاية بتوضيح الكفاية، للبُتُوشي، دراسة وتحقيق د/طه صالح أمين أغا، ط/دار الكتب العلمية بيروت،١-٢٠١٢م.
١٠٤. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/علي توفيق الحمد، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ودار الأمل- الأردن، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(خ)

١٠٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: أ/عبد السلام محمد هارون، ط/مكتبة الخانجي- القاهرة ط ١-١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١٠٦. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/محمد علي النجار، ط/عالم الكتب-بيروت.
١٠٧. الخلاف بين النحويين، د/ السيد رزق الطويل، ط/ المكتبة الفيصلية ، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

(د)

١٠٨. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديره ، ط١-١٤١١هـ/١٩٩١م ، ط/دار قتيبة- بيروت - دمشق.
١٠٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم - دمشق - ط١- ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٠. دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د/ حاتم الضامن، ط/ دار البشائر، ط١-٢٠٠٤م.
١١١. دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي، ط/ دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط١-١٤٠٥هـ.
١١٢. ديوان الأدب، لأبي إسحاق الفارابي، تحقيق د/أحمد مختار عمر، ط/مجمع اللغة العربية بالقاهرة-١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
١١٣. ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/دار المعارف، ط٥- بدون تاريخ.
١١٤. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه د/سجيع جميل الجبيلي، ط/دار صادر -ط١-١٩٩٨م.
١١٥. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د/نعمان محمد أمين طه-ط/دار المعارف -١٩٧١م.
١١٦. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه/ صلاح الدين الهادي، ط/دار المعارف.

١١٧. ديوان كُثَيِّر عزة، جمعه وشرحه د/إحسان عباس، ط/دار الثقافة بيروت –١٩٧١م.
١١٨. ديوان كعب بن سعد الغنوي، جمع /عبد الرحمن محمد الوصيفي، ط/مكتبة الآداب–٢٠٠٠م.
١١٩. ديوان كعب بن مالك بن مالك الأنصاري، تحقيق ودراسة/سامي مكي العاني، ط/مطبعة المعارف –بغداد– ط١–١٩٦٦م.
١٢٠. ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تحقيق د/إحسان عباس، ط/وزارة الإرشاد بالكويت–١٩٦٢م.
١٢١. ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه د/محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق –٢٠٠٦م.
١٢٢. ديوان الهذليين، ط/دار الكتب المصرية، ط٢–١٩٩٥م.

(ر)

١٢٣. رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، ط/ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر – بيروت – بدون .
١٢٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني–لأحمد بن عبد النور المالقي– تحقيق/ أحمد محمد الخراط– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق–ط ١–١٩٧٥م.
١٢٥. الرواية والاستشهاد باللغة، تأليف د/ محمد عيد، ط/ عالم الكتب، القاهرة–١٩٧٢م.
١٢٦. الرياض المونقة في آراء أهل العلم، لفخر الدين الرازي، تحقيق/أسعد جمعة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيرون–٢٠٠٤م.

(ز)

١٢٧. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق د/حاتم صالح الضامن، ط/مؤسسة الرسالة–بيروت– ط ١–١٤١٢–١٩٩٢م.

١٢٨. الزهد الكبير، للبيهقي، تحقيق/عامر أحمد حيدر، ط٣-، ط/مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ١٩٩٦م.

١٢٩. الزينة في الكلمات الإسلامية، لأبي حاتم الرازي، عارضه بأصوله، وعلق عليه/حسين بن فيض الله الهمذاني، ط/ دار الكتاب العربي – مصر-، ط٢- ١٩٥٧م.

(س)

١٣٠. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د/شوقي ضيف، ط/دار المعارف- القاهرة-ط ٢-١٩٨٠م.

١٣١. سبك المنظوم وفك المختوم ، لابن مالك الأندلسي، تحقيق د/ عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة، ط/ الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

١٣٢. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/حسن هنداوي، ط/ دار القلم-دمشق-ط ٢ -١٩٩٣م.

١٣٣. سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوى، تحقيق د/محمد أحمد الدَّالى، ط/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٣٤. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق/ محمد عبد القادر الأرناؤوط، وآخرين، ط/مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية- إستانبول ٢٠١٠م.

١٣٥. السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت -ط١ – ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

١٣٦. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت- ط ٤-١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٣٧. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، تأليف د/ محمود فجال، نشر النادي الأدبي بأبها- السعودية-١٤٠٧م.و ط / أضواء السلف، ط٢-١٩٩٧م.

(ش)

١٣٨. الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق/ حسن أحمد العثمان، ط/ المكتبة المكية - مكة - ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٣٩. شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة، صنعة الإمام أبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوي، تحقيق/ محمد عبد الجواد، ط/ دار المعارف- الطبعة الثالثة - بدون تاريخ.

١٤٠. شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، تحقيق/نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ط/ مكتبة الرشد الرياض.

١٤١. شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، حققه د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم -دمشق، ودار العلوم والثقافة- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٤٢. شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط/دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

١٤٣. شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، حققه وقدم له/عبد الكريم عثمان، ط/مكتبة وهبة-ط٣-١٩٩٦م.

١٤٤. شرح الألفات ، لابن الأنباري، ضمن مجلة المجمع العلمي م٣٧ ج٣.

١٤٥. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت د/ عبد الحميد السيد محمد - ط/ دار الجيل - بيروت .

١٤٦. شرح ألفية ابن معط، لابن القواس الموصلي، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، ط/مكتبة الخريجي - الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٤٧. شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، للإربيلي، تحقيق د/ حسني عبد الجليل يوسف – ط/ مكتبة الآداب – القاهرة – بدون .
١٤٨. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون– ط/دار هجر –القاهرة–ط ١–١٤١٠هـ =١٩٩٠ م.
١٤٩. شرح التسهيل للمرادي
١٥٠. شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم/ أ. د. هادي نهر، ط/هلال ناجي المحامي، ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١–١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
١٥١. شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق د / سلوى محمد عمر عرب – ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الأولى – ١٤١٨هـ .
١٥٢. شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع، تحقيق د/يحيى علوان حسون، ط/دار بغداد، ط١–٢٠١٦م.
١٥٣. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ط/ بغداد، و ط/عالم الكتب، ط١– ١٩٩٩م.
١٥٤. شرح جمل الزجاجي ، لابن الفخار، تحقيق د/روعة محمد ناجي، ط/دار الكتب العلمية –بيروت، ط١–٢٠١٣م.
١٥٥. شرح حروف المعاني، لعبد الباقي البغدادي، تحقيق د/أحمد رجب أبو سالم، ط/دار الفتح، ومركز تحقيق النصوص بجامعة الأزهر– ط١–٢٠١٩م.
١٥٦. شرح الدروس في النحو لابن الدهان – ت د/ إبراهيم محمد الإدكاوي – ط/ مطبعة الأمانة – القاهرة – الأولى – ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
١٥٧. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ محمد محيي الدين، وآخريْن – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت .

١٥٨. شرح الشافية، للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق د/حسن أحمد العثمان، الناشر/ذوي القربى، ط١-١٤٣٣هـ.
١٥٩. شرح الشافية ، للفسوي، تحقيق د/محمد محمود الجبة، ط/دار الكتب العلمية-ط١-٢٠١٨م.
١٦٠. شرح الشذور، للجوجري، تحقيق د/نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-٢٠٠٤م.
١٦١. شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العزّ الحنفي، ط/المكتب الإسلامي - بيروت-ط٤ - ١٣٩١هـ.
١٦٢. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق/ عدنان الدوري - ط/ العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
١٦٣. شرح العوامل المائة النحوية، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/البدراوي زهران، ط/دار المعارف-ط ثانية.
١٦٤. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ط/دار المعارف-القاهرة-ط ٤-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٦٥. شرح قواعد الإعراب، للقوجوي، دراسة وتحقيق/إسماعيل مروة، ط/دار الفكر، ١٩٩٧م.
١٦٦. شرح كافية ابن الحاجب، للرضيّ، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بلبيا.
١٦٧. شرح كافية ابن الحاجب، لابن القوَّاس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، ت/ ٦٩٦هـ، تحقيق د/ علي الشوملي، ط/ دار الأمل - الأردن، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
١٦٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط/جامعة أم القرى، ط١-١٩٨٢م.

١٦٩. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ط/دار الكتب المصرية بتحقيق عدة من المحققين، ولم تكتمل حتى الآن، وط/دار الكتب العلمية، تحقيق/ أحمد حسن نهدلي، وعلي سيد علي، ط١-٢٠٠٨م.
١٧٠. شرح اللمع لابن برهان، تحقيق د/ فائز فارس ، ط / الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -ط١- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٧١. شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، ط/ مكتبة المتنبي، بدون.
١٧٢. شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي- ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٧٣. شرح المقدمة المُحْسِبَةِ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق/خالد عبد الكريم-ط١-الكويت-١٩٧٦، ١٩٧٧م.
١٧٤. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د/فخر الدين قباوة، ط/ مطابع المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٣م.
١٧٥. شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق د/حسين عبد الله العمري، وآخرين، ط/دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق-ط١-١٤٢٠هـ =١٩٩٩م.
١٧٦. شواذ القراءات، للكرماني، تحقيق د/شمران العجلي، ط/مؤسسة البلاغ- بيروت.

(ص)

١٧٧. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، شرح وتحقيق/السيد أحمد صقر، ط/الهيئة العامة لقصور الثقافة-سلسلة الذخائر، العدد رقم«٩٩».
١٧٨. صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا، ط/ دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

١٧٩. الصحاح، للجوهري، تحقيق/أحمد عبد الغفور عطار، ط/دار العلم للملايين-بيروت-ط ٤-١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
١٨٠. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النِّيلِي، تحقيق د/محسن سالم العميري، ط/ جامعة أم القرى- مكة المكرمة - ١٤١٩هـ .
١٨١. صناعة الكُتَّاب، لأبي جعفر بن النحاس، تحقيق د/ بدر أحمد ضيف، ط/ مطبعة دار العلوم العربية - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(ض)

١٨٢. ضرائر الشعر، لابن عصفور، وضع حواشيه/ خليل عمران المنصور، ط/ دار الكتب العلمية، ط/١، ١٩٩٩م.
١٨٣. الضرورة الشعرية في النحو العربي ، تأليف د/ محمد حماسة عبد اللطيف - مكتبة دار العلوم - القاهرة .

(ط)

١٨٤. طبقات الحفاظ ، للسيوطي، ط/دار الكتب العلمية - بيروت- ١٤٠٣هـ، ط١.
١٨٥. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق د/الحافظ عبد العليم خان، ط/ عالم الكتب - بيروت-ط١ - ١٤٠٧هـ.
١٨٦. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د/محمود الطناحي، ود/عبد الفتاح الحلو، ط/هجر للطباعة والنشر-القاهرة، ط٢-١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
١٨٧. طبقات الشافعيين ، لابن كثير، تحقيق/ د أحمد عمر هاشم، ود /محمد زينهم محمد عزب، ط/ مكتبة الثقافة الدينية- ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م

١٨٨. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وعلَّق عليه/أبو فهر محمود محمد شاكر، ط/دار المدني-جدة.
١٨٩. طبقات الفقهاء، للشيرازي، تحقيق/خليل الميس، ط/دار القلم.

(ع)

١٩٠. العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون المالكي، تحقيق/مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة.
١٩١. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، تحقيق/أيمن نصر الأزهري- سيد مهني، ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٩٢. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، للسيوطي، تحقيق د/سلمان القضاة، ط/ دار الجيل- بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .
١٩٣. علل النحو، لأبي الحسن الوراق ، تحقيق د/محمود جاسم محمد الدرويش، ط/مكتبة الرشد الرياض-ط١- ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٩٤. عيار النظر في علم الجدل، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق/أحمد عروبي، ط/دار أسفار، ط١-٢٠١٩م.
١٩٥. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي- ط/دار الرشيد-بغداد-١٩٨٠هـ=١٩٨٢م.

(غ)

١٩٦. غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، تحقيق/حسن محمود عبد اللطيف، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٣٩١هـ.
١٩٧. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق/ حامد محمد العبدلي، ط/ دار الأنبار -بغداد- ١٩٩٠م.

(ف)

١٩٨. الفاخر في الأمثال، للمفضل بن سلمة، تحقيق /عبد العليم الطحاوي، ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١-١٩٧٤م.

١٩٩. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق / د. ممدوح محمد خسارة، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
٢٠٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام ابن حجر العسقلانِيّ، تحقيق/ محب الدين الخطيب، ط/دار المعرفة –بيروت .
٢٠١. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط/دار الآفاق الجديدة – بيروت–ط٢ – ١٩٧٧م.
٢٠٢. الفسر لابن جني شرح على ديوان المتنبي تحقيق د/ رضا رجب، ط/ دار الينابيع– ط١– ٢٠٠٤م٠
٢٠٣. الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق ودراسة/محمود الطناحي، ط/عيسى الحلبي.
٢٠٤. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق د/ حسن موسى– ط/ دار البشير – الأردن – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
٢٠٥. الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية ، للعاتكي، تحقيق د/ هزاع سعد المرشد، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت – ط١–١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م٠
٢٠٦. الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، للجامي، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م .
٢٠٧. فوات الوفيات، لابن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق / علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط/ دار الكتب العلمية– بيروت –ط١ – ٢٠٠٠م.
٢٠٨. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبد الله الفاسي، تحقيق د/ محمود يوسف فجال – ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي – الثانية – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

(ق)

٢٠٩. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢١٠. قراضة الذهب في علمي النحو والأدب تأليف أحمد التائب عثمان زاده١١٣٦هـ تحقيق د/ محمد التنوخي، ط/ دار صادر بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٩٨م٠

٢١١. القضاء والقدر، للبيهقي، تحقيق/محمد بن عبد الله آل عامر، ط/مكتبة العبيكان – الرياض السعودية –ط١– ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٢١٢. القوافي وما اشتقت ألقابها منه للمبرد، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ط/ مطبعة جامعة عين شمس –ط١ – ١٩٧٢م٠

٢١٣. قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي،حققه د/علي توفيق الحمد، وآخرين، ط/دار الأمل–الأردن، ط١–٢٠١١م.

(ك)

٢١٤. الكافي في شرح الهادي ، للزنجاني، تحقيق د/محمود فجال، ط/النون–٢٠٢٠م.

٢١٥. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق د/فيصل الحفيان، ط/ مكتبة الرشد – الرياض –ط١ – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٢١٦. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق الشيخ/عبد السلام محمد هارون، ط/دار الجيل–بيروت.

٢١٧. كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/محمود محمد الطناحي–مكتبة الخانجي–القاهرة–ط ١–١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢١٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها–لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ–تحقيق د/محيي الدين رمضان–مؤسسة الرسالة–بيروت–ط ٤–١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢١٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق/عبد الرزاق المهدي، ط/ دار إحياء التراث العربي، ط٢- ٢٠٠١م.

٢٢٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط/دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٢٢١. الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء الأيوبي، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، ط/المكتبة العصرية،٢٠٠٠م.

(ل)

٢٢٢. اللؤلؤة في علم العربية وشرحها للسرمري، تحقيق أستاذي أ٠د/ أمين عبد الله سالم، ط/ مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ-١٩٩٢م٠

٢٢٣. اللامات، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك، ط/دار الفكر - دمشق -ط٢- ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٢٤. اللامات، للهروي، تحقيق د/ أحمد عبد المنعم الرصد، ط/ مطبعة حسان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢٥. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق/محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٢٦. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق/غازي مختار طليمات، ود/عبد الإله نبهان - ط/ دار الفكر- بيروت - الأولى- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٢٢٧. اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، تحقيق وتعليق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط/دار الكتب العلمية- بيروت-ط ١-١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٢٨. لغات القرآن، لأبي زكريا الفراء، شرح وتعليق د/الموافي البيلي، ط/المكتبة العصرية بالمنصورة، ط١-٢٠١٦م.
٢٢٩. اللمحة في شرح الملحة، لابن الصايغ، تحقيق د /إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط/ الجامعة الإسلامية، ط١-١٤١٤هـ.
٢٣٠. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق/فوقية حسين محمود، ط/عالم الكتب - لبنان -ط٢-١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(م)

٢٣١. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، حققه وقدَّم له ووضع فهارسه د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي - القاهرة - ١٩٩٢م.
٢٣٢. المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق د/ عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي- ط١-١٩٩٤م.
٢٣٣. مجالس ثعلب-لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق/عبد السلام محمد هارون-دار المعارف-القاهرة-الجزء الأول ط ٤-١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، والجزء الثاني ط ٥-[١٩٨٧م].
٢٣٤. مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، ط/ دار العلوم -بيروت.
٢٣٥. مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق /زهير عبد المحسن سلطان-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٣٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/علي النجدي ناصف، وزميليه-ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة-١٤٢٠هـ =١٩٩٩م.

٢٣٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٣هـ=١٩٩٣م .
٢٣٨. المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د/شريف النجار، ط/دار عمار-٢٠١٠م.
٢٣٩. مختصر النحو لابن سعدان الكوفي، دراسة وتحقيق د/ حسين أحم بو عباس، ط/ مجلس النشر العلمي بالكويت، ١٤٢٦هـ-٢٠٥م.
٢٤٠. المحلى، لابن حزم الظاهري، تحقيق/ لجنة إحياء التراث العربي، ط/دار الآفاق الجديدة - بيروت.
٢٤١. مختصر في ذكر الألفات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق/حسن شاذلي فرهود، ط/ دار التراث، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٤٢. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ط/مكتبة المتنبي-القاهرة.
٢٤٣. المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري، حققه د/ حسن هنداوي ، ط/ كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠٠٦م.
٢٤٤. المخصص، لابن سيده، تحقيق/لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط/ منشورات دار الآفاق الجديدة - بلا تاريخ.
٢٤٥. المدارس النحوية، تأليف د/ شوقي ضيف، ط/ دار المعارف - ١٩٩٩م.
٢٤٦. المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق د/محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط/دار الخلفاء للكتاب الإسلامي- الكويت - ١٤٠٤هـ.
٢٤٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو-تأليف د/مهدي المخزومي، ط/ المجمع الثقافي -أبو ظبي- ٢٠٠٢م.

٢٤٨. المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة-١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٤٩. المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق/علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
٢٥٠. المسائل البصريات، لأبى علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد، ط/مطبعة المدني-القاهرة-ط١-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٥١. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن هنداوي، ط/دار القلم بدمشق، ودار المنارة -بيروت-ط ١-١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٢٥٢. مسائل خلافية، للعكبري ، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط/دار الشرق العربي- بيروت-ط١ - ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٢٥٣. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد-القاهرة-١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
٢٥٤. المسائل المشكلة، المعروفة بـ«البغداديات»، لأبي علي الفارسي، تحقيق/صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ط/الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف والشئون الدينية - ١٩٨٣م .
٢٥٥. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن هنداوي، ط/ كنوز إشبيليا-الرياض-ط ١-١٤٢٤هـ =٢٠٠٤م.
٢٥٦. المسائل والأجوبة ، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د/مصطفى عدنان، ط/نادي المدينة المنورة الأدبي-١٤٤٠هـ.
٢٥٧. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د /محمد كامل بركات - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط٢- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٢٥٨. مسند أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط/مؤسسة قرطبة - مصر.

٢٥٩. مشارق الأنوار في شرح الأسماء الحسنى، تحقيق د/أحمد أبوسالم، ود/محمد الجبة ، ط١-٢٠٢٠م.

٢٦٠. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/حاتم صالح الضامن، ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢-١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

٢٦١. مصابيح المغاني فى حروف المعاني لابن نور الدين، تحقيق د/ جمال طلبة، ط/ دار زاهد القدسي، الطبعة الأولى١٤١٥هـ-١٩٩٥م٠

٢٦٢. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، تأليف د/ عوض محمد القوزي- الناشر: عمارة شئون المكتبات - جامعة الرياض، الطبعة الأولى١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٦٣. المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين مع دراسة وتحقيق بعض المصطلحات المشتركة بين المدرستين ، تأليف د/ عبد الباسط محمد الطاهر ، ضمن ملحق ع٢٤ لحولية مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية-٢٠٠٦م.

٢٦٤. مصطلحات النحو الكوفي -دراستها وتحديد مدلولاتها- تأليف د / عبد الله بن حمد الخثران، ط/هجر للطباعة والنشر، ط ١-١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٦٥. المطالع السعيدة (شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة) في النحو والتصريف والخط - ت د/ طاهر سليمان حمودة - ط/ الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٢٦٦. معالم أصول الدين، للرازي، تحقيق/طه عبد الرؤوف سعد، ط/دار الكتاب العربي - لبنان - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٦٧. معاني الحروف، المنسوب للرماني، حققه د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ دار نهضة مصر.

٢٦٨. معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري اللغوي، تحقيق ودراسة د/عيد مصطفى درويش، د/عوض بن حمد القوزي، ط مطابع دار المعارف-ط ١-١٤١٢ و ١٤١٤هـ=١٩٩١ و ١٩٩٣م.

٢٦٩. معاني القرآن وإعرابه، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد رجب أبو سالم، ط/أضواء السلف بالرياض-ط١-٢٠١١م.

٢٧٠. معاني القرآن-لعلي بن حمزة الكسائي-أعاد بناءه وقدم له د/عيسى شحاتة عيسى-دار قباء-القاهرة-ط ١-١٩٩٨م.

٢٧١. معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د/هدى قراعة، ط/الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.

٢٧٢. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، ط/دار الحديث-٢٠٠٤م.

٢٧٣. معاني القرآن للفراء، تحقيق /عبد الفتاح شلبي، وآخرين - ط/ دار الكتب والوثائق القومية - الثالثة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٢٧٤. معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ/محمد علي الصابوني، ط/جامعة أم القرى-مكة المكرمة-ط ١-١٤٠٨هـ-١٤١٠هـ=١٩٨٨ -١٩٨٩م.

٢٧٥. معاني النحو، تأليف د/ فاضل السامرائي- الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة -درب الأتراك، بدون ط، ولا ت.

٢٧٦. معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط/دار الكتب العلمية - بيروت ط١ - ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

٢٧٧. معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط/ دار الفكر - بيروت.

٢٧٨. المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق/حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط/مكتبة الزهراء - الموصل -ط٣- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٢٧٩. معجم المؤلفين، تأليف أ/ عمر رضا كحالة، ط/مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي–بيروت.
٢٨٠. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/ محمد سمير نجيب اللبدى، دار الفرقان–عمّان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٣، (١٤٠٩ هـ).
٢٨١. معنى«لا إله إلا الله»، للزركشي، دراسة وتحقيق/ على محيى الدين على، ط/ دار الاعتصام،ط٢–١٩٨٢م.
٢٨٢. المعين في طبقات المحدثين، للذهبي، تحقيق د/ همام عبد الرحيم سعيد، ط/ دار الفرقان – عمان – الأردن، ط١– ١٤٠٤هـ.
٢٨٣. المُغْرب في ترتيب المُعْرب، للمطرزي، حققه/محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، ط/مكتبة أسامة بن زيد –حلب–ط١–١٩٧٩م.
٢٨٤. المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل العراقي، تحقيق/أشرف عبد المقصود، ط/ مكتبة طبرية – الرياض–ط١– ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٢٨٥. المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار، تحقيق /نخبة من الأساتذة، ط/المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.
٢٨٦. المغني في القراءات، للدهان، تحقيق د/محمود بن كابر الشنقيطي، ط/الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ط١–٢٠١٨م.
٢٨٧. المغني في النحو ؛ للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني – ت ٦٨٠هـ– تقديم وتحقيق وتعليق د/ عبد الرازق عبد الرحمن أسعد السعدي – طباعة ونشر: دار الشئون الثقافية العامة –" آفاق عربية "، بغداد ، ط١ – ١٩٩٩م.

٢٨٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط/دار الفكر – دمشق – ط٦، ١٩٨٥م.

٢٨٩. المفتاح في التصريف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/محسن سالم العميري، ط/ الفيصلية-١٤٢٤هـ.

٢٩٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، للعيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، وآخرين، ط/دار السلام، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢٩١. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – ط / وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية – ١٩٨٢م .

٢٩٢. المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد – القاهرة – ١٩٨٨م .

٢٩٣. المقرَّب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق/أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط/ العاني بغداد-١٩٨٦م.

٢٩٤. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري، تحقيق: هلموت ريتر ، ط/دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة.

٢٩٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

٢٩٦. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د/محمد عبد الخالق عضيمة، ط/عالم الكتب -بيروت .

٢٩٧. مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده، ط/دار الكتب العلمية-ط١-١٩٨٥م.

٢٩٨. الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د/فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٤-١٩٧٩م.
٢٩٩. مناهج الصرفيين ومذاهبهم فى القرنين الثالث والرابع من الهجرة تأليف د/ حسن هنداوى-ط/دار القلم -دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٣٠٠. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، انتخبه : إبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق/ خالد حيدر، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع – بيروت – ١٤١٤هـ.
٣٠١. المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، دراسة وتحقيق/موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط/دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٣٠٢. المنتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند، إعداد د/عبد الرحمن فرفور، وزميله، ط/مركز جمعة الماجد، ط١-١٩٩٥م.
٣٠٣. منتهى المنى شرح أسماء الله الحسنى، للبيضاوي(نسبة خطأ)، تحقيق/سامي أنور جاهين، ط/دار الصابوني، ط١-٢٠٠٦م.
٣٠٤. المنصف، لابن جني، تحقيق أ/إبراهيم مصطفى، وأ/عبد الله أمين، ط/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة-ط ١- ١٣٧٣هـ =١٩٥٤م.
٣٠٥. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي، ط/مكتبة الرشد ناشرون-ط١-٢٠٠٩م.
٣٠٦. منهج الكوفيين في الصرف، تأليف د/مؤمن بن صابر غنام، ط/مكتبة الرشد-١٤٢٥م.
٣٠٧. الموفي في النحو الكوفى، للسيد صدر الدين الكنغراوي، تحقيق/ محمد بهجة البيطار- ط/مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.
٣٠٨. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د/ خديجة الحديثي-دار الرشيد للنشر-منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية١٩٨١م.

(ن)

٣٠٩. الناسخ والمنسوخ، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دراسة وتحقيق/محمد بن صالح المديفر، ط/ مكتبة الرشد- الرياض.

٣١٠. نتائج الفكر في النحو، للسهيلى، تحقيق د/محمد إبراهيم البنَّا، ط/ دار الاعتصام-ط٣.

٣١١. نزهة الطرف في علم الصرف للميداني - ت د/ السيد محمد عبد المقصود درويش - ط/ دار الطباعة الحديثة - القاهرة -ط١- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣١٢. النسب في العربية، الصورة والآداء-دراسة نقدية، تأليف أستاذي أ.د/ أمين عبد الله سالم، ط/مطبعة النعمان الحديث، ط٢، ٢٠٠١م.

٣١٣. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الأستاذ/ محمد على الضباع، ط/ دار الكتب العلمية، ط١-١٤١٨هـ.

٣١٤. نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم للزمخشري تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف-دار المعارف-بدون تاريخ.

٣١٥. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣١٦. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان- منشورات معهد المخطوطات العربية، ط١- ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣١٧. نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، حرره وصححه/ألفريد جيوم-ط/مكتبة الثقافة الدينية-ط١-٢٠٠٩م.

٣١٨. النَّوادر، لأبي مسْحل الأعرابي، عني بتحقيقه /عزة حسن، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٣١٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني، ط/دار الجيل – بيروت – ١٩٧٣م.

(هـ)

٣٢٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن، لمكي بن أبي طالب القَيْسيّ – مجموعة رسائل جامعية– ط/ كلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة بالإمارات العربية، ط١– ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.

٣٢١. هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ط/ دار إحياء التراث العربي–بيروت.

٣٢٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، ط/ عالم الكتب–٢٠٠١م.

(و)

٣٢٣. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق/أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط/ دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٣٢٤. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، لنور الدين أبو الحسن السمهودي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، ط١– ١٤١٩هـ.

٣٢٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق د/ إحسان عباس، ط/ دار الثقافة – بيروت.

٣٢٦. الوقف والابتداء ، لابن سعدان الكوفي، تحقيق وشرح/محمد خليل الزروق، ط/مركز جمعة الماجد، ط١–٢٠٠٢م.

(ي)

٣٢٧. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق د/ مفيد محمد قمحية، ط/دار الكتب العلمية– بيروت/لبنان – ط١– ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

○○○

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة المحقق	١١٣١١
تمهيد: أبو منصور البغدادي (ت٤٢٩هـ)- دراسة شخصية علمية	١١٣١٤
المبحث الأول: حياته ومنزلته العلمية	١١٣١٥
اسمه ونسبه	١١٣١٦
مولده ونشأته	١١٣١٦
شيوخه	١١٣١٧
تلاميذه	١١٣١٨
مكانته العلمية وثناء العلماء عليه	١١٣٢٠
صفاته وأخلاقه	١١٣٢١
مذهبه الفقهي والعقدي والنحوي	١١٣٢٢
شعره	١١٣٢٢
وفاته	١١٣٢٣
آثاره	١١٣٢٤
المبحث الثاني: مذهب أبي منصور البغدادي النحوي	١١٣٣١
أولا: الآراء	١١٣٣١
الآراء التي رجح فيها مرتأى البصريين	١١٣٣١
الآراء التي رجح فيها مرتأى الكوفيين	١١٣٣٥
الآراء التي مال فيها للاستقلالية	١١٣٣٦
ثانيا: المصطلح النحوي	١١٣٣٦
المصطلحات التي تابع فيها البصريين	١١٣٣٧

المصطلحات التي تابع فيها الكوفيين	١١٣٣٨
المبحث الثالث: موقف أبي منصور البغدادي من أدلة الصناعة النحوية	١١٣٤١
عنايته بالسماع (القرآن الكريم وقراءاته-الحديث الشريف-كلام العرب)	١١٣٤١
اهتمامه بالقياس وما يتصل به من علة نحوية وعامل	١١٣٤٤
اعتداده بالإجماع	١١٣٤٨
أخذه باستصحاب الحال	١١٣٤٨
المبحث الرابع: علاقة علم العقيدة بعلم النحو، وأثر ذلك عند أبي منصور البغدادي	١١٣٥٠
الفصل الأول: آراء أبي منصور البغدادي النحوية	١١٣٥٥
الكلام وما يتألف منه: ١- اختصاص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال	١١٣٥٥
المعرب والمبني: ٢- فعل الأمر بين البناء والإعراب	١١٣٦٢
النكرة والمعرفة (الضمير): ٣- أصل ضمير المتكلم «أنا» النكرة والمعرفة (العلم): ٤- أصل لفظ الجلالة (الله) :مرتجل أم مشتق؟	١١٣٦٩ ١١٣٧٣
الاستثناء: ٥-(بَلْهَ) بين المعنى والاستعمال	١١٣٨٨
الحال: ٦- وقوع الماضي المثبت حالا بدون(قد)	١١٣٩٥
حروف الجر: ٧- نيابة بعض حروف الجر عن بعضٍ ٨-الجَرُّ بـ(لعَلَّ)	١١٤٠٦ ١١٤١٢

النداء: ٩- أصل الميم المشدد في لفظ (اللهمَّ) في النِّدَاء	١١٤١٧
إعراب الفعل: ١٠-الخلاف في إفادة (لن) تأبيد النفي	١١٤٢٧
الفصل الثاني: آراء أبي منصور البغدادي الصرفية	١١٤٣٦
الأبنية: ١١-الخلاف في وزن(فُعْلَل) في أوزان الاسم الرباعي المجرد	١١٤٣٦
النسب: ١٢- النسب إلى الثلاثي مكسور العين	١١٤٤٠
الوقف: ١٣- الوقف على الاسم المقصور المنَّون	١١٤٤٤
الإبدال والإعلال: ١٤- الخلاف في أصلِ «أوَّل»	١١٤٤٩
الاشتقاق: ١٥- الخلاف في اشتقاق (الاسم)	١١٤٥٥
خاتمة البحث	١١٤٦٠
ثبت بأهم المصادر والمراجع	١١٤٦١
فهرس الموضوعات	١١٤٩٤